منهج أبحاث المحدثين

أصول الحديث في خطوات تطبيقية

إعداد
د. سعيد إسماعيل صالح صيني

دار الكتب العلمية®
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
DKi
أسسها محمد علي بيضون سنة 1971 بيروت - لبنان
Est. by Mohammad Ali Baydoun 1971 Beirut - Lebanon
Établie par Mohamad Ali Baydoun 1971 Beyrouth - Liban

منهج أبحاث المحدثين

أصول الحديث في خطوات تطبيقية

إعداد

د. سعيد إسماعيل صالح صيني

دار الكتب العلمية®
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
DKi
أسسها محمد علي بيضون سنة 1971 بيروت - لبنان
Est. by Mohammad Ali Baydoun 1971 Beirut - Lebanon
Établie par Mohamad Ali Baydoun 1971 Beyrouth - Liban

الكتاب: منهج أبحاث المحدِّثين
أصول الحديث في خطوات تطبيقيَّة

Title: MANHAJ 'ABḤĀṮ AL-MUḤADDIṮĪN
'UṢŪL AL-ḤADĪṮ FĪ ḪUṬUWĀT TAṬBĪQIYYA

التصنيف: دراسات - علوم الحديث
Classification: Studies - Sciences of Prophetic Hadith

إعداد: د. سعيد إسماعيل صالح صيني

Prepared by: Dr. Saeed Ismail Saleh Sieny

الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت

Publisher: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah - Beirut

Pages	216	عدد الصفحات
Size	17 x 24 cm	قياس الصفحات
Year	2019 A. D. - 1440 H.	سنة الطباعة
Printed in	Lebanon	بلد الطباعة لبنان
Edition	1st	الطبعة الأولى

ناشرون إلكترونيًّا:
www.saeedsieny.net
- صيد الفوائد

جميع الحقوق محفوظة
2019 A. D. - 1440 H.

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Est. by Mohamad Ali Baydoun
1971 Beirut - Lebanon

Aramoun, al-Quebbah,
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Bldg.
Tel : +961 5 804 810/11/12
Fax: +961 5 804813
P.o.Box: 11-9424 Beirut-Lebanon,
Riyad al-Soloh Beirut 1107 2290

عرمون، القبة، مبنى دار الكتب العلمية
هاتف: ٨٠٤٨١٠/١١/١٢ ٥ ٩٦١+
فاكس: ٨٠٤٨١٣ ٥ ٩٦١+
ص.ب: ٩٤٢٤-١١ بيروت-لبنان
رياض الصلح-بيروت ١١٠٧٢٢٩٠

ISBN 978-2-7451-9393-3

sales@al-ilmiyah
info@al-ilmiyah.com
http://www.al-ilmiyah.com

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم النبيين وبعد:

لا أعتقد أن أحدا ممن ينتمي إلى الإسلام ينكر أهمية التحقق من الأقوال المنسوبة إلى النبي ﷺ وأخبار أفعاله وتقريراته. فالمسلم العاقل والمسلمة يدركان أنها هي التي تقودهم إلى طريق الجنة، وتجنبهم الطريق الذي يقود إلى جهنم.

لقد كتب الكثير من المتقدمين والمتأخرين عن أصول الحديث باعتباره وسيلة من وسائل حفظ السنة النبوية وتنقيحها من الشوائب الطبيعية، التي علقت بنصوصها عندما تناقلتها الأجيال المتعاقبة، وحمايتها وتنقيتها مما أضيف إليها خطأ، أو عمدا، لتحقيق مصالح خاصة. وبعبارة أخرى، فإن هذا المنهج في البحث العلمي، بأهدافه وأساليبه ووسائله، هو منهج إسلامي أصيل. فهو منهج انفرد به المسلمون، لا ينازعهم فيه أمة من الأمم، التي تقدمت في مجالات العلم المختلفة، وتفوقت فيها على المسلمين. وهو منهج يجمع الخبرات الشخصية المتخصصة للمحدثين في التحقق وفي صيانة أصالة الأقوال والأفعال المنسوبة إلى النبي محمد ﷺ. وقد يسمى علم أصول الحديث، أو مصطلح الحديث أو منهج التحقق من مصداقية السنة النبوية.

ومن الملاحظ أن المساهمات الأولى كانت جهودا فردية للتحقق من مصداقية

الأحاديث النبوية، وتسجيلات لها، ليستفيد منها الآخرون. ثم تحولت إلى جهود تطويرية للجهود السابقة، مثل نقد المصطلحات والقواعد التي طورها السابقون، وتعديلها أو الإضافة إليها. بيد أن الجهود التي ظهرت في القرون المتأخرة، أخذت تنحو منحىً آخر، حيث أصبحت السمة الغالبة هي تحقيق المخطوطات. ولا شك أن عملية "تحقيق المخطوطات" ضرورية لخدمة المعرفة والعلوم في المجالات المختلفة، فهي التي توفر المساهمات السابقة بصورة أفضل وأيسر للإطلاع. غير أن المهمة الأساسية للكتابات المتخصصة في أصول الحديث تتمثل في التحقق من النصوص المتداولة، وتطوير قواعد التحقق العامة والتفصيلية، وفي تيسير مهمة التحقق، وتيسير عملية الاستفادة من نتائجها.

وصحيح أن التعرف على منجزات السابقين، يتطلب الحفظ والترديد، عن فهم، لبعض المصطلحات والنظريات التي توارثناها منذ أكثر من عشرة قرون. بيد أنه من الضروري العمل على تحويل مادة "أصول الحديث أو مصطلحاته" إلى تدريبات لجيل "الوِجادة"[١] على تطبيق القواعد التي طورتها الأجيال السابقة. وكذلك هناك حاجة إلى تدريب طلبة العلم على تسخير الوسائل الحديثة لتطبيق ما يتعلمونه، وللمساهمة في تطويره. وخاصة أن وسائل النشر الورقية والإلكترونية وفّرت، في هذا العصر، كل الموجود من نصوص السنة ومعظم التعليقات عليها وعلى أسانيدها. فأعفت جيل "الوِجادة" من الجهود المضنية التي بذلتها أجيال "الرواية"[٢].

ومن زاوية أخرى، فقد اضطر العلماء قبل عصر الحاسب الآلي إلى بذل الجهد لإبداع طرق الفهرسة المختلفة لتيسير عملية استخراج أو تخريج النصوص المطلوبة من السنة النبوية. وهي عملية كانت مضنية وتعكس درجة من الصبر والمثابرة

(١) وهو ما أُخِذ من العلم من صحيفة من غير سماع ولا إجازة ولا مناولة.

(٢) يروي الحديث من راو آخر شفاهة ومواجهة.

والإبداع تستحق التقدير. فلم تتوفر لهم برامج الحاسب الآلي المتوفرة لجيل اليوم، التي توفر النصوص في هيئة تسجيلات إلكترونية، يمكن قراءتها وتحريرها. فيسّرت للباحث الوصول إلى النص المحدد، في ثواني معدودة، ونَسخِه وإلصاقه في بحثه، ثم إجراء عملية التحرير اللازمة عليه.

وبعبارة أخرى، هناك حاجة إلى إعادة النظر فيما نُدَرِّسه، والطريقة التي ندرس بها هذا العلم والفن الجليل، لطلاب كليات الحديث النبوي وأقسامه خاصة، وفيما نجيزه من رسائل ماجستير أو دكتوراه. فالدراسات التي يقوم بها الأكثر خبرة في هذا المجال، مثلا، وطلاب درجة الدكتوراه (درجة الاجتهاد أو الفلسفة) يجب أن تُوجّه إلى الأبحاث التي تُعنى بالتحقق من مصداقية التراث الموروث، أو لتطوير قواعد التحقق أو لتيسير الاستفادة منها.

فالهدف من تأليف هذا الكتاب - مع كثرة الكتب المطولة والمختصرة في هذا المجال - منذ القرن الثالث الهجري، هو محاولة متواضعة لتحويل المعلومات الأساسية أو المصطلحات، في هذه الكتب، إلى مقاييس وخطوات تطبيقية لتنفيذ الأبحاث التي تستخدم هذا المنهج، ولتنقيح التراث الضخم الموروث، ولتيسير الاستفادة منه. وقد أصبحت مهمة الباحثين في هذا المجال مُيّسرة، أسهم "ولد الخواجات"، الحاسب الآلي، وأنظمته في تيسيرها بصورة مذهلة.

ولعله من الضروري الإشارة إلى أن بعض أعداء الإسلام وأذنابهم من المسلمين بالاسم (أي لا يعرفون الضروري من واجباتهم كمسلمين، ولا يؤدونها) يحاولون الطعن في بعض العلوم التي تندرج تحت علم أصول الحديث، جهلا أو تجاهلا لبعض الحقائق العلمية الأساسية. ومنها[1]:

(١) للتفاصيل انظر مثلا: صيني، قواعد أساسية، الباب الأول، المعرفة؛ عبد اللطيف، السنة النبوية بين دعاة الفتنة وأدعياء العلم.

١. مصطلح "علم" واسع، تندرج تحته المعرفة اليقينية أو شبه اليقينية (العلوم الطبيعية أو المادية) وجزء من المعرفة الظنية المقننة (العلوم الإنسانية، مثل علم الاجتماع، والاقتصاد...) فيقعون في خطأ المساواة الغبية بين العلوم الطبيعية التي تخضع للتجربة الحسية والتي قد تؤدي إلى اكتشاف القوانين الطبيعية أو السنن الكونية، وبين العلوم الإنسانية التي لا تخضع للتجربة الحسية، وأقصى ما تكتشفه هي النظريات والفرضيات.

٢. السنة (الأحاديث النبوية) هي تفصيل وتفسير تطبيقي لما ورد في القرآن الكريم، ومكمل في الأمور الفرعية. ولو قرأ "المسلم" شيئا من آيات الأحكام والجزء الضروري من أحكام العبادات المفروضة عليه يوميا لأدرك هذه الحقيقة. وبعبارة أخرى، ليست السنة بديلا في نظر أي مسلم يطبق تعاليم دينه اليومية، فكيف بعلماء الأمة الإسلامية؟

٣. هناك فرق بين الإمكانات والوسائل التي كانت متوفرة والمستخدمة لحفظ المعلومات والأحداث والأفكار، قبل قرون وبين المتوفرة في هذا الزمان. فقد كانت وسيلة التسجيل كتابة نادرة أو محدودة، لا تتوفر مثل توفرها في القرن الأخير. فمن يقلل من شأن الحفظ عن ظهر الغيب وينكر وجود المعلومات التي لم تسجل كتابة، ينكر انتسابه إلى أجداده ما قبل القرن والقرنين وأكثر، لأن نسبته إلى أجداده لم تسجل كتابة. وبما أن الناس كانوا يعتمدون على نقل المعلومات بالوسائل الشفوية، فإن احتمال فقدان الأصول المكتوبة أمر وارد، ولا سيما أن عملية حفظ نصوص السنة تُفضل فيها المواجهة والمشافهة، بدلا من المكتوبة في العصور الأولى. وإذا قلنا، مثلا، بأن صحيح البخاري هو أصدق كتاب في السنة بعد كتاب الله. فالمقصود أنه أصدق كتاب بالنسبة لكتب السنة الأخرى، ولكن لا يعني بأي شكل أنها تعادل أو تقارب كتاب الله الذي تم تسجيله كتابة في عهده ﷺ وتم جمعه وتوحيده كتابة في عهد الخلفاء الراشدين.

٤. التعميم مرفوض عقلا وعلميا ما لم تجاوز نسبة ثبوت الظاهرة الخمسين في المائة على الأقل. بل القاعد العلمية الشائعة التي تجيز التعميم هي النسبة التي تدور حول٩٠٪. وبسبب هذا الجهل أو التجاهل يقوم البعض بتعميم نسبة الخطأ المقبولة علميا (١٠٪)، ويتغافل عن الظاهرة التي ثبت وجودها بنسبة٩٠٪. فيحكم على كتب الحديث أو بعضها بالفساد. وهذا مع أن نسبة الخطأ التي يثبتها في كتاب الحديث لا تصل إلى العشرة في المائة، حتى مع إدراج خطأ الآخرين في فهم بعض نصوصها.

ولو طبقنا المنهج نفسه على من يجهلون الحقائق أعلاه لجاز "القول بأن فلان لا عقل له، ويفتقد إلى الفطرة السليمة وإلى الحد الأدنى من الثقافة المطلوبة للنقد". وأقول "لو طبقنا" لأن بعض الناقدين مخلصون، ولكنهم وقعوا فريسة للمبالغة في النقد وفي التعميم، كما وقع البعض ضحية الاعتقاد بعصمة الأعمال البشرية والمبالغة في الدفاع عنها.

المعالم الرئيسة لمنهج الكتاب:

توفيرا لوقت وجهد المتخصصين في علم أصول الحديث في عصرنا الراهن، سيتم مراعاة ما يلي:

أولا- لن نبعد عن الحقيقة إذا قلنا بأن **قاعدة القواعد في أي عملية بحث عن الحق أو الصواب أو ما يقترب منه، يتمثل في المقارنة بين المعلومات المختلفة أو المتعارضة حول الشيء المحدد. ولا تكتمل عملية المقارنة لتؤدي الهدف المطلوب إلا بحصر جميع المعلومات ذات العلاقة، وعقد المقارنة اليقظة بينها، ثم تحكيم النصوص المقدسة، عند توفرها، أو الفطرة، أو العقل ومعارفه المكتسبة.** ومن وسائل الحصر، في موضوع هذا الكتاب، فحص أمهات الكتب في مجال أصول الحديث.

ثانيا- لقد كفانا علماء السلف في هذا الميدان مشقة الجمع بالرحلة، بالوسائل البدائية التي توفرت لهم. فجزاهم الله خير الجزاء. فقد جمعوا الأحاديث النبوية

ورواياتها المتعددة بأسانيدها، وحفظوها سماعا ثم كتابة، بحيث أصبحت جاهزة للنشر، وتتوفر لعامة القراء. واعتمدوا في جمعها في مصنفات على قواعد للتحقق من نسبتها إلى الرسول ﷺ تتراوح بين الصارم والجيد، بحسب منهج من قام بالتسجيل. وقد تم تسجيل معظم السنة الضرورية بقواعد صارمة.

ثالثا- لقد جهِد علماء السلف أيما جهد، لضعف الإمكانيات المتوفرة في عهدهم. فلم تكن هناك وسيلة للبحث وللحفظ وللنشر غير الذهن والذاكرة، وغير الحبر والورق. أما في هذا العصر فقد حبانا الله وسائل التسجيل والتحليل المتطورة المتمثلة في أنظمة الحاسب الآلي. فأصبحت عملية التخريج والاستخراج والإخراج ميسرة، فأعفانا من الجهود المضنية التي بذلها علماء السلف في الفهرسة. وأغنت طلبة العلم عن التعرف على تفاصيل الطرق التي استعملها السلف في ترتيب نصوص السنة، وحفظها. فهذه الأنظمة قادرة على إيصال الباحث، في ثواني، إلى مواقع الكلمة والنصوص المحددة في مئات المراجع.

رابعا- التركيز على المعلومات التي تندرج تحت ما يخص الباحثين، في هذا العصر، في مجال دراسة نصوص الأحاديث النبوية: طرق التحقق من مصداقية نصوص السنة، وأساليبها ووسائلها، وتطوير ما يمكن تطويرها، وجمعها منقحة في مراجع موحدة. وهذا يعني، الاقتصار على التعريف المختصر لما يتعلق بطرق الرواية، وشروط التلقي، وآداب الرواية، والاستخراج بالاعتماد على وسائل النشر الورقية. فهذه المعلومات لا يحتاج إليها الباحث، في هذا العصر، إلا أن يحتاج مستخدمو السيارات ووسائل النقل الحديثة طريقة تجهيز الدواب، والتعامل معها، وتجهيزها للتنقل، أو للنقل.

خامسا- تركيز العناية على المرتكزات الأساسية للتحقق: نقد المتن ونقد السند التي وردت في المؤلفات السابقة في أصول الحديث، في صورة مصطلحات وقوالب مستقلة متداخلة. وتيسيرا لاستيعابها وتسهيلا للاستفادة منها سيعمل

المؤلف على تبسيطها بجمعها وتصنيفها في مجموعات ذات علاقة، ليخرج منها بمقاييس متدرجة، تتفاعل فتحدد درجة الحديث.

سادسا- التذكير ببعض القواعد التي أشار إليها السلف، مثل التشديد إذا كان المتن يتعلق بالحلال والحرام، والتساهل عندما يتعلق بنصوص الترغيب والترهيب.

سابعا- اعتنى علماء الحديث من السلف الصالح بعملية التوثيق وعملية التفقيط، مثل استخدام "اهـ" رمزا لكلمة نهاية الاقتباس المباشر، وقد تطورت وسائل التوثيق ورموز التفقيط. فاختلفت أهمية بعض المعلومات الموجودة في كتب أصول الحديث الشاملة، وليس من الضروري دراستها، إلا للاطلاع...

ثامنا- قام علماء الحديث من السلف بجمع كل المعلومات اللازمة لجرح رواة الأحاديث النبوية ولتعديلهم، وإن كان في كتب متفرقة، وبدرجات من الإتقان متفاوتة. ولهذا تقتصر مهمة جيل الوجادة، في هذا الجانب، على جمع هذه المعلومات، وتنقيحها واستكمالها، ونشرها مطبوعة على الورق وإلكترونيا في مرجع موحد.

تاسعا- اجتهد السابقون فوضعوا المصطلحات وصنفوا الرواة والروايات، وليس علينا إلا تطويرها وإعادة صياغتها لتتسق مع التطورات الحديثة في الأساليب والوسائل.

عاشرا- حقق علماء السلف معظم نصوص السنة المتعلقة بالفرض والواجب، وبالحلال والحرام، من حيث المتن والسند، فلم يبق على الأجيال التي جاءت بعد أكثر من عشرة قرون سوى عملية التنقيح والتصفية للجهود السابقة.

حادي **عاشر**- مراعاة كون العلاقة بين رواة الحديث وطلابهم كانت علاقة فردية. فهي علاقة أستاذ بتلميذه، أما في العصر الحاضر فالعلاقة هي علاقة المؤسسة التعليمية بطالب العلم، في جميع مجالات التعليم، ومنها التخصص في

علوم الحديث. وما يتعلق بحمل الحديث وأدائه، تحكمه الأنظمة التعليمية حتى في مرحلة التخصص الجامعية والدراسات العليا. وما كان يسمى بالإجازة فقد أخذت صورا متعددة، وأصبحت أكثر تعقيدا، وشمولية. فالمتخرج من كلية الحديث أو قسم الحديث، يخضع لدائرة واسعة من الموضوعات المطلوبة، ذات العلاقة الخاصة، والعامة بتخصصه. ويحتاج إلى دورة أو دبلوم في طرق التدريس حتى يتأهل لتدريس ما تعلمه في تخصصه. ويحتاج طالب العلم ليحصل على "الإجازة" الأولية في الاجتهاد بالدراسة في مرحلة الماجستير، ومنها تنفيذ بحث يعكس درجة من الاجتهاد العملي أو النظري. وليحصل على درجة الإجازة العليا في الاجتهاد في مجال التخصص يحتاج إلى اجتياز متطلبات درجة الدكتوراه، وعلى رأسها تنفيذ بحث غير مسبوق، يحقق تراكمية المعرفة في مجال التخصص، أي يسهم في تطوير قواعدها، أو في تيسير الاستفادة منها أو في تنقيح المتون.

ثاني عاشر- منح القارئ فرصة ليس للحصول على الثمأار المعروضة في البقالة منسقة، ولكن تزويده، أيضا، بصورة موجزة عن مراحل العملية الإنتاجية، مثل حراثة الأرض، ورمي البذور، والتسميد والسقي... وبعبارة أخرى، تزويد القارئ بخلفية عن مراحل تطور عملية التحقق بصورة مختصرة، مثل مرحلة جمع نصوص السنة ورواتها، وجمع ترجمات حياتهم، والحكم عليهم بألفاظ أو عبارات خاصة، وتطبيق المقاييس الأخرى من نقد المتن، وتطبيق نقد السند إذا تطلب الأمر، ثم الخروج بتقويم لدرجة الرواية المحددة من الحديث الشريف.

ثالث عشر- تزويد القارئ بمراجع مختارة تغطي الموضوعات الرئيسة في مجال أصول الحديث في قائمة المصادر.

رابع عشر- تزويد القارئ بتمارين في نهاية كل فصل للتدرب على المعلومات التي يتضمنها الفصل. ويراعى في أدائها ضرورة توثيق جميع المعلومات المنقولة من المراجع، وإيراد الأدلة اللازمة للرأي الذي يتبناه المكلف بالتمرين. كما يلاحظ أن هذه التمارين يمكن، بل يُفضَّل، إعادة صياغاتها لتخدم هدفا

أكبر، مثل تكوين موسوعة لرواة الحديث في بعض الكتب المحددة، أو شاملة، تغطي جميع الرواة. ويمكن إعادة صياغتها لتكون مناسبة للمجموعات الصغيرة، بدلا من الأفراد. ويمكن تحديد مصادر كل مجموعة لأداء التمرين المكلفة به، بحيث تتنوع المصادر، وبحيث يقلل من فرصة النسخ والاستنساخ.

ويعتذر المؤلف عن اقتصار جهوده على الترجيح والتنقيح وإعادة الصياغة للمادة العلمية التي وفّرها علماء السلف والمختصون في الحديث النبوي، مستندا إلى ما تركوه من تراث ضخم، ومحتكما إلى الكتاب والسنة الموثقة والعقل والفطرة والحس.

والمؤلف يسأل الله التوفيق والسداد، كما يسأله جزيل الثواب لكل من أعانه في تنفيذ هذا العمل، ونشره، ومن يتفضلون على المؤلف بملاحظاتهم، سواء أكانوا أفرادا أو مؤسسات. ويخص بالشكر أخاه الدكتور عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، الأستاذ في الحديث وعلومه. وبالمناسبة، لولا الله ثم جهوده البارزة لما رأت النور الطبعة الثانية من كتاب المؤلف "قواعد أساسية في البحث العلمي"، حيث راجعه لغويا، وأعاد صفه على حسابه، ورتّب لنشره إلكترونيا وعلى الورق.

ويسعد المؤلف ان يتلقى الملاحظات التي تسهم في حمايته من نشر أفكار خاطئة، عن دين رب العالمين. فتبرئة للذمة أرسل المؤلف مئات الرسائل الإلكترونية وعشرات الرسائل الورقية مع نسخ من مسودات الكتاب لاستشارة المختصين.

وللهدف نفسه زار العديد من الكليات والأقسام ذات العلاقة في العالم العربي.

ويشكر المؤلف كل من قام ويقوم بنشر الكتاب، لا سيما المواقع الإلكترونية النيي تسهم في كسر الحواجز الفكرية التي تنصبها الطبيعة البشرية التي تميل إلى

رفـض الجهـود الإصـلاحية. ويـسأل الله للقـائمين عليهـا النجـاح المطـرد، وحـسن المثوبة في الدنيا والآخرة.

سعيد إسماعيل صيني

١١/ ٨/ ١٤٣٨هـ

روجع في ٢٤/ ١١/ ١٤٣٩هـ

sisieny@hotmail.com
www.saeedsieny.net

الفصل الأول

خطة بحث المحدثين[1]

إن المتأمل في شؤون الحياة كافة يلاحظ أن الأمور جميعها أصبحت اليوم أكثر تعقيدا من ذي قبل، وإن كانت الوسائل التي تيسر التنفيذ مستمرة في التطوُّر، وأصبحت متنوعة وعديدة. لهذا فإن التخطيط المسبق للعمل الذي سيقوم به الإنسان أصبح ضرورة من ضرورات الحياة التي لا غنى عنها. ومن هنا كانت أهمية الخطة التي تسبق البحث العلمي. وهي عملية تترتب عليها نتائج خطيرة على مستوى الأمم. ومن يتأمل في مقدمات كتب السلف يجد أن المؤلف لم يخلُ من أهداف واضحة في ذهنه لما سيقوم به، ووسائل التنفيذ كانت محدودة: هي الحفظ والتحليل العقلي الفوري، والقلم والقرطاس. فلم تتوفر للسابقين كثير من الوسائل التي توفرت لجيلنا.

عناصر الخطة:

للخطة عناصر، منها الرئيسة، ومنها الفرعية. وتختلف العناصر الفرعية تبعا لاختلاف نوع البحث أحيانا. أما العناصر الرئيسة فلا تختلف من حيث المضمون، ولكن قد تختلف من حيث الشكل والحجم. فبعض الدراسات، ولا سيما المكتبية، لا تحتاج إلى خطوات أو تفاصيل كثيرة، والبعض الآخر، ولا سيما الميدانية والمعملية، فإنها تحتاج إلى خطوات وتفاصيل كثيرة. وقد يعمد الباحثون إلى اختصار بعض الفقرات داخل العناصر الرئيسة، أو الاستغناء عنها، أو دمج بعضها في بعض، وذلك حسب ما تمليه الحاجة.

---

(١) خطة البحث مقتبسة من صيني، قواعد أساسية في البحث العلمي، وأي إشارة منهجية في هذا الفصل تعود إلى الكتاب المذكور.

وعموما تتكون الخطة من العناصر الرئيسة التالية:

أولا: العنوان.

ثانيا: الدوافع والأهداف.

ثالثا: تحديد المشكلة. (تحديد أبعاد الموضوع). وتحتاج هذه العملية - أحيانا - إلى التحليل.

رابعا: استعراض الجهود السابقة Literature Review.

خامسا: تصميم منهج البحث. ويتكون من عناصر ثلاثة رئيسة: جمع المادة العلمية، وتحليلها، وعرض النتائج.

ويجب على الباحث ملاحظة أن العبرة ليست بإيجاد عناوين مستقلة، دائما، لكل عنصر من هذه العناصر. وإنما العبرة في أن تكون هذه العناصر موجودة في الخطة بالفعل، وأن يتم تجميع المعلومات المتصلة بكل عنصر في فقرات خاصة بها، مترابطة ومتسقة. فمن الأبحاث مثلا ما تقتضي طبيعتها التداخل بين عملية جمع المادة العلمية وعملية حصر المادة العلمية، التابعة لعنصر تحليل المادة العلمية. وقد تضطر بعض الدوريات، التي تنشر الأبحاث، الباحث إلى جمع مقدمة البحث والدراسات السابقة وأهدافها ومشكلتها تحت عنوان واحد.

شروط الخطة الجيدة وعلاماتها:

الخطة الجيدة لها علامات يمكن إدراكها مع الخبرة والمراس ومن هذه العلامات:

١. أن تكون مفصلة على المشكلة المراد دراستها، بحيث لو أنك غيرت عنوان الموضوع تشعر بنوع من النشاز بين مفردات الخطة والعنوان الجديد. ودرجة هذا النشاز تختلف باختلاف أسلوب جمع المادة العلمية وتحليلها.

٢. عند قراءة فقرة تحديد المشكلة يشعر القارئ بأن معد الخطة قد قرأ ما فيه الكفاية حول موضوع الدراسة وأدرك أبعادها، وقام بتشخيصها أو تحديدها بدقة، فأصبحت جاهزة للبحث.

٣. يحدثك عنصر الدراسات السابقة ليس عن الكمية التي قرأها الباحث فحسب، بل أيضا عن الكيفية التي قرأ بها، ويقودك تلقائيا إلى النقطة التي سيبدأ منها الباحث دراسته.

٤. الإعداد الجيد لفقرة جمع المادة العلمية لا يترك مجالا كبيرا للتساؤلات حول مصادر البحث: أنواعها، والمتوفر منها وغير المتوفر، وأماكن وجودها، وطريقة الوصول إليها، وطريقة الحصول عليها، إذا لزم الأمر.

٥. وضوح القواعد المتصلة بتحليل المادة العلمية.

٦. اتساق فقرات القائمة الأولية لموضوعات البحث وكفايتها في ملء الفجوات التي تتركها فقرات جمع المادة العلمية ومعالجتها أو تحليلها. ويعني التحليل الحصر والمقارنة والترجيح، في الدراسات ذات العلاقة بالسنة النبوية.

٧. تعطي الخطة القارئ تصورا واضحا عما سيكون عليه البحث عقب التنفيذ، ليس من حيث مضمون النتائج، ولكن من حيث ترابط المضمونات واتساق فقراتها وموضوعاتها. فمن الضروري أن يكون هناك اتساق واضح بين تحديد المشكلة، ومضمونات واستعراض الجهود السابقة، والمصطلحات المستخدمة في الدراسة.

وغني عن الذكر أن التوثيق الدقيق للاقتباسات المباشرة وغير المباشرة في الخطة كلها مطلب أساس، سواء عند استعراض الدراسات السابقة، أو عند تصميم المنهج. وقد يظن بعض الباحثين أن المفروض أن تكون جميع فقرات منهجه مبتكرة. فينقل فقرات كثيرة حرفيا من الأبحاث الأخرى، دون توثيق.

وهذا السلوك إضافة إلى كونه سرقة يعاقب عليها القانون ويتنافى مع المبادئ الأخلاقية، فإنه يُعد ضعفا في المنهج. فالأصل أن تكون فقرات المنهج مستمدة من قواعد راسخة أو مألوفة في البحث العلمي، بشرط وفائها بمتطلبات البحث المقترح. ولهذا فإن التوثيق الجيد للفقرات المستعارة من أبحاث أخرى محترمة يزيد المنهج قوة. فهناك فرق بين أن يستخدم الإنسان خطوات قدمه لقياس مسافة

محددة مثلا، أو أن يستخدم مقياسا مألوفا مثل المتر وتفريعاته، إلا أن يكون هناك قصور في المناهج المتوفرة، فيضطر إلى تصميم منهج خاص بدراسته.

وفي الفقرات التالية سيتم الحديث عن العناصر الأساسية في الخطة بشيء من التفصيل، دون التطرق إلى تفاصيل المنهج.

المناقشة مع ذوي العلاقة:

أعني بـ"المناقشة مع ذوي العلاقة" التحدث مع من يعنيهم موضوع الدراسة، لاهتمامهم بالموضوع من قريب أو من بعيد، أو لعنايتهم بالموضوع بصفته معلومات نظرية أو معلومات ذات فائدة تطبيقية مباشرة أو مساندة لمجال اهتمامهم. وبعبارة أخرى، ليس شرطا أن تكون المناقشة مع خبراء في الموضوع، ولكن أن تكون مع أشخاص لهم عناية بالموضوع من أي زاوية، وإن كانت تقتصر على حب الجدل في أي موضوع يُطرح عليهم. وقد يُطلق على هذه العملية brainstorming أي استثارة الفكر أو الذهن (العصف الذهني).

وتفيد هذه العملية في اكتشاف زوايا، غير ظاهرة، سواء بالنسبة لتحديد مشكلة الدراسة وزواياها، أو في تحديد مدلولات المصطلحات، بدقة. كما تفيد بشكل واضح في مرحلة التحليل واستنتاج النتائج.

مشكلة البحث وتحديدها:

من المعلوم أن الأبحاث التي تندرج تحت دراسات أصول الحديث أو منهج أبحاث المحدثين تتنوع. فمنها ما يندرج تحت عملية تجميع تراجم للرواة، أو تجميع ما يتصل بهم من جرح أو تعديل. ومنها ما يتعلق بنقد جهود السابقين في مجال التخصص والتأكد من مصداقيتها، ومنها ما يتعلق بتطوير وسائل التحقق وقواعدها. وذلك باستقرائها، سواء بدراسة جهود آحادهم، (دراسة حالة) أو مجموعة منهم (دراسة مسحية). ومنها المساهمة في الجهود الجماعية لإنشاء قواعد بيانات إلكترونية تجمع الجهود المتفرقة في بطون الكتب حول رواة الحديث، أو الأحاديث المقبولة والأحاديث المرفوضة، بعد التحقق منها.

ويجب أن ندرك بأن المشكلة لا تصبح ملموسة بأيدينا إلا بعدد من الإجراءات. ومن هذه الإجراءات منح المشكلة عنوانا، يليق بها، وتحديد الدوافع التي جعلتنا نهتم بها، وبيان أبعادها وحدودها. (يراجع طرق التعرف على مشكلة البحث، والتأكد من صلاحيتها للبحث، في قواعد أساسية للبحث العلمي).

العنوان:

من المعروف أن العنوان لا يأتي من فراغ حتى في مرحلته الأولية، ومن الطبيعي أن لا نبدأ في تحديد معالم الخطة أو عناصرها إلا بعد تحديد المشكلة والتأكد من كونها لا تزال مشكلة قائمة، وأن طريقة وصفها كافية.

ونظرًا لأهمية العنوان فإنه يُشترط فيه التالي:

١. أن يكون بسيطا، لا تعقيد فيه، وواضحا، لا غموض فيه.

مثل: "ما الأسانيد التي خضعت للنقد من أسانيد صحيح البخاري وما الرأي الراجح فيها؟".

٢. أن يعبر بصدق عن موضوع البحث ومحتوياته، فلا يكون الموضوع مثلا "ما الرأي الراجح في الرواة المختلف في هوياتهم في مسند الإمام أحمد؟". فهو موضوع واسع. ويمكن تضييقه بتحديد الروايات المنسوبة لصحابي أو أكثر بشكل محدد.

٣. أن يكون شاملا لجوانب موضوع البحث كله. فلا يكون مثل: ما هي الشروط التي وضعها مسلم في صحيحه والتزم بها؟". فيشمل ما شرطه صراحة، وما التزم بها في الواقع.

٤. أن يكون مختصرا – دون إخلال بالشروط الأخرى – وتترك التفاصيل اللازمة لفقرة تحديد المشكلة.

وأما الجاذبية، وإن كانت من عوامل ترويج المؤلفات بين عامة القراء، فهي ليست من شروط عناوين الأبحاث العلمية.

الدوافع والأهداف:

وهو مطلب في الخطط المقدمة إلى جهات رسمية للحصول على الموافقة. ويشتمل هذا العنصر على الدوافع التي أدت إلى اختيار هذا الموضوع بعينه، والأهداف التي ينشد الباحث تحقيقها من وراء البحث. ومن الطبيعي أن لا يختار الباحث الالتزام ببحث يكرهه، وفي الغالب يكون لديه ما يبرر قيامه بالبحث الذي يقدم خطة فيه. والمبررات لا تخلو - غالبا - من العناصر التالية أو بعضها والتي يجب أن يراعي الباحث الاختصار في الحديث عنها:

١. الهدف الذي يريد الباحث أن يحققه. وعليه أن يصوغه في أسلوب يفهم منه غير الباحثين وغير أصحاب الاختصاص هدف الباحث من دراسته المقترحة. ويتحقق ذلك بخلو عباراته من المصطلحات الخاصة.
٢. الدوافع الشخصية التي جعلته يهتم بالموضوع. ويوضح الباحث فيها الأسباب الشخصية التي جعلته يختار الموضوع.
٣. الفائدة العملية المرجوة من البحث. ويذكر فيها الجهة أو الجهات التي يعنيها البحث، وكيف تكون استفادتهم منه، أو يشير إلى الفوائد التي قد يجنيها المجتمع من تنفيذ البحث الذي يقترحه بصفة عامة.
٤. الفائدة العلمية. كيف يتميز هذا البحث أو يختلف عن الجهود السابقة الموجودة في الموضوع أو التي هي قيد التنفيذ؟ وهذه الفقرة تتضمن توقعات الباحث للمساهمة التي يقدمها البحث في تنمية العلم وتقدمه في مجال تخصصه. وقد يتم الاستغناء عن هذه الفقرة بما يورده الباحث من معلومات عند استعراض الدراسات السابقة.
٥. الإشارة إلى ما يتوفر لدى الباحث من القدرات أو الخبرات أو الإمكانات الخاصة التي تجعله أهلا للقيام بالبحث المقترح.
٦. البرهنة على إمكان تنفيذ البحث من حيث الوقت ومن حيث الإمكانات المادية والفنية المتوفرة للباحث.

وكثيرا ما تندرج هذه المواد فيما يمكن تسميته بالمقدمة.

التحديد الجيد للمشكلة:

وأقول "المشكلة" بدلا من "الموضوع"، لأن المشكلة تعني الموضوع الذي لا يزال مشكلة قائمة تحتاج إلى البحث. أما الموضوع فكلمة عامة، وقد يكون الموضوع مستهلكا، ولا يحتاج إلى المزيد من البحث.

تقوم عملية تحديد المشكلة بتوضيح واقع الموضوع المراد بحثه، وأبعاده، وحدوده. مثلا، ما الذي سيدرسه الباحث؟ وما الذي لا يريد دراسته، رغم أن العنوان قد يوحي به؟

فعملية تحديد المشكلة هي تضييق حدود الموضوع، بحيث يكون مفصلا على ما يريد الباحث تنفيذه. ولتحديد المشكلة بدقة أهمية خاصة. فمثلا يريد الباحث التأكد من مصداقية جرح أو تعديل بعض رواة الحديث في سنن الترمذي، أبواب الجهاد. فهناك ضرورة إلى الدقة في تشخيص المسألة، بحيث يظهر لنا أن المشكلة تتكون من عناصر ظاهرة وخفية.

ونحن نحتاج إلى تحديد المشكلة، في الأبحاث الرسمية (ماجستير أو دكتوراه) ليكون حجم المشكلة متناسبا مع الوقت المحدد لإنجاز البحث، والإمكانات المادية، ودرجة سهولة أو صعوبة الحصول على المادة العلمية اللازمة، والوسائل المطلوبة. ونحتاج إلى ذلك ليكون حجم المشكلة متناسبا مع متطلبات البحث من منظور الجهة المجيزة له، والقيمة العلمية المتوقعة للبحث، أو نوع البحث وغير ذلك من القيود. (انظر قابلية البحث في الفصل السادس).

ويجب أن يدرك الباحث بأنه يصعب تحديد المشكلة، بشكل مقبول، ما لم يقم الباحث بقراءات وافية في مجال البحث. (انظر اختيار المشكلة في الفصل السادس).

وهذه القاعدة تنطبق على جميع العناصر الأخرى للخطة.

تحديد المشكلة من حيث المضمون:

تتم عملية تحديد المشكلة من حيث المضمون بطرق منها:

١. التحديد من حيث الحيز الزماني الذي سيغطيه البحث (مثلا: محدثو القرن الثالث أو الرابع...)، والتحديد من حيث المكان الذي سيشمله البحث (مثلا: علماء المدينة أو العراق أو الشام...).

٢. التحديد من حيث المضمون الذي سيتم إدراجه في البحث، مثل جمع كل ما يتعلق بـ"القواعد والشروط التي استخدمها الإمام أحمد في مسنده". والتحديد من زاوية العناصر، مثل: الشروط التي التزمها عند اختيار أحاديثه، والقواعد التي استخدمها عند ترتيب المسند.

٣. التحديد من حيث الهدف الرئيس للدراسة ومدخلها، مثل توفير مادة علمية تُعرِّف براو أو مجموعة من الرواة مجهولة شخصياتهم، أو حولها شكوك، أو أن المعلومات حولهم متفرقة، تحتاج إلى جمع وتصفية.

٤. التحديد ببيان المصادر التي يعتمدها الباحث في البحث وتلك التي يستبعدها. مثل: كتب التراجم العامة، أو الكتب المتخصصة في رواة الحديث.

٥. التحديد باستبعاد بعض الفقرات التي يوحي بها العنوان. وقد تضع هذه الفقرة تحت عنوان فرعي يسمى "**قيود البحث**".

تحديد المشكلة من حيث الصياغة:

هناك صيغ ثلاث لتحديد المشكلة: صيغة الجمل الخبرية، وصيغة التساؤلات، وصيغة الفرضيات. وفي النادر تخضع مشاكل أبحاث المحدثين لصيغة الفرضيات لأن التاريخ يسجل ما جرى في الواقع، ولكن قد يستخدم المحدث التحليل العاملي ليرجح بين رأيين متضادين، يسند كلا منهما قصص وروايات متعددة، تختلف درجات مصداقيتها ومضموناتها.

أ- صيغة الجمل الخبرية. مثال ذلك: "سيقوم الباحث بالتعرف على مساهمات البخاري ومسلم في الحفاظ على الأحاديث النبوية". ويستحسن في حالة التفصيل أن يكون التفصيل متسقا مع التفريعات الرئيسة لموضوعات البحث.

ب- صيغة الأسئلة أو التساؤلات مثل: "ما العبارات التي استخدمها المحدثون لجرح أو تعديل الرواة، وعلاقتها بدرجات الحديث؟" وفي هذه الحالة يستحسن تصنيف التساؤلات في فئات، يتم في ضوئها تحديد معالم البحث وحدوده وتفريعاته أو التقسيمات الرئيسة للقائمة الأولية لموضوعات البحث.

ويجب مراعاة توفر الشروط التالية في صياغة مشكلة البحث:

١. أن تكون جميع فقرات تحديد المشكلة مربوطة بفكرة محورية أو جوهرية، تتمثل في تساؤل رئيس أو جملة. مثل " مساهمات البخاري ومسلم. وبالتفصيل: مساهماتهما في جمع الأحاديث النبوية، وفي جمع تراجم الرواة، وفي وضع قواعد للتحقق".

٢. **أن تكون الفكرة المحورية امتداداً لنتائج الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث، وتربط فقرات الدراسات السابقة بشكل متسق ومنطقي.**

ويمكن أن يضاف إلى الصيغتين السابقتين تأكيد الباحث بأن بحثه لن يشمل المقارنة لأن بحثه لن يشمل واحدة من الفقرات المذكورة سابقا. وهذه الإضافة قد تكون تحت عنوان مستقل يسمى: "قيود البحث".

استعراض الدراسات السابقة:

لقد نمت المعرفة وأسبابها نموا هائلا فأصبحت عملية استعراض الدراسات السابقة أو الجهود السابقة ضرورية لتقوم بمهام عديدة، ومن هنا كانت الحاجة إلى

وضع قواعد دقيقة لتحديد مكونات الاستعراض، وقواعد وافية لتحديد طريقة الاستعراض[١].

وما يرد هنا هو محاولة لبيان الفرق بين التمهيد والدراسات السابقة، ومهام الاستعراض ومكوناته في الدراسات المكتبية والميدانية، وطريقة الاستعراض.

التمهيد والاستعراض:

قد يخلط البعض بين المادة العلمية، التي تندرج ضمن عنصر الدراسات السابقة، وبين تلك المواد العامة التي يمكن جعلها في التمهيد.

والقاعدة العامة في الفصل بين الدراسات السابقة والتمهيد هي درجة التصاق الدراسة السابقة بموضوع البحث. يضاف إلى ذلك أن الأمر نسبي. فقد نجد دراسات سابقة وثيقة الصلة فلا نحتاج إلى تجاوزها، وقد لا نجد الكفاية فنتجاوزها إلى الأقل التصاقا، ولكن في حدود مقبولة. وقد تكون مساهمات علمية وقد لا تكون، ولهذا يفضل تسميتها بالجهود السابقة. ومما يستحق الذكر أن البعض يسميها أدبيات الموضوع، وذلك ترجمة للكلمة الإنقليزية الشائعة Literature review.

وعموما يمكن التمييز بين ما يندرج في التمهيد وما يندرج في الدراسات السابقة بالخطوات التالية:

١. حصر العناصر التي يتكون منها البحث، في ضوء عنوان البحث أو في ضوء فقرة تحديد مشكلته. ثم تحديد العنصر الذي يمثل نقطة الارتكاز في الدراسة.

٢. النظر في الدراسات السابقة واحدة بعد الأخرى لمعرفة نسبة وجود هذه العناصر في كل دراسة سابقة. هل تتوفر في عناوينها أو عناوين موضوعاتها الرئيسة والفرعية جميع العناصر، أو نسبة سبعين في المائة أو خمسين وأقل... ومن بينها العنصر الذي يمثل نقطة الارتكاز؟

---

(١) إضافة إلى الأبحاث المنشورة في الدوريات المتخصصة انظر ٤٧ - ٧٤ Selltiz et. al. ١٩٧٦ pp؛ العساف، المدخل ص٥٥ - ٨٤.

ومثال ذلك، لو كان موضوعنا هو: "الأحاديث الضعيفة في سنن النسائي"، سنجد أنفسنا أمام ثلاثة عناصر رئيسة هي: ما هي تلك الأحاديث؟ ومن رواتها؟ وماذا قيل فيهم؟ وبهذا، إذا توفر عنصر واحد منها فيندرج بالتأكيد في التمهيد، وأما إذا توفر عنصران فقد يقبل التصنيفين، اعتمادا على طريقة تناول الموضوع ودرجة وفرة الجهود السابقة، وأما إذا توفرت فيه العناصر الثلاث فمن المؤكد أنه يندرج في الجهود السابقة.

مهام الاستعراض:

تؤدي عملية استعراض الدراسات السابقة عددا من المهام بالنسبة للباحث أثناء تنفيذه لعملية الاستعراض، وللقارئ عند قراءته ما كتبه الباحث حول الدراسات السابقة. وعموما يمكن حصر هذه المهام فيما يلي[1]:

١. التأكد من عدم تطرق الدراسات السابقة للمشكلة من الزاوية نفسها، وبالمنهج نفسه، أو التأكد من وجود قصور بها من حيث المضمون أو المنهج، يستوجب إعادة البحث أو مزيدا من الجهود البحثية. فالقصور في المنهج قد يؤدي إلى نتائج خاطئة، والقصور في المضمون، يعني وجود جوانب للموضوع لا تزال في حاجة إلى البحث للإضافة أو للتعديل. وهذا بالتالي يؤدي إلى البرهنة على أهمية البحث المقترح وجدوى تنفيذه.

٢. بيان موقع البحث المقترح من الجهود السابقة في مجال البحث، وإيضاح نوع المساهمة التي تقدمها الدراسة المقترحة في هذا المجال. فهناك ضرورة لتحقيق مبدأ تراكمية المعرفة في التخصص المحدد رغم اختلاف المصادر التي تسهم بالبحث فيه وتعددها.

٣. المساهمة في توضيح أبعاد مشكلة البحث، والتنبيه على العقبات التي قد تعترض عملية البحث.

---

(١) دالين ص١٥٢ - ١٥٣.

٤. تزويد الباحث بأفكار كاملة أو جزئية عن المنهج المناسب لإجراء دراسته، أو تنبيه الباحث إلى ما يوجد في مناهج الدراسات السابقة من الإيجابيات ليستفيد منها، وتحذيره من سلبياتها ليتجنبها. وقد تزود الدراسات السابقة الباحث بفقرات من منهج البحث مثل: قواعد التحقيق ذات العلاقة، أو التقسيمات الرئيسة لموضوعات البحث. وهي إن لم تزوده ببعض هذه الوسائل فقد تزوده بأفكار لتصميم ما يناسب بحثه من الوسائل.

٥. تنبيه الباحث إلى مصادر علمية قد لا يعرفها، أثبتتها الدراسات السابقة في قوائم مراجعها.

٦. تعريف الباحث بطبيعة المادة العلمية الموجودة، مثل: كون المادة العلمية متيسرة أو صعبة المنال، وكونها معقدة أو غير معقدة...

٧. تزويد الباحث بالأساس الذي يبني عليه دراسته، مع ملاحظة الفرق بين التمهيد والدراسات السابقة، في هذا المضمار.

٨. تزويد الباحث بخلفية يناقش الباحث في ضوئها نتائج بحثه.

مكونات الاستعراض:

تشمل الدراسات السابقة كل الدراسات المتصلة بالموضوع، مما تم نشره بأي شكل من الأشكال، بشرط أن تكون مساهمة ذات قيمة علمية. وقد يكون النشر بالطباعة أو بالمحاضرات أو الأحاديث المذاعة صوتا فقط، أو صوتا وصورة. وقد تكون الدراسة مقدمة إلى مؤسسة علمية للحصول على درجة علمية أو على مقابل مادي أو لمجرد الرغبة في المساهمة العلمية. وفي رأيي الشخصي أن المنشورة في الإنترنيت لا تندرج إلا إذا كانت لها أصول مسجلة أو مطبوعة يمكن الرجوع إليها للتأكد.

وقد يقيد البعض هذه الدراسات باشتراط كونها أبحاثا علمية. فلا يندرج فيها ما يُعد كتبا دراسية أو مداخل أو مجرد خواطر لا تأصيل فيها، أي مجرد تجميع لمعلومات سانحة؛ وهو الصواب. ولكن هذا الشرط يصعب توفيره في بعض

المجالات لمن لا يعرف اللغة التي يزدهر بها ذلك المجال من مجالات المعرفة العلمية. كما يصعب عندما تندر الأبحاث الجادة العلمية، وعندما يختلط الغث بالسمين، وتنعدم عند الباحث القدرة أو الرغبة في التمييز بينها. والمسألة، عموما، متروكة لتقدير اللجنة التي تجيز الخطة وتقرير البحث في ضوء درجة جدية البحث والظروف التي يتم فيها تنفيذ البحث، إذا كان بحثا له مقابل، تدفعه مؤسسة رسمية، مثل شهادة أو مبلغ مالي.

وتختلف مكونات الدراسات السابقة باختلاف طبيعة مشكلة البحث ومنهج البحث، ولا سيما طريقة جمع المادة العلمية أو طبيعتها. فالدراسة التي يجمع فيها الباحث مادته العلمية عن طريق الملاحظة والتجربة ومن الميدان أو ما يشابهها من مواد خام، لا تزال في صيغتها قبل التحليل (المعالجة) تختلف عن الدراسة التي يجمع الباحث فيها مادته العلمية من المكتبات. فالمادة العلمية في النوع الأخير هي غالبا نتائج دراسات الآخرين. (انظر فصل صلب البحث).

ويمكن تقسيم الدراسات بصورة عامة إلى دراسات ميدانية أو معملية، وأخرى مكتبية، وتقع أبحاث المحدثين في صنف المكتبية وتقع الأبحاث التاريخية بين الاثنين، وإن كان يغلب على معظمها أنها مكتبية. فالميدانية تعتمد في مادتها العلمية على ما يتم جمعه من الميدان، مثل جمع القصص من الأحياء كشهود أو رواة، وزيارة المواقع التي تتوفر فيها الآثار، وربما بذل الجهد للتنقيب عنها. أما المكتبية فتعتمد على ما في المكتبات. وتتميز هذه المعلومات بأنها غالبا ما تأخذ صيغة النتائج النهائية لدراسات قام بها الآخرون أو الكاتب نفسه وربما أنها آراء حول نتائج بعض الدراسات السابقة. وقد تكون هذه النتائج متناثرة في مصادر عديدة تحتاج إلى تجميع أو هي قابلة للمزيد من الاستنتاجات من زوايا مختلفة، لتخدم أغراضا أخرى للباحث.

فالمادة العلمية لهذه الدراسات هي في الغالب نتائج أبحاث قام بها السابقون. ولهذا، يراعى عند استعراض الدراسات السابقة في مثل هذه الأبحاث ما يلي:

١. الاقتصار على الدراسات البارزة، ذات العلاقة المباشرة بالموضوع. وقد سبق الحديث عن معيار التفريق بين الجهود السابقة والتمهيد، أما معيار البروز فيتمثل في كون الدراسة السابقة أفردت الموضوع بعمل مستقل، ثم التي أفردت له فصلا، ثم تلك التي أفردت له مبحثا مستقلا، أو مطلبا أو فقرة... ويلاحظ أن درجة العلاقة والبروز نسبية، وتُترك لتقدير الباحث واللجنة التي تجيز الخطة. فمساهمة الباحث تظهر في المجهود الذي يلم به شعث مادة متفرقة أو متناثرة في مراجع عديدة، أو تحقيق مصداقية أو توضيح قضية غامضة، أو مناقشتها، أو استنتاج معلومات جديدة. فقد يستخدم تصنيفا جديدا وترتيبا يسهم في رسم الحدث أو الشخصية بطريقة تزيد من مصداقية الصورة. وقد يقوم بإعادة الدراسة لموضوع قديم بمادته العلمية القديمة، ولكن بمنهج جديد أو معلومات إضافية ليزيد من مصداقية النتائج المبنية على المادة العلمية القديمة أو ليكشف عن ضعفها أو فسادها. (انظر معيار الأصالة في فصل تقويم الأبحاث العلمية).

٢. قد تكون المعلومات وثيقة الصلة بمشكلة البحث غزيرة فيتم الاقتصار على ملخصاتها في الاستعراض. ثم يفصل في نتاج البحث. (انظر فصل مكملات البحث).

٣. الاقتصار على ملخصات الدراسات السابقة، سواء أكان المبرر للبحث المقترح هو وجود جوانب غامضة في الصورة المرسومة للحدث أو الشخصية، وجود شكوك في المصداقية، أو وجود تعارض في الروايات. أما المعلومات التفصيلية الواردة فيها فسيكون مكانها الطبيعي في صلب البحث. وكذلك الأمر بالنسبة للنقاش التفصيلي لما ورد فيها.

٤. وقد يكون البحث أصلا حول القصور في مناهج الدراسات السابقة فيتم الاقتصار في الاستعراض على ما ورد من تعليقات منهجية أو على خلاصات لأبرزها. ويورد النماذج التفصيلية ومناقشتها في صلب البحث. ومثال الخطأ في المنهج هو افتراض أن القائد السياسي، مثلا يمثل جميع الذين يسيرون تحت رايته، وهم يمثلونه.

وهناك حقيقة قد لا تغيب عن البال وهي أن بعض الدراسات المكتبية هي، في واقعها، ليست إلا عملية تجميع واستعراض للروايات المتناثرة في أبحاث عديدة. فهي عملية تجميع وتصنيف وترتيب للأصناف التي يصل إليها الباحث، لاستنتاج بعض الصور المتكاملة للحدث أو للشخصية. وقد يتخللها شيء من الاستنتاج وليس بالضرورة. وهذه الحقيقة لا تقلل من شأن هذه الدراسات التي قد تتطلب مجهودا كبيرا ووقتا طويلا يفوق ما تحتاجه بعض الدراسات الاستنتاجية المماثلة.

وقد تنعدم الجهود السابقة التي تتناول المشكلة نفسها أو المماثلة لها، في ظل المعايير التي تم وضعها سابقا. والانعدام أمر نسبي. وهنا قد يضطر الباحث إلى استعراض المتوفر من المعلومات حول موضوعه، وإن كانت العلاقة ضعيفة.

الطريقة الشائعة للاستعراض:

نظن - أحيانا - بأن عملية استعراض الدراسات السابقة لا تحتاج إلى مهارة إبتكارية خاصة. ونظن أنها مجرد عملية سرد تاريخي أو عشوائي لنتائج الدراسات السابقة المنتقاة أو كلها، مع مناهجها ملخصة. والحقيقة أن عملية الاستعراض في ذاتها عملية ابتكارية. وهي لا تختلف عن الأبحاث التجميعية المكتبية، إلا من حيث اقتصارها على المعلومات وثيقة الصلة والبارزة منها، ومن حيث اختصارها الشديد.

ونظن - أحيانا - بأن المقصود من الاستعراض - في جميع الأبحاث - هو تقديم ملخصات لمناهج الدراسات السابقة ونتائجها أو نتائجها فقط، كل واحدة منها بطريقة مستقلة. فيشبه جهد الباحث جهد ناشر الغسيل على الحبل، أي نقوم، بسبب هذا الفهم الخاطئ، بعملية سرد للدراسات السابقة واحدة تلو الأخرى. وقد نضع لكل دراسة عنوانا مستقلا، وكأننا نُعد ببليوقرافيا (قوائم بالمراجع المتصلة بموضوع البحث) مصحوبة بمستخلصات. وهذا خطأ لأسباب منها:

١. من يريد إصدار حكم على دراسة سابقة، وبعضها تتجاوز مئات الصفحات، لا بد له من قراءتها قراءة متأنية، وحسب منهج تقويمي محدد، فلعله يخرج برأي يكون قريبا من الصواب، تبرأ به ذمته. أما أن يتصفح الباحث قائمة المحتويات

فيقرأ العناوين وربما يتصفح بعض المضمونات بسرعة فيخرج بانطباع. ثم يكتب هذا الانطباع على أنه تقويم للدراسة التي أوردها. فهذا إجحاف بحقوق الجهود السابقة. وبخاصة إذا كانت المسألة تتعلق بنفي وجود شيء عن الموضوع في الدراسة السابقة أو تتعلق بتحديد مستوى مساهمتها.

٢. مركز الاهتمام في طريقة الاستعراض ليس هو من الذي كتب؟ وماذا قالت كل دراسة بشكل مستقل؟ وفي أي كتاب؟ ولكن **مركز الاهتمام هو ماذا قالت أو ذكرت تلك الدراسات السابقة البارزة مجتمعة حول نقطة من نقاط البحث المقترح**؟ وكيف كتبت عن الموضوع؟ وأحيانا كم عدد الذين كتبوا في الموضوع؟ وهل آراؤهم متفقة أم مختلفة أم متعارضة، وإلى أي درجة؟ وما التوجه العام أو سمتها البارزة؟ ثم هل عالجت هذه الكتابات مجتمعة جميع عناصر المشكلة بشكل لا يترك مجالا لدراسة أخرى في الموضوع؟ أم أنها عالجتها بشيء من القصور أو عالجت بعض عناصرها فقط بصورة وافية؟ أم أنها عالجت جميع العناصر، ولكن بصورة ضعيفة وبمناهج مهلهلة أدت إلى نتائج خاطئة.

والأصل أن الجهود السابقة تحتاج إلى تحليل (حصر الجزئيات، وتصنيفها وترتيب أصنافها) بحيث تصب بشكل متسق في النقطة التي يريد الباحث الابتداء منها.

الطريقة الصحيحة للاستعراض:

للأسباب الموضحة سالفة الذكر، التي تؤكد أهمية الدراسات السابقة، وأهمية الطريقة المناسبة للاستعراض فإننا نحتاج لإنجاز هذه المهمة الإبداعية إلى اتباع الخطوات التالية:

١. حصر الدراسات السابقة جميعها التي تغطي الحدث أو الشخصية التاريخية. وهذا يمكن أن يتم باستخدام البطاقات المستقلة بكل جزئية من المادة العلمية

أو استخدام وثائق وملفات الحاسب الآلي. (انظر نظام البطاقات في الفصل السادس).

٢. وضع تصور للتقسيمات الرئيسة outline لفقرات عنصر الدراسات السابقة ومضموناتها كلها، بحيث يضمن استعراضها موضوعا بعد موضوع، عبر الدراسات السابقة كلها. و،بعبارة أخرى، لا نستعرض كاتبا بعد كاتب أو دراسة بعد دراسة، عبر الموضوعات الرئيسة كلها التي تتضمنها الدراسات السابقة. (انظر فصل عرض النتائج والبحيثات المكتبية في فصل البحيثات التدريبية). ويلاحظ عدم بناء التقسيم الرئيس على طريقة تناول تلك المصادر للموضوع المقترح دراسته. ومثاله قولنا: "*المجموعة الأولى تناولت الموضوع بصورة مقتضبة، والمجموعة الأخرى تناولته بصورة مستفيضة ولكنها ناقصة...*" ثم استعراض أعمال كل مجموعة واحدة بعد الأخرى. فهذا التقسيم قد يكون مناسبا داخل التقسيم الموضوعي، الفرعي أو إذا كان الهدف الرئيس للدراسة المقترحة هو مناقشة النقاط المنهجية في الدراسات السابقة. أما إذا كان الهدف الرئيس هو الحديث عن المضمونات فإن الاستعراض يجب أن يكون مبنيا على الموضوعات المختلفة وتقسيماتها الفرعية. (انظر فصل تصميم منهج البحث).

وفي بعض الحالات قد يضطر الباحث إلى ترتيب الفقرات حسب المؤلفين، لانفراد كل منهم أو بعضهم بنقاط أو معلومات، لا تجتمع تحت موضوع واحد. ولكن لا ينبغي أن تكون هذه الطريقة هي القاعدة. وقد يضطر الباحث إلى ذلك لوقوع جميع الدراسات السابقة ضمن تقسيم (موضوع) رئيس واحد. وحتى في هذه الحالات فإن الباحث لا بد أن يوضح أوجه الاتفاق وأوجه الاختلاف بين هذه الدراسات. ويتم عادة استعراضها حسب التسلسل التاريخي لنشرها أو إعدادها. ويتم ترتيب البطاقات أو الملفات التي تحمل المادة العلمية (النصوص والاقتباسات الأخرى) في ضوء هذا التقسيم.

٣. قد يضطر الباحث إلى تعديل التقسيمات الرئيسة للموضوعات - أحيانا - أثناء الاستعراض. ومع هذا فإن على الباحث وضع تصور مسبق لهذه التقسيمات.

فوجود مثل هذا التقسيم الرئيس الذي يصنف العناصر الدقيقة أو جزئيات البحث يضمن تسلسل الأفكار وتراكمها بطريقة تقود منطقيا إلى البحث المقترح. كما ييسر تنظيم البطاقات أو الملفات التي تحمل المادة العلمية، وإعادة تنظيمها[١].

٤. قراءة الدراسات السابقة المختارة أو الأجزاء ذات العلاقة بدقة تمكن الباحث من استيعاب منهجها ونتائجها. وهذا الاستيعاب يجب أن يكون إلى درجة تجيز للباحث بيان وجه النقص فيها. فلا ينبغي للباحث أن يقرأ قراءة ناقل، إذ عليه أن يقرأ قراءة ناقد، تظهر معها شخصيته المستقلة وخلفيته المعرفية المتعمقة في موضوع البحث[٢].

٥. مناقشة ما يتصل بكل موضوع بشكل مستقل، عبر الكتابات المختلفة، وجمع جوانب القصور المتماثلة، عبر الدراسات المختلفة، ومناقشتها دفعة واحدة. وذلك بدلا من مناقشة فقرات القصور في كل دراسة على انفراد. فالطريقة المقترحة تجُنِب الباحث تكرار المناقشة الواحدة وأدلتها للفقرات المتماثلة التي ترد في مواقع متفرقة، أو تجنبه الاضطرار إلى تكرار الإشارة إلى المناقشة الأولى، أو تجنبه التعارض بين أقواله، دون انتباه. وإضافة إلى ما سبق فإن التكرار قد يشتت انتباه القارئ ويشوش عليه أفكاره.

ويضاف إلى كل ما سبق أن مناقشة كل فقرة وحدها، بدلا من مناقشتها مع مثيلاتها دفعة واحدة، دليل على عجز الباحث عن التحليل وعدم الاستيعاب الكافي لما ورد في الدراسات السابقة. فالاستيعاب الكافي والقدرة على التحليل عنصران أساسيان لأي دراسة علمية واستعراض علمي. ولهذا يجب أن يتوفرا في أي باحث علمي. ويلاحظ أن القصور قد يكون في المنهج أو في المضمون. وقد يكون القصور محدودا، يتعلق بمسائل فرعية، وقد يكون القصور شاملا، يتعلق بمسائل جوهرية. فليس المقصود من الاستعراض هو

(١) شلبي ص٤٩ - ٥٠، ٧٩ - ٨٣.

(٢) شلبي ص٦٨ - ٧٤.

تحديد موقع البحث المقترح من كل دراسة على انفراد، ولكن من الدراسات السابقة مجتمعة. فقول الباحث الدراسة الأولى ورد فيها كذا ودراستي تهدف إلى كذا والدراسة الثانية لم توفِّ الموضوع حقه، فيه تجنٍ على كتابات الآخرين. فربما أن الدراسة المذكورة لم توفِّ بعض النقاط حقها؛ وهذا مبرر كاف لتنفيذ البحث المقترح. ولكن ربما عالجت نقاطا أخرى بشكل واف، وليس في إمكان الباحث أن يأتي بأحسن منه. وهذه إيجابية يجب أن يثبتها الباحث للدراسة السابقة؛ ولا يقلل هذا الإثبات من شأن الدراسة المقترحة.

فالمطلوب إذن هو أن يبرهن الباحث بما يستعرضه بأن الجهود السابقة في مجموعها لا توصد الباب أمام البحث المقترح، وأن الدراسة المقترحة ستضيف شيئا إلى الموضوع. والإضافة قد تأخذ هيئة معلومات جديدة، أو صياغة جديده لها ميزاتها، أو تأكيد لنتائج سابقة، أو علاج لنقص، أو تعديل لها، أو تطوير.

٦. لا يورد الباحث عند الاستعراض نصوصها، ولكن يختصر أبرز نقاطها دون تشويه لها أو طمس لمعالمها. أما إذا كان كل ما ورد في الدراسات السابقة إشارات قصيرة، فالأفضل إيرادها كما هي.

٧. لا يتعرض الباحث لمضمونات المراجع ذات العلاقة كلها، وإنما يقتصر على ما له صلة وثيقة بمشكلة بحثه. فقد لا يهم الباحث من كتاب يتألف من عشرة مجلدات سوى فصول أو مباحث محدودة، ذات صلة وثيقة بموضوع بحثه. فهو يستعرض هذه الجزئية، ويناقشها هي فقط إذا لزم الأمر. ولا علاقة له بالأجزاء الأخرى، فلا يذكرها، لا بخير ولا بشر. ولا يقول مثلا: "ومع الاحترام والتقدير لابن تيمية فإنه لم يتعرض للموضوع في فتاواه (أكثر من ثلاثين مجلدا) إلا بشكل متناثر". فهذا القول يقتضي من الباحث قراءة المجلدات كلها، قراءة دقيقة؛ ولا يكفي معها تصفح قائمة محتوياتها.

والأصل أن يورد الباحث ما أورده ابن تيمية موثقا مما له صلة بموضوع بحثه، بدلا من إصدار حكم على مجلدات لم يقرأها قراءة كافية أو لم يقرأها كلية، وإنما اطلع على قائمة محتوياتها فقط.

ومن المفروض أن يتجنب إصدار أحكام بالنقص أو القصور دون تقديم الدليل على تلك الدعوى. ومن الأخطاء الشائعة أن يقول الباحث "لقد كتب فلان في الموضوع ولكن لم يوفه حقه..." وهو يتحدث عن كتاب ضخم مثلا، ربما لم يطلع على عناوينه الفرعية اطلاعا كافيا. فالأفضل أن يسوق الأدلة فقط، وإذا لزم التعليق فلا بد أن يسند تعليقه هذا بأدلة تسبقه. فيقول مثلا: "*قال فلان كذا وكذا... ويلاحظ أن هذا القول لا يشمل بعض الجوانب مثل...*".

ومن المفروض تجنب بدء الاستعراض بقول الباحث: "**لم أجد أحدا كتب في الموضوع...**".

فالأصل أن يقدم الباحث مساهمات الآخرين في الموضوع ملخصة أو كما هي. ويترك للقارئ فرصة المقارنة بين مساهمات الدراسات السابقة وحدود المشكلة المقترحة ليستنتج لنفسه وجه القصور في تلك الدراسات. ثم يقدر بنفسه درجة الحاجة إلى البحث المقترح، لاستكمال النقص أو لمعالجة السلبيات. ولا بأس في أن ينبه الباحث القارئ إلى وجه القصور بعد تقديم الدليل.

أما إذا لم يجد موادًا علمية وثيقة الصلة فيشير إلى التي تليها، من حيث درجة الصلة ثم له أن يختتم ذلك بقوله: "**هذا ما وجدت في الموضوع بعد بذل الجهد**" بدلا من القول "**ليس هناك سوى هذا في الموضوع**".

وبعبارة أخرى، على الباحث أن يتجنب صيغة النفي قدر الإمكان. فلا يستخدم عبارات مثل: "**ليس هناك**" أو"**لا يوجد**" أو "**لم أجد**". ولكن بدلا من ذلك يقول: "**وجدت كذا وكذا**" و "**كتب فلان كذا وكذا عن الموضوع**". فلا يحمل نفسه مسؤولية النفي ابتداء. فالنفي من أصعب الأمور. فقد ينفي الإنسان وجود شخص بعينه في مبنى محدد لأنه - في أحسن الأحوال - نظر في غرفه كلها واحدة بعد الأخرى. ولكن لعل الشخص كان في غرفة لم ينظر فيها بعد، ثم دخل غرفة بعد أن نظر فيها، دون أن يراه الباحث. فحتى عند استعمال الكاميرات التي تغطي الغرف كلها فإن المراقب لا يستطيع في نظرة واحدة رؤية ما في جميع الغرف.

ومن المعلوم أن عملية الاستعراض لا تتم بصورة مقبولة إلا بالتحليل. وهذا يعني حصر المعلومات المتناثرة في المراجع المختلفة. والحصر هنا عملية نسبية تختلف باختلاف الموضوعات. (انظر مكونات الاستعراض في هذا الفصل).

وتختلف كمية المستعرض من الدراسات السابقة باختلاف اللجان المجيزة للخطة. فقد تجيز اللجنة الخطة باستعراض الباحث للنماذج البارزة واستكمال الاستعراض عند كتابة تقرير البحث. وقد تطالبه بالاستعراض النهائي في الخطة.

لهذا قد يكون الحصر نهائيا عند إعداد الخطة أحيانا ولا يكون نهائيا في حالات أخرى.

والتحليل يعني أيضا تصنيف المعلومات المختلفة حسب التقسيمات الرئيسة للموضوعات التي أعدها الباحث من قبل، لموضوعات بحثه، والتي تمثل العناصر الرئيسة لموضوع البحث.

والتحليل يعني - أيضا - ترتيب وتنظيم هذه الأصناف أو المعلومات بطريقة تقود القارئ، تلقائيا، إلى النقطة التي سيبدأ الباحث دراسته منها. (انظر فصل تصميم منهج البحث للتحليل). ويلاحظ أن نتائج بعض الدراسات المستعرضة مرجوحة النتائج، وذلك لفساد في مناهجها أو لضعفها، مقارنة بمناهج دراسات أخرى أقوى منها. وفي هذه الحالة فإن نتائج هذه الدراسات تثبت عند الاستعراض ويبين وجه ضعفها، ثم تستبعد عند رسم السمة العامة للدراسات السابقة. وهذه العملية ذات أهمية بخاصة في حالة الحاجة إلى اقتراح فرضية، تكون بمثابة الإطار النظري أو الفكري للبحث المقترح. ومع أن نتائج تلك الدراسات المرجوحة لا تحسب في رسم السمة العامة فإنه لا يجوز إغفالها، بل يجب استعراضها وبيان وهن مناهجها، أو سبب عدم الأخذ بنتائجها.

ومن الضروري وجود فكرة محورية تتسق مع مشكلة الدراسة، لتدور حولها النقاط أو المعلومات المختلفة المأخوذة من الدراسات السابقة.

الطريقة المقترحة والسلف:

لقد استعمل السلف عملية استعراض الدراسات السابقة، في صورتين: الإشارة في مقدمة الكتاب إلى المؤلفات التي سبقت جهودهم في الكتابة في الموضوع الذي يؤلفون فيه، وذلك في معرض الحديث عن الدوافع[1]. وعرفوه بصورة أخرى في الكتابات الفقهية بصفة خاصة، حيث يعرض الفقيه آراء بعض السابقين في المسألة الواحدة ويناقشها وأدلتها، ثم يتبع ذلك برأيه وما يرجحه هو.

ويلاحظ أن ممارستهم لعملية الاستعراض في مقدمة الكتاب كانت متفقة مع حدود المجالات النظرية التي كتبوا فيها، وفي حدود ما عرفوه في ذلك الوقت من أساليب البحث العلمي، وفي حدود المصادر المحدودة التي توفرت لديهم، والظروف العامة التي كتبوا فيها. ولذا جاء الاستعراض في مؤلفاتهم بشكل مختصر ليؤدي وظيفة محددة هي إثبات جدوى التأليف في الموضوع أو الموضوعات التي يتناولها الكتاب.

وبهذا نلاحظ أن الطريقة المقترحة للاستعراض ليست بدعة جديدة. فقد استخدمها علماء الفقه من قرون عديدة ولا يزالون يستخدمونها. فعلماء الفقه عند دراستهم موضوعا مثل الصلاة، فإنهم يقسمونه إلى فقرات مستقلة حسب الموضوعات الفرعية وليس حسب الفقهاء والمؤلفات. فيستعرضون كل مسألة على حدة، عبر الأقوال المختلفة مع أدلتها، ثم يركزون على مناقشة أدلة كل قول أو كل مجموعة من الأقوال متفقة بعضها مع بعض، ثم يقومون بعملية الترجيح.

والفرق بين ممارسة الفقهاء والطريقة الحديثة، في مقدمة البحث أننا لا نناقش الأدلة عند استعراض الدراسات السابقة إلا لوجود وهن ظاهر. والفرق الآخر هو أن الفقهاء يضعون اسم صاحب القول ضمن النص، ونحن نحرص على التوثيق الكامل في الحاشية، أو موزعة بين الحاشية وقائمة المراجع. (انظر فصل التوثيق).

---

(١) انظر مثلا السيوطي، مقدمة الإتقان.

وصف منهج البحث:

لقد أصبحت عملية وضع قواعد وخطط دقيقة مسبقا للعمل المقترح تنفيذه يعد ضرورة من ضرورات الحياة التي لا غنى عنها.

لقد اعتنى علماء المسلمين بالقواعد العامة للبحث العلمي، في المجالات الأساسية. فكانت نتيجة هذه العناية ثلاثة مناهج: منهج البحث التاريخي لما أصله الوحي (أصول الحديث)، منهج البحث الوصفي التفسيري (أصول التفسير) ومنهج البحث الاستنباطي (أصول الفقه).

وغلب على بعض كتابات الأقدمين العناية بالقواعد العامة للبحث العلمي، في أسلوب الكتابة، مع شيء من التقصير في بعض الجوانب كالتوثيق. ويعود ذلك إلى أسباب منها عدم وجود دور نشر، ومطابع تسهم في توفير الكتب على النطاق الواسع الذي نشهده اليوم، ولاعتماد التعليم على الرواية في معظم الأحوال وما ينسخه الطلبة المجدون بأيديهم.

وخلاصة القول هو أن السلف لم يهملوا مناهج البحث كلية؛ بل أسهموا في تنميتها بما هو جدير بالتقدير. أما إذا كانوا لا يعرفون الأساليب الحديثة في بعض مجالات البحث لأسباب تم ذكرها فعلينا نحن الخلف مواكبة الظروف الراهنة وحمل مشعل المعرفة في عصرنا، بتعلم الجديد وتنقيته وتطويره.

إن مجرد قول الباحث أني اعتمدت على المنهج الاستقرائي أو الاستنباطي لا يفيد إلا أن يفيد قولك: "**اعتمدت في معلوماتي على زيد**" وهناك العشرات ممن يُدعون زيداً، وبعضهم له أكثر من اسم. فلا بد من ذكر الخطوات الرئيسة التي سيستخدمها الباحث للوصول إلى نتيجة البحث.

العناصر الأساسية للمنهج:

بصفة عامة، تشتمل خطة البحث على عناصر: تحديد الموضوع المراد بحثه، واستعراض الجهود السابقة للمختصين في أصول الحديث، والإشارة إلى أبرز

المراجع التي سيعتمد عليها في بحثه، والطريقة التي سيجمع بها مادته العلمية، وتوضيح أبرز الطرق التي سيستخدمها في تحليل المادة العلمية، وطريقة عرض فقرات البحث وعناصره بعد تنفيذه، أي التقرير الذي يشمل الخطة والنتائج. وعموما يجب على الباحث النظر في المناهج التي سيعتمد عليها في دراسته، في مراجعها الخاصة، أي المصادر الأصلية أو المفصلة لمكوناتها[1].

جمع المادة العلمية:

وتشتمل هذه الفقرة على التالي:

١. تحديد مصادر المادة العلمية بدقة بحيث لا يختلف عليها اثنان، تحديد المصادر الأساسية، وبعض المصادر الثانوية. فمن المصادر الأساسية لدراسة ما قيل في الراوي من جرح وتعديل كتب الطبقات، وليس كتب الحديث التي لا تذكر الأسانيد. وحتى كتب الحديث التي يذكر فيها المؤلف أسانيدها وحظيت هذه الأسانيد بالتعليق، تعتبر مصادر ثانوية. ويلاحظ أن كون المصدر ثانوي أمر نسبي، والحقائق الثانوية ليست قليلة الفائدة.

٢. تحديد أماكن وجود هذه المصادر أو عناوينها مثل المكتبات، أو المؤسسات الحكومية أو الخاصة، إذا كانت مصادر نادرة، أو مواقع إلكترونية.

٣. تجميع الروايات ذات العلاقة بالحادثة المحددة أو الأخبار عن الراوي المحدد، وخاصة المختلفة والمتعارضة.

تحليل المادة العلمية:

قد يعتبر البعض عملية التحليل في الأبحاث العلمية عملية إضافية، ولكن كما سبق البيان فإن التحليل جزء أساس في جميع الدراسات العلمية. وفيما يلي بيان المقصود بالتحليل وما ينبغي أن يندرج منه في منهج بحث المحدثين:

---

(١) انظر الملحق (ب)؛ العساف، المدخل ص١٦٧ - ٣٣٣ والقوائم الببليوقرافية بكل منهج.

١. حصر جميع روايات الحديث المطلوب للدراسة أو الأخبار المتعلقة بالراوي: الإيجابية منها والسلبية، المتفقة والمتعارضة...

٢. تصنيف هذه الروايات أو الأخبار إلى أصناف حسب طبيعة الدراسة وهدفها الرئيس أو أهدافها، سواء أكانت المتفقة في الجزئية المحددة أو المختلفة. وفي العادة يكون التصنيف مبنيا على الهدف من الدراسة، فمثلا للتحقق من مصداقية بعض النصوص يتم التصنيف حسب درجات مصداقية رواياتها.

٣. ترتيب وتنظيم هذه الأصناف، بحيث تؤدي إلى ترجيح رواية على الروايات الأخرى للحديث أو الأحاديث المعنية بالدراسة، أو الوصول إلى الرأي النهائي في الراوي.

ومن الطبيعي أن تكون عملية الحصر والتصنيف والترتيب درجات مختلفة من حيث شموليتها وتعقيدها. وتؤلف العمليات الثلاث شكلا هرميا، حيث تشكل عملية حصر الروايات والقصص التفصيلية قاعدة الهرم الأكثر عرضا، والوصول إلى حقيقة فرعية مرجحة أقل عرضا. وتشكل الحقيقة العامة أو السمة قمة الهرم.

وليس من الضروري أن تظهر كل عملية من عمليات التحليل منفصلة تماما عن غيرها، فقد تتم عملية التصنيف تلقائيا أثناء عملية الحصر. وقد اشتهرت الدراسات التاريخية بأنها دراسات وصفية. أما في الحقيقة فتتبادل عملية الوصف مع الاستقراء الأدوار بصورة مكثفة، ولا يمكن الاستغناء فيها عن الاستقراء.

محتويات فقرة التحليل:

وعموما تشتمل فقرة التحليل والمعالجة على التالي:

١. وضع القواعد أو المعايير التي يتم بموجبها تحديد ما نعتبره حديثا نبويا عند أو لا نعتبره بدرجات متفاوتة.

٢. تحديد أنواع المصادر التي سيعتمدها الباحث وتلك التي سيستبعدها، أو التي يرجحها على غيرها، مع تحديد معايير الاعتماد والاستبعاد أو الترجيح. ومثال

ترجيح الرواية التي وردت في الكتاب والسنة بثبوت قطعي ودلالة قطعية على غيرها؛ وترجيح ما تؤيده الوثائق والآثار المحسوسة على غيرها.

طريقة عرض النتائج:

طريقة العرض الأولية للنتائج نسميها "**القائمة الأولية للموضوعات**"، وقد يسميها البعض "خطة البحث" خطأ. وهي التي ترسم لنا الهيكل العام لموضوعات البحث بعد إنجازه. وتتألف من التقسيمات الرئيسة والفرعية، وربما فرعية الفرعية، لمختلف أجزاء تقرير البحث الذي يضم الخطة والنتائج. وليس من الضروري أن نسمي الفقرات الفرعية، مثل كلمة "مبحث..." أو "مطلب...". ويكفي أن نقسم البحث إلى فصول وأحيانا قد نجمع الفصول في أبواب؛ ونقتصر على استخدام الدرجات المميزة للعناوين التي توفرها برامج معالج الكلمات، مثل مايكروسوفت ويرد Microsoft Word، أو غيرها من برامج الصف المطبعي.

ولعل من أكثر الممارسات التي كانت شائعة بين الأوساط العلمية الأكاديمية الاكتفاء في خطط البحوث العلمية بالقائمة الأولية للموضوعات، وقد يضاف إليها قائمة ببعض أسماء المراجع. ويُعتبر هذا خطأ من أوجه:

١. القائمة الأولية في معظم الأحيان لا تتعدى كونها طريقة لعرض نتائج البحث أو قائمة أولية للموضوعات التي لم يتم كتابتها بعد. وبعبارة أخرى، هي تصور مستقبلي لموضوعات البحث الرئيسة والفرعية أو عناوينها عقب التنفيذ.

٢. من المعلوم أن القائمة الأولية، قبل تنفيذ البحث، لا تنوب عن منهج البحث. وهذا لا يعني أنه لا أهمية لهذه القائمة فهي جزء أساس من منهج البحث. وهي في الدراسات المكتبية أكثر أهمية منها في الدراسات الميدانية. وذلك لأنها في الدراسات المكتبية قد تكشف عن بعض جوانب منهج التحليل، أما في الدراسات الميدانية والتجريبية لا تكشف عن شيء يذكر من الجوانب المنهجية للتحليل.

٣. حتى في الحالات التي تتضمن القائمة الأولية جزءا من منهج البحث فإن نقاطا منهجية كثيرة ستبقى غير محددة، مما يترك مجالا واسعا للتهاون أو للتلاعب أو للتكليف غير الضروري عند تنفيذ الخطة. ومع هذا فستبقى بعض أجزاء المنهج غير معلومة مثل: طريقة اختيار وطريقة جمع المادة العلمية وتحليلها، ومبرراته لاختيار تلك الطريقة بعينها ومعاييره في ترجيح المعلومات المتضاربة والآراء المتعارضة، وغير ذلك مما هو ضروري.

٤. من المعلوم أن الفقرات الرئيسة لقائمة الموضوعات يجب أن لا تتكرر بحذافيرها. بل يجب أن تكون كل فقرة متميزة عن غيرها في قائمة الدراسة الواحدة. أما عناصر منهج التحليل أو قواعدها فيجب أن تتميز بالتكرار أي الاطراد في استخدام القاعدة المنهجية الواحدة عبر الفقرات المختلفة. وبعبارة أخرى، فإن عدم اطراد منهج التحليل، أي معاملة النقاط المختلفة أو الحالات المتشابهة بطريقة مختلفة يعتبر دليلا على ضعف منهج البحث. وفي الوقت نفسه يعد تكرار موضوعات القائمة الأولية أو تشابهها ضعفا في التصنيف أو طريقة عرض فقرات البحث.

٥. يلاحظ أن القائمة الأولية تسهم في الكشف عن تكرار الموضوعات، ولكن لا تقي من التعارض في الأقوال والآراء في البحث الواحد، وبدون أن يشعر الباحث. فقد يورد قصة تمدح الشخصية، وفي مكان آخر يأتي بما ينقض ما أثبته في الأول، سواء أكان المدح مبنيا على سمته العامة أو صفة تثبتها قصة مماثلة في القوة للقصة السلبية، دون الترجيح بينهما.

ومن المعلوم أن الخطة هي جزء من التقرير الكامل للبحث، ففقراتها تندرج ضمن القائمة النهائية لمحتويات التقرير النهائي للبحث.

طبيعة الدراسة ومحتويات القائمة:

على وجه العموم، تختلف محتويات القائمة الأولية لموضوعات البحث، من حيث الصعوبة والشكل، في الدراسات المكتبية أو التجميعية النظرية عنها في الدراسات الميدانية والمعملية.

ففي الدراسات التي تستخدم الأسلوب الكيفي - غالبا - تظهر مضمونات الفصول والمباحث واضحة في هيئة عناوين رئيسة (عناوين الفصول)، والعناوين الفرعية وفرعية الفرعية (عناوين المباحث أو المطالب المتفرعة عن المباحث). (انظر مثلا كتاب قواعد أساسية، الملحق ٢- ج). أما في الدراسات الميدانية ولا سيما الاستقرائية فإن بعض العناوين لا تتحدث كثيرا عن مضموناتها. (انظر الملحق ١- ج).

وعموما يجب أن تعبر تقسيمات القائمة الأولية لموضوعات البحث بصدق عن الهدف من الدراسة أو جوهرها وأن تخدمها.

التداخل بين تحديد المشكلة وقائمة الموضوعات:

هناك نقطة جديرة بالملاحظة وهي أن القائمة الأولية لموضوعات البحث قد تختلط بفقرات عنصر تحديد المشكلة من حيث المضمون. وهذا طبيعي لأن القائمة الأولية تحتوي على فقرات هي تفصيل لعنصر تحديد المشكلة. ومع هذا فإن هناك بعض الاختلافات بينهما، ومنها ما يلي:

١. تشتمل القائمة الأولية غالبا على العناصر التفصيلية للخطة وتفريعاتها، وهذه لا تكون كذلك في عنصر تحديد المشكلة غالبا.
٢. تتركز مهمة عنصر تحديد المشكلة - في الغالب - على تحديد أبعاد البحث أي بيان حدوده، وليس على بيان تفاصيل محتوياته. أما القائمة الأولية فيجب أن تكون شاملة لكل عناصر التقرير، ومبينة لموضوعات التقرير على مستوى العناوين الرئيسة، التي تصنف في مستوى الباب أو الفصل، وربما أيضا في مستوى المباحث والمطالب...
٣. كثيرا ما تكشف القائمة الأولية النقاب عن بعض الجوانب المنهجية للبحث وتفريعاتها وهذه لا تكون كذلك في عنصر تحديد المشكلة. وبعبارة أخرى، تحديد المشكلة يجيب على السؤال: ماذا؟ أما القائمة الأولية للموضوعات فتجيب، إضافة، إلى السؤال: ماذا؟ على جزء من الإجابة على السؤال: كيف؟

تمارين خطة البحث:

١. اختر دراسة علمية واختصر العناصر الرئيسة لمنهج البحث، مثل: تحديد المشكلة، استعراض الكتابات السابقة، ومنهج البحث... وأرفق بيانات نشر كل دراسة: عنوانها، الكاتب، الناشر (جامعة أو دار نشر)، والمدينة، والسنة.

٢. اختر دراستين مختلفتين من حيث طبيعة المادة العلمية، وقارن بين طريقتي هما في تحديد المشكلة، من حيث نوع الصياغة ودرجة الوضوح، واكتب رأيك: أيهما أكثر جودة، مع بيان أدلتك، وإرفاق معلومات النشر الخاصة بهما.

٣. اختر دراستين مختلفتين من حيث الهدف من الدراسة، وقارن بين طريقتيهما في استعراض الكتابات السابقة، من حيث مكونات الاستعراض وطريقتها. ووضح أيهما أكثر جودة، مع بيان أدلتك. وارفق معلومات النشر الخاصة بهما.

٤. اختر دراستين، وقارن بين طريقتيهما، في بيان منهج البحث، من حيث بيان طريقة جمع المادة العلمية، وطريقة التحليل. ووضح أيهما أكثر جودة، مع بيان أدلتك، وإرفاق معلومات النشر الخاصة بهما.

٥. اختر دراستين، وقارن بين طريقة تقسيمهما لمحتويات الدراسة، ووضح أيهما أكثر جودة، مع بيان أدلتك، وإرفاق معلومات النشر الخاصة بهما.

٦. اختر دراسة واكتب عناوين مستويين من قائمة محتوياتها، مثل:

عناصر الخطة (مستوى ١)

- شروط الخطة الجيدة وعلاماتها (مستوى ٢)
- المناقشة مع ذوي العلاقة (مستوى ٢)

واستخدم وسيلة البطاقات الورقية أو الملفات والوثائق الإلكترونية لتفريغ المعلومات التي تجمعها من عدد من المراجع لها علاقة بموضوعات قائمة المحتويات التي قمت بتجهيزها. وارفق معلومات النشر الخاصة بالدراسة والمراجع التي نقلت منها بعض المعلومات.

الفصل الثاني

تعريف بعلوم الحديث النبوي

من المعلوم أن وقائع الماضي تنقسم إلى قسمين: الأحداث والوثائق. والوثائق بعضها منسوب إلى المخلوقات، مثل الرسائل والخطب والاتفاقيات، والمخطوطات... وبعض الوثائق منسوب إلى الخالق بطريقة مباشرة، مثل القرآن الكريم[1]، أو غير مباشرة، مثل السنة النبوية. وهي موضوع اهتمامنا في هذا الكتاب.

وهناك مناهج للتحقق تتخصص في التعامل مع التراث، ومن أقدمها: منهج البحث التاريخي المتخصص في تسجيل الأحداث التاريخية وتنقيحها، والمستمر في التطور[2]. ومنها منهج تحقيق المخطوطات، أي المنهج المتخصص في التحقق من مصداقية بعض الأعمال البشرية، ونسبتها إلى أصحابها. وقد يضاف إلى ذلك ترجمة لحياة صاحبها، ولمن ترد أسماؤهم في المخطوطة، وتوثيق للاقتباسات[3]. ومنها المنهج الذي يتعامل مع الوثائق المنسوبة إلى رب العباد. وقد ضمن الله حفظ القرآن الكريم، وسخر لذلك الوسائل المساندة، مثل فرض قراءة بعض الآيات في الصلوات، والحث على حفظه، وكثرة تلاوته. وأما بالنسبة لحفظ السنة فقد أنشأ علماء الحديث النبوي منهجا خاصا لهذا الهدف، وعملوا على تطويره، منذ القرن الثاني الهجري. فما هي طبيعة المادة التي يتعامل معها هذا المنهج والتي نسميها السنة النبوية أو الأحاديث النبوية؟ وكيف تختلف عن المادة العلمية التي معها المناهج الخاصة بالتحقق من التراث؟

---

(١) انظر مثلا صيني، منهج الأبحاث الشرعية، فصل المصادر.

(٢) انظر مثلا صيني، منهج الأبحاث التاريخية وما ورد فيها من مراجع.

(٣) انظر مثلا: عسيلان، تحقيق المخطوطات.

طبيعة السنة النبوية:

السنة النبوية هي أقوال الرسولﷺ وأفعاله وإقراراته، أي هي الأفعال أو الأقوال التي صدرت من آخرين علم بها النبيﷺ وأقرها، بصفتها تعليمات ربانية للاتباع. فالسنة هي مجموعة من التطبيقات العملية لما ورد في القرآن الكريم، ولما أوحي إليه وأُلهِم، واجتهاداته عليه الصلاة والسلام، في كافة مجالات الحياة. وقد تم حفظها سماعا وتطبيقا، وتم تسجيل شيء منها في عهدهﷺ. ثم سجلها المختصون في علم الحديث، في ظل شروط تتراوح بين الصارم والجيد، بحسب منهج من قام بالتسجيل[1].

فالسنة النبوية، بالإضافة إلى كونها الترجمة العملية للتعاليم الإسلامية الواردة على وجه الإجمال في القرآن الكريم، هي أيضا تفصيل واستكمال للقواعد التي وردت في القرآن الكريم. ومع أن القرآن الكريم هو الأساس الذي يضع القواعد التشريعية العامة فإن العلاقة بينه وبين السنة تكاملية. فكل منهما يسند الآخر، ومن الضروري مراجعة القرآن الكريم في البحث عن الأحكام الشرعية والنظر في السنة معا، وذلك إضافة إلى تعليقات الصحابة وتعليقات علماء الإسلام على نصوصهما.

ومن طبيعة السنة أن مكوناتها تختلف من حيث المضمون، ومن الضروري تصنيفها إلى أقسام، مثل أخبار هي من الغيبيات (أحداث مستقبلية، أو حاضرة تغيب عن الصحابة...) ومثالها أيضا هناك صفات خَلقية، وصفات خُلقية، وعادات شخصية أو للاتباع. وحتى الأحكام الواجب اتباعها في المعتقدات أو العبادات أو المعاملات، تختلف درجات إلزاميتها. كما أن بعض أقوال النبيﷺ تندرج في الترغيب والترهيب ذات العلاقة بالثواب والعقاب.

ومن الضروري ملاحظة أن السنة النبوية قد تختلط في الأذهان بالسيرة، وإن بعض أحداث السيرة ليست من السنة النبوية. فهي تمثل الأحداث التي وقعت

(١) مثلا: ابن الصلاح الحديث؛ القطان، علوم الحديث.

لغير النبي ﷺ، ولا تندرج تحت إقراراته، أو لا تخضع لها، ولكنها حدثت في عهده ﷺ.

ويمكن تمييز السنة عن النصوص المقدسة في الديانات الأخرى لأن تدوين الجزء الرئيسي منه تم في وقت مبكر، أي بعد الجيل الأول فقط، وتوفرت لها العناية الكافية لحفظه في صياغته الأصلية. فقد حرص المحدثون على حفظ سلسلة رواة النص، وجمع تراجم حياتهم وفحصها، والحكم على درجة مصداقية النص في ظل تراجم حياة رواتها أولا، ثم اتساقها مع النصوص الواردة في القرآن الكريم ونصوص الحديث ذات المصداقية الأعلى، وتوافقها مع العقل المختص بالتفكير، والفطرة، أي ردة الفعل التلقائية.

ويضاف إلى ذلك أن بعض نصوص السنة ذات قدسية خاصة لأنها منسوبة إلى الله سبحانه وتعالى، أي يبدأ النص بقول النبي ﷺ "قال الله" أو ما يعادله. وتسمى الأحاديث القدسية.

وفي الجملة يمكن أن نطلق اسم الوثائق المقدسة على الوثائق المنسوبة إلى الله مباشرة (القرآن الكريم) أو غير المباشرة (السنة النبوية). فما هي مرتكزات المنهج الذي يتعامل معها به؟

منهج التحقق من التراث الإسلامي:

لعله من المناسب قبل التحدث عن عملية أو قواعد التحقق من مصداقية النصوص والأخبار الماضية كلها، التعريف بأنواع التراث الإسلامي. يلاحظ أن هناك اختلافا في طبيعة التراث، يترتب عليه اختلاف في سمات المنهج. فنصوص القرآن الكريم يجب أن تكون من عند الله لفظا ومعنى؛ وأما نصوص السنة فيختلط فيها اللفظ البشري مع المعنى المقدس للنبي ووصف لأفعاله وتقريراته. أما المخطوطة والوثائق البشرية فألفاظها ومعانيها بشرية؛ وأما التاريخ فهو روايات بشرية عن أنشطة بشرية. وبهذا نلاحظ أن كل نوع من أنواع التراث يختلف عن غيره، من حيث الطبيعة والأهمية. ولهذا يحتاج كل واحد منها منهجا يناسب

طبيعته، وأهميته، من حيث الدقة والصرامة في الفحص، تتدرج بين الدقيقة جدا إلى أدنى درجات الدقة.

ولو مثلنا لعملية التحقق بشيء محسوس سنجد أن المنخل أو الغربال هو أفضل ما يمثلها. والغرابيل أنواع، من حيث دقتها وصرامتها في تمرير المادة المنخولة. وهي في حالة التراث الإسلامي تتدرج بين طرفين، أحدهما يعتمد على النقل بصرامة، والآخر يتحكم فيها العقل الذي ميز الله به الإنسان:

دقيق وصارم ------:-------:--------:--------:------ متساهل

القرآن السنة السيرة المخطوطة الرواية التاريخية

فمنهج علماء القراءات مناسب لنصوص القرآن الكريم، ومنهج المحدثين مناسب للأحاديث النبوية، ومنهج التحقق من الأحداث المعاصرة للنبي ﷺ (السيرة)، ومنهج تحقيق المخطوطات والوثائق مناسب للمخطوطات والوثائق البشرية، ومنهج المؤرخين مناسب للروايات التاريخية.

نعم، هناك صفات تشترك فيها جميع هذه المناهج، ولكن هناك صفات يشترك فيها بعضها فقط. وهناك صفات ينفرد بها كل واحد منها. وكثيرا ما يغفل عن هذه الحقيقة حتى المتمرسون في مناهج الأبحاث التحقيقية، أو المتشدقون بها نظريا. فعملية التحقق درجات متفاوتة من حيث الدقة والصرامة.

فمثلا لو طبقنا منهج التحقق من قراءات القرآن الكريم على الأحاديث النبوية لما سلم منها سوى حديث واحد[1]، تنطبق عليه صفة التواتر لفظا ومعنى. أما بقية السنة النبوية، فبالنسبة لهذا المنهج هي من "الشوائب"، غير معترف بها رسميا، وكأنه لا وجود لها. وهذا يعني أنه "لا تعاليم ولا أحكام تفصيلية قابلة للتطبيق في الإسلام إلا في حدود ضيقة جدا. وإذا طبقنا منهج المحدثين على "المخطوطات البشرية" فإننا سننكر وجود كثير منها، وذلك لأن الكتب المخطوطة لا تحظى - عادة - بالرواية على نطاق واسع، مثل الأحاديث النبوية؛ وهي أعمال بشرية ليست منشورة على نطاق واسع، فيسهل انتحال الكثير منها. وإذا طبقنا منهج المحدثين على

(١) انظر درجة المتواتر في الفصل الثاني.

الأحداث التاريخية، فإننا نضطر إلى إنكار وجود جل التاريخ الإسلامي. أما الأحداث التاريخية غير الإسلامية فهي غير موجودة، إلا النذر اليسير مما ورد في الكتاب والسنة، وإن كنا نغرق في أحضان منتجاتها. فالأحداث التاريخية هي أنشطة بشرية، ربما لم يثيروا الانتباه إلا بعد وفاتهم بسنين أو بقرون، وليست كأفعال النبيﷺ، وأقواله وإقراراته. فهي تحت المراقبة من أصحابه، لأنها نماذج للاقتداء بها، واعتنى المحدثون بحفظها والعمل على صيانتها وتنقيتها بصورة مستمرة.

ومسألة التفريق بين طبيعة المادة العلمية ومنهج حفظ النصوص وتحقيقها مسألة قديمة، فقد كان النبي ﷺ يأمر بكتابة آيات القرآن الحكيم، ولكن كان يقول: "لا تكتبوا عني شيئا سوى القرآن. من كتب عني شيئا سوى القرآن فليمحه". كما كان يقول بالنسبة لقصص اليهود والنصارى "لا تصدقوهم ولا تكذبوهم، وقولوا آمنا بالذي أنزل إلينا وأنزل إليكم، وإلهنا وإلهكم واحد، ونحن له مسلمون"[(١)]. ولهذا من الطبيعي أن يتشدد علماء الحديث في الأسانيد عندما يتعلق الأمر بآيات الأحكام، ويتساهلون في غيرها، أحاديث الرغيب والترهيب والغيبيات. وفرّق كثير منهم بين أسانيد تفسير آيات الأحكام، وبين تفسير آيات الأخبار، وأحاديث الفضائل والمغازي، من جهة أخرى"[(٢)].

لقد قلنا بأن درجة الصرامة والدقة تختلف فما المقصود بذلك؟

الصرامة والعقل والنقل:

هناك نوعان من النقد، يمثلان طرفي الصرامة والدقة: نقد السند، أي درجة كفاءة الرواة واتصال سلسلتهم، وقد نسميه النقد الخارجي؛ ونقد المتن، أي استخدام العقل في نقد مصداقية التراث الموروث، وقد نسميه النقد الداخلي. ويحرم على علماء قراءات القرآن الكريم استخدام نقد المتن مع نصوص القرآن الكريم لأنه

(١) النيسابوري، المستدرك ج١: ٢١٦؛ أحمد، مسند ج٣: ٢١.

(٢) الطريفي، التقرير ص١٤ - ١٦، ٢٨ - ٣٢.

لفظا ومعنى من الله. فبعض الحقائق الجزئية والعامة التي وردت في القرآن الكريم يصعب أو يعجز الفهم البشري عن إدراكها واستيعابها. وقد يدركها إذا نمت الاكتشافات العلمية وتطورت. ويمثل أعلى درجات التوثيق ثبوت نسبة اللفظ والمعنى إلى المصدر الأصلي، وهو الله، سبحانه وتعالى، في حالة القرآن الكريم، بالنقد الخارجي، أي أن البشر لم يتدخلوا في اختيار نصوصه، أو في التعبير عن معانيه. وهي الدرجة التي **تحظى بها نصوص القرآن الكريم**[1].

وتأتي من الطرف الآخر نصوص الروايات التاريخية التي يتحتم فيها تدخل الباحث أو المحقق في اختيار المضمون الأصدق من بين المضمونات المختلفة والمتعارضة، وفي طريقة التعبير عنها.

وهنا يبرز سؤال هو: هل النقل الموثق بالنقد الخارجي أسبق أم العقل، من حيث الترتيب الزمني؟ إذا علمنا أن العقل البشري، استنادا إلى إدراكه الحسي واستنتاجاته، هو الذي يحدد مصداقية النبي وما ينسبه من نصوص إلى الله فإننا ندرك أن العقل أسبق من النقل. أما إذا ثبتت نسبة النص القرآني إلى الله بصورة قطعية، فلا يمكن للعقل تجاوزه، وتقتصر وظيفته على بذل الجهد في فهمه، والإيمان به كما هو بألفاظه ويكفي أن نستعرض قصة نقل عرش بلقيس من اليمن إلى القدس خلال طرفة عين. وذلك لأن النقل مصدره خالق الكون الذي خلق كل شيء ويعلم كل شيء. وأما العقل البشري فهو محكوم بحواسه المحدودة التي يدرك بواسطتها الواقع ويستنج منها.

منهج التحقق من السنة النبوية:

لقد أبدع علماء المسلمين علم الحديث لفحص نصوصه، وللتأكد من صدق نسبته إليه، عليه الصلاة والسلام، ويتألف هذا المنهج التوثيقي الذي يسمى علم أصول الحديث، أو مصطلح الحديث مما يلي:

---

(١) صيني، منهج أبحاث المحدثين، الفصل الرابع.

أولا: التأكيد على أن الحديث النبوي يتألف من متن وسند، وهذا يعني أن المنهج الذي يتعامل مع هذه المادة العلمية ينبغي أن يعتني بالاثنين، والتفاعل بينهما، ولا سيما أثر سلامة السند على مصداقية المتن. وهذا يقتضي الاستعانة بالنقد الخارجي (نقد السند) والنقد الداخلي (نقد المتن).

ثانيا: جمع نصوص السنة وأسانيدها المتعددة بروياتها المختلفة. وتم هذا الجمع عن طريق الرواية الشفوية، وقام البعض بكتابة ما رواه، ثم قام البعض بتسجيله كتابة في مصنفات تضم متون الحديث النبوي وأسانيدها لعامة القراء.

ثالثا: جمع سير رواة الأحاديث النبوية، لتمكين المحدثين (المختبرين لمصداقية النص) من الجرح والتعديل للراوي.

رابعا: التأكد من مصداقية الحديث النبوي أو رواية محددة منها، بالاعتماد على نقد السند أولا، أي دراسة مصداقية كل راو، واحتمال حضوره الحادثة أو لقائه بمن روى عنه مثلا. ثم تأتي الاستعانة بنقد المتن إذا لزم الأمر، مثل المقارنة بين متون الروايات المتعددة، لاستخراج الصحيح منها أو الأصح، وذلك بمقارنتها بما ورد في القرآن الكريم، أو مع الروايات الأخرى للحادثة أو للموضوع في السنة، من حيث المضمون، ومن حيث الأسلوب، أو بمقارنته بالمعقول، وبما تقول به الفطرة، في حالة سماح السند بذلك، ولا سيما عند تعارضه مع نصوص مقدسة قطعية الثبوت والدلالة، مثل قوله تعالى: ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ﴾[1].

كتب الحديث:

من المناسب ونحن نتحدث عن السنة النبوية وتسمية وحداتها المستقلة التفريق بين مصطلحين: الحديث والرواية. فالحديث يتعلق بالمضمون (المتن)، أي إذا قلنا "حديث نبوي" فهذا يعني وحدة أو قطعة من السنة يتحدث متنها عن موضوع محدد، مثل التيمم، أو السلام على الكافرين... وقد يتكرر هذا الحديث بصيغته أو

(١) سورة البقرة: ٢٥٦.

بصيغ مختلفة، أو بزيادات، أو بأسانيد مختلفة، وإن كان اختلاف راو واحد في سلسلة رواته فنسمي التكرارات روايات، وواحدها رواية. ولهذا يخطئ من يقول مثلا: هناك سبعون حديثا لرؤية هلال رمضان، فهناك حديثان أو ثلاثة، ولكن هناك سبعون رواية لهذه الأحاديث.

يضاف إلى ذلك أنه عندما نتحدث عن عدد الأحاديث النبوية، على وجه الإطلاق، فإنه يشمل جميع درجات الحديث ومنها الموضوعة. ويلاحظ أن عملية الوضع مفتوحة، ولا **يكبح جماحها إلا أن نغلق باب الرواة المعتمدين للأحاديث النبوية (السنة النبوية). فلا نقبل أي راو للحديث لم يرد اسمه أو كنيته أو تعديله أو جرحه في كتب السلف، مثلا بعد القرن العاشر. وهذا القرار يحتاج إلى اتفاق موحد تقوم به لجنة مختصة في دراسة الأسانيد بصفة خاصة، تمثل كليات وأقسام الحديث.** ومثال ذلك أن لا نقبل اسم أي "صحابي" روى الحديث بعد كتاب "الإصابة في تمييز الصحابة"[1].

وأما الكتب المنشورة التي تضم السنة النبوية فهي أصناف من حيث المضمون، ومن حيث درجة الثقة، ومن حيث الهدف الرئيس لمصنفها عند جمع أحاديثه. ومن هذه الأصناف ما يلي:

١. الصحاح، وهي الكتب التي حرص مصنفوها على أن لا يضموا فيها سوى ما توفر فيها شروط الصحيح عند جمهور علماء الحديث. وهي مصنفة على أبواب الفقه. ومن هذه صحيح البخاري، وصحيح مسلم، والمستدرك عليهما، وصحيح ابن حبان...

٢. المسانيد، وهي الكتب التي حرص مصنفوها على جمع الأحاديث التي رواها كل صحابي بصورة مستقلة، مع اشتراط اتصال أسانيدها، واستبعاد الأحاديث الموضوعة، دون اشتراط الصحة. ومثالها مسند الحميدي، ومسند الإمام أحمد، ومسند أبي داود الطيالسي، ومسند عبيد الله ابن موسى، ومسند أحمد ابن حنبل، ومسند إسحاق ابن راهويه، ومسند الدارمي، ومسند أبي يعلى الموصلي، ومسند

(١) العسقلاني المتوفى في ٨٥٢ للهجرة؛ الطحان، أصول التخريج ص١٧١ - ٢٠٦.

الحسن ابن سفيان، ومسند البزار أبي بكر... ولهذا تأخرت مرتبتها، وإن جلت لجلالة مؤلفيها، عن مرتبة كتب الصحاح، وما التحق بها[١].

٣. السنن، وهي الكتب التي تضم فقط الأحاديث المرفوعة إلى النبي ﷺ. فلا يندرج فيها الموقوف، المرسل، والمقطوع... ومثاله سنن أبي داوود، وسنن النسائي، وسنن ابن ماجة، وسنن الشافعي، وسنن البيهقي، وسنن الدارقطني، وسنن الدارمي[٢].

جمع الأحاديث بالرواية[٣]:

لقد جهد علماء السلف واجتهدوا في جمع الحديث وحفظه ونشره، فوضعوا له القواعد الدقيقة التي تخص شروط الراوي، وطرق الرواية، وأساليب كتابته، وآداب المحدث، وآداب طالب العلم، وآداب طلب الحديث خاصة.

ومما يتعلق بطرق الرواية يرى البعض أنه **يصح التحمل** قبل وجود الأهلية فتقبل رواية من تحمّل قبل الإسلام وروي بعده، وكذلك رواية من سمع قبل البلوغ. ويقترح البعض بأن سن التحمل يبدأ من العشرين، ويقترح أهل الشام الثلاثين. ويرى ابن الصلاح أنه يُبكّر بإسماع الصغير في أول زمان يصح **فيه سماعه، وأما الاشتغال** به فله شروطه. وقد سمع بعض الصحابة في سن مبكرة. فالعبرة في قبول سماع من يفهم الخطاب ويحسن رد الجواب، وإن كان دون خمس؛ وإن لم يكن كذلك لم نصحح سماعه، وإن كان ابن خمس بل ابن خمسين. ومن الاختبارات التي أشار إليها ابن الصلاح أنه طُلب من صغير قراءة سورة الكافرين، والتكوير، والمرسلات فقرأها ولم يغلط فيها فقبل المحدث إسماعه الحديث.

---

(١) ابن الصلاح ٣٤ - ٣٥.

(٢) الطحان، أصول التخريج ص١٣١ - ١٣٢.

(٣) ابن الصلاح ١١٤ - ١٦٠.

طرق الرواية:

هناك توجه إلى تصنيف طرق التحمل، أي تلقي الحديث النبوي بين الشيخ وتلميذه إلى ثمانية مراتب، وهي حسب قوتها كما يلي[١]:

أولا- السماع من لفظ الشيخ، إما إملاء أو تحديثا، سواء أكان من حفظه أو من كتابته. وهو أرفع أنواع الرواية. وناقشوا حكم الرواية سماعا، بدون أن يدرك الشيخ بوجود السامع في حلقته، ربما متواريا في مكان لا يراه المحدث.

ثانيا- التحمل بالقراءة على الشيخ، وبحثوا أشكالا تفصيلية لها، مثل، أن يقرأ الطالب بنفسه أو يسمع إلى قراءة غيره، وسواء أكان الشيخ يحفظ ما يقرأ عليه أو لا يحفظ، ولكن المكتوب موثوق بأنه من رواياته. وناقشوا حكم من يتحدث من خلف ستار، كما كانت تفعل أم المؤمنين، وحكم المشغول بالنسخ أثناء حديث شيخه.

ثالثا- التحمل بالإجازة، بدون مناولة، مثل قول الشيخ "أجزت لك الكتاب الفلاني الذي اختلف المحدثون في جوازه، بدون اللقاء، حيث أجازه البعض ذلك. واعترض عليه البعض الآخر، وقالوا: لو جازت الإجازة لبطلت الرحلة. وناقش علماء الحديث أشكال الإجازة المختلفة، مثل الإجازة لشخص محدد شيئا محددا، أو لشخص محدد شيئا مُبهما (كل مروياتي) أو لمجموعة أشخاص معلومين، أو مجهولين (أجزت للمسلمين) أو إجازة المجهول (كتب السنن) إلى مجهولين مشتركين في النسب أو في البلد.

رابعا- التحمل بالمناولة المقرونة بالإجازة، أو غير المقرونة بالإجازة الصريحة، مثل القول خذ هذا وانسخه أو قابله بنسخة أخرى، أو يعرض الطالب على شيخه كتابا من حديثه فيطلع عليه الشيخ ثم يعيده إليه دون ملاحظات.

---

(١) ابن الصلاح ص١١٤ - ١٦٠؛ الصالح، علوم الحديث ص٨٨ - ١٠٤ الطحان، تيسير مصطلح ص١٥٦ - ١٦٥.

خامسا- التحمل بالمكاتبة، أي يكتب الشيخ إلى الطالب وهو غائب شيئا من حديثه بخطه أو يكتب له ذلك وهو حاضر. ويلتحق بذلك ما إذا أمر غيره بأن يكتب له ذلك عنه إليه. وقد تكون الكتابة مصحوبة بالإجازة، أو لا تكون.

سادسا- الرواية بإعلام الراوي للطالب بأن هذا الحديث أو هذا الكتاب سماعه من فلان أو من روايته، مقتصرا على ذلك من غير أن يقول اروه عني، أو أذنت لك في روايته.

سابعا- التحمل بالوصية، وهو أن يوصي الراوي لشخص برواية كتاب له، بعد موته أو سفره.

ثامنا- الأخذ والتحمل بالوِجادة، وهي مصدر لوجد يجد، وهو ما أُخِذ من العلم من صحيفة من غير سماع ولا إجازة ولا مناولة. ومثال الوجِادة أن يقف طالب العلم على كتاب شخص فيه أحاديث يرويها بخطه ولم يلقه أو لقيه، ولم يسمع منه ذلك الذي وجده بخطه، ولا له منه إجازة، ولا نحوها. فيقول وجدت بخط فلان أو قرأت بخط فلان أو في كتاب فلان بخطه أخبرنا فلان ابن فلان ويسوق سائر الإسناد والمتن. ومثاله أيضا أن يقول: وجدت أو قرأت بخط فلان عن فلان. ويذكر الذي حدثه ومن فوقه. ويعتبر هذا من باب المنقطع والمرسل. فربما دلّس بعضهم فذكر الذي وجد خطه وقال فيه عن فلان أو قال فلان. **وذلك تدليس قبيح إذا كان يوهم سماعه منه.**

ونظرا لتوفر وسائل النشر اليوم، طباعة متقنة أو إلكترونيا ببرامج الحاسب الآلي، وانتشار الكتاب انتشارا واسعا، يسهل معها اكتشاف الخطأ فإن الوجادة ينطبق عليها قول القصري "إذا وجد بعض الأحاديث في كتب مشهورة لمؤلفين مشهورين، فللشخص الذي تقع يده على شيء من ذلك أن يرويه عن الشيخ على سبيل الحكاية...**وجميع ما ننقله اليوم من كتب الحديث الصحيحة ضرب من الوجادة،** لأن حُفّاظ الحديث، عن طريق التلقين والسماع، أصبح نادرا جدا، في حياتنا الإسلامية، بعد انتشار الطباعة وتيسُّر الرجوع إلى أمهات كتب الحديث"[(١)].

(١) ابن الصلاح ١٧٨؛ القصري، ص٢٧.

كتابة الحديث وضبطه[١]:

اختلف الصدر الأول، رضي الله عنهم، في كتابة الحديث. فمنهم من كره كتابة الحديث والعلم، وأمروا بحفظه ومنهم من أجاز ذلك. فقد ورد عن أبي سعيد الخدري أن النبي ﷺ قال لا تكتبوا عني شيئا إلا القرآن؛ ومن كتب عني شيئا غير القرآن فليمحه، وذلك خشية الاختلاط بالقرآن[٢]. وورد في جواز ذلك حديث أبي شاه اليمني في التماسه من رسول الله ﷺ أن يكتب له شيئا سمعه من خطبته، عام فتح مكة، وقوله ﷺ اكتبوا لأبي شاه، وذلك خشية نسيانه[٣]. والقضية مرتبطة بالواقع الذي عاشه النبي ﷺ حيث كانت - حتى - عملية كتابة القرآن غير مُيسرة، وصعبة، وكانت الآيات موجودة متفرقة على أنواع مختلفة من المواد التي تتيسر الكتابة عليها. وكان الاعتماد في حفظه يرتكز على الحفظ في الذاكرة. أما بعد أن جمع أبو بكر الصديق القرآن بين دفتي مجلد واحد، ووحّده عثمان بن عفان، مكتوبا وعمّمه على الأمصار فقد اختلف الوضع. وهذا إضافة إلى نمو احتمال نسيان الأحاديث النبوية أو تحريفها، أو الدس فيها، لتكاثر الأعداء مع انتشار الإسلام في بلاد واسعة، وبين شعوب كثيرة لا تنطق العربية، ولا تعرف عن التطبيقات النبوية الكثير.

ولهذا أصبح جمع الأحاديث النبوية والعمل على حفظها وتصفيتها وحراستها من التحريف غير المتعمد، والدس فيها أصبح ضروريا للحفاظ على أصالة الإسلام ولنشره.

ويعجب المسلم للجهود التي بذلها علماء السلف في هذا المجال والعناية بالتفاصيل الصغيرة. فمن مظاهر هذه العناية الحرص على تشكيل الألفاظ، والتفريق بين نص الحديث والزيادات والتعليقات والشروحات بوضع الأخيرة مستقلة في

---

(١) ابن الصلاح ص١٦٠ - ١٨٥.

(٢) أحمد، مسند ج٣: ٢١.

(٣) البخاري، صحيح ج٢: ٨٥٧.

الحواشي الجانبية للصفحة. وذلك إضافة إلى مثل كراهة الخط الدقيق من غير عذر، وضرورة التنبه إلى وضع النقاط على الأحرف المنقوطة، وكراهة الفصل بين كلمة عبد، ولفظ الجلالة في "عبد الله". ومنها التوصية بتكرار الصلاة والتسليم على رسول الله كلما ورد اسمه، وبمقابلة الطالب نسخته بنسخة شيخه، وأن يضرب بخط على الكلمة غير الصحيحة، بدلا من الحك والمحو. ومن أمثلة العناية التوصية بأن يكتب الطالب بعد البسملة اسم الشيخ الذي سمع الكتاب منه وكنيته ونسبه، ثم يسوق ما سمعه منه على لفظه، وأن يقدم له بكلمة "قال". كما ناقش المحدثون طريقة التصرف في حالة من روى روايتين مختلفتين نسبيا عند كتابة الحديث وتفاصيل أخرى كثيرة.

صفة رواية الحديث[1]:

اختلف علماء السلف في صفة رواية الحديث وشروط أدائه. ويقول ابن الصلاح: وشدد قوم في الرواية فأفرطوا وتساهل فيها آخرون ففرطوا. ومن مذاهب التشديد مذهب من قال لا حجة إلا فيما رواه الراوي من حفظه وتذكره. ومنها مذهب من أجاز الاعتماد في الرواية على كتابه غير أنه لو أعار كتابه، وأخرجه من يده، لم ير الرواية منه، لغيبة كتابه عنه.

وناقشوا حالات خاصة، مثل حكم رواية الضرير الذي لم يحفظ حديثه من فم من حدّثه، ولكنه استعان بالمأمونين في ضبط سماعه، وحفظ كتابه، ثم عند روايته في القراءة منه عليه، ولكن احتاط في ذلك على حسب حاله بحيث يحصل معه الظن بالسلامة من التغيير. وناقشوا حالة سماع الراوي كتابا، ثم أراد روايته من نسخة ليس فيها سماعه، ولا هي مُقابلة بنسخة سماعه، غير انه سمع منها على شيخه. ورجحوا أن يعود الحافظ إلى كتابه إذا وجد في كتابه خلاف ما يحفظه، ولكن يذكر أنه حفظ ذلك من كتابه. وأما إن كان حفظه من فم المحدث فيعود إلى

(١) ابن الصلاح ص١٨٥ - ٢١٢.

حفظه. وأوصى علماء الحديث من روى حديثا بالمعنى أن يتبعه بأن يقول "أو كما قال" أو نحو هذا أو ما أشبه ذلك من الألفاظ؛ وأن لا يروي حديثه بقراءة لحّان أو مصحِّف. كما أوصوا بعدم الزيادة في نسب من فوق شيخه من رجال الإسناد على ما ذكره شيخه، مدرجا عليه من غير فصل مميز. وأوصوا بعدم جواز تغيير عبارة "عن النبي" إلى "عن رسول الله" ﷺ، وكذلك بالعكس، وإن جازت الرواية بالمعنى، وعدم حذف كلمة "قال" أو "أخبرنا" فيما بين رجال الإسناد. وعليه أن يجدد ذكر الإسناد، في بداية كل متن، وإن كان الإسناد يكرر نفسه.

وناقش المحدثون حكم اختصار الحديث الواحد ورواية بعضه دون بعضه الآخر. واختلفوا في حكم رواية المحدث إذا وقع فيها لحن أو تحريف. فمنهم من كان يرى أنه يرويه على الخطأ، كما سمعه، وأضاف منهم الإشارة إلى ما هو صحيح. كما ناقشوا جواز إضافة عبارة، مثل "يعني عن عائشة" في حديث عروة عن عمرة بنت عبد الرحمن، أنها "**يعني عن عائشة**" قالت كان رسول الله ﷺ يدني إليّ رأسه فأرجله.

كما استخدموا الرموز المختصرة لبعض العبارات التي يتكرر استعمالها بصورة مكثفة، ومن نماذجها ما يلي:

ثنا / نا / دنا	حدثنا
أنا / أرنا	أخبرنا
أنبا	أنبأنا
ح، وتنطق حا	ليفصل بين السندين للحديث الواحد

آداب المُحدِّث[1]:

يقول ابن الصلاح من أراد التصدي لإسماع الحديث أو للاستفادة من علومه فليقدم تصحيح النية وإخلاصها، وليطهر قلبه من الأغراض الدنيوية وأدناسها، وليحذر

(١) ابن الصلاح ٢١٢ - ٢١٣.

بلية حب الرياسة ورعوناتها. واختلفت الآراء حول سن المحدث فقال البعض بلوغ الأربعين وقال آخرون بلوغ الخمسين، وقال آخرون متى ثبتت قدرته للمختصين. ويرى ابن الصلاح أنه متى احتيج إلي ما عنده استحب له التصدي لروايته ونشره في أي سن كان. وأما السن الذي إذا بلغه المحدث ينبغى له الإمساك عن التحديث فهو السن الذي يخشى عليه فيه من الهرم والخرف، ويخاف عليه فيه أن يخلط ويروي ما ليس من حديثه. والناس في بلوغ هذه السن يتفاوتون بحسب اختلاف أحوالهم. وهكذا إذا عمي وخاف أن يُدخَل عليه ما ليس من حديثه، فليمسك عن الرواية. فالأمر يرجع أولا إلى تقدير المحدث نفسه، ثم إلى من يتعاملون معه.

ويوصي السلف بأن يحسن المتحدث تهيئة نفسه قبل البدء في التحديث. فيُروى أن مالك ابن أنس كان إذا أراد أن يحدث توضأ، وجلس على صدر فراشه، وسرّح لحيته، وتمكّن في جلوسه بوقار وهيبة، وحدّث. وقيل أيضا أنه كان يتبخر ويتطيب، وإن رفع أحد صوته في مجلسه زجره.

ويستحب افتتاح المجلس بقراءة قارئ لشيء من القرآن العظيم. فإذا فرغ استنصت المستملي أهل المجلس، إن كان فيه لغط، ثم يبسمل ويحمد الله تبارك وتعالى، ويصلي على رسول اللهﷺ. وإذا حدث الرجل القوم عليه أن يقبل عليهم جميعا، ولا يسرد الحديث سردا، يمنع السامع من إدراك بعضه، وليختتمه بذكر ودعاء. وقد يُستحسن ختم الإملاء بشيء من الحكايات والنوادر، والإنشادات بأسانيدها. وإذا قصّر المحدث عن تخريج ما يمليه فاستعان ببعض حفاظ وقته فخرّج له، أي أورد له أسانيد المتن الذي يمليه، فلا بأس بذلك.

آداب طالب العلم[1]:

أول شيء يجب على طالب العلم تحقيقه هو الإخلاص والحذر من أن يتخذه وصلة إلى شيء من الأغراض الدنيوية. وهناك صفات أخرى، منها الحرص على

(١) ابن الصلاح ٢٢١ - ٢٣٠.

طلب العلو في السند. فقد كان علقمة والأسود يبلغهما الحديث عن عمر، رضي الله عنه، فلا يقنعهما حتى يخرجا إلى عمر فيسمعانه منه شخصيا. ويضيف ابن الصلاح: وعليه أن يستعمل ما يسمعه من الأحاديث الواردة بالصلاة والتسبيح، وغيرهما من الأعمال الصالحة. فذلك زكاة الحديث، وليعظم شيخه ومن يسمع منه. فذلك من إجلال الحديث والعلم، ولا يثقل عليه ولا يُطوِّل بحيث يضجره. وعليه أن لا يكتم، ما سمعه من شيخه عن غيره، وأن لا يمنعه الحياء أو الكِبر عن السؤال وطلب العلم، وليكتب وليسمع ما يقع إليه من كتاب أو جزء على التمام ولا يتخير. كما ينبغي لطالب الحديث أن لا يقتصر على سماع الحديث وكتابته دون معرفته وفهمه، وليقدم العناية بالصحيحين ثم بكتب السنن، ضبطا لمشكلها وفهما لخفي معانيها. وليكن كلما مر به اسم مشكل أو كلمة من حديث مشكلة بحث عنها وأودعها قلبه، وليكن الإتقان من شأنه. ومن سره أن يحفظ الحديث فليحدث به، ولو أن يحدث به من لا يشتهيه وليشتغل بالتخريج والتأليف والتصنيف إذا استعد لذلك وتأهل له. وعليه أن يمهر في علم الحديث ويقف على غوامضه ويستبين الخفي من فوائده.

قواعد منهج المحدثين:

لما سبق من الحقائق نجد أن منهج المحدثين يستند إلى قاعدتين مركزيتين: نقد السند، ونقد المتن.

نقد السند:

يرتكز هذا المنهج أكثر على النقد الخارجي، أو نقد رواة الخبر. فمنهج المحدثين يعتمد على الثقة في الراوي (عدالته وضبطه) سواء أكان واحدا أم أكثر، وسواء أكان سلسلة من الأفراد أم من الجماعات. ويلاحظ أن علم القراءات يقتصر على المنهج الأخير للحفاظ على أصالة القرآن الكريم، أي مصداقية نسبة آياته إلى الله سبحانه وتعالى. يضاف إليه أنه لا يقبل النقل بالمعنى، بل، يشترط النقل الحرفي (المعنى واللفظ): قراءة أو كتابة. وأما منهج المحدثين فلا يقتصر على المنهج

النقلي، نقد السند، وإن كان يركِّز عليه، ولكن يستعين أيضا بالمنهج العقلي، أي نقد المتن، لأنه يجيز النقل بالمعنى. فبعض نصوص الحديث النبوي أقوال للنبي ﷺ وبعضها وصف الصحابة لما فعله النبي وأقره. وقلما تصل نصوص الأحاديث النبوية إلى درجة التواتر اللفظي والمعنوي، وإن كانت هي مقدسة أيضا.

ويلاحظ أن المحدثين قد لا يقتصرون على الحفاظ على ألفاظ النبي، عليه الصلاة والسلام، ولكن كثيرا ما يحاكمون الرواية أيضا على الحفاظ ألفاظ الصحابي الواصف لفعل النبي وإقراره.

نقد المتن:

يرتكز هذا المنهج، الذي نسميه أيضا بالمنهج العقلي، أكثر على النقد الداخلي الذي يسيطر على منهج المؤرخين. فهو يعتمد على العقل والفطرة، والمعرفة الوراثية والمكتسبة كميزان للمصداقية، أي يعتمد هذا المنهج على ما تدركه حواسنا الخمس وما تُوصلنا إليه قدراتنا الاستنتاجية عند الاطلاع على تلك المعرفة أو الخبر. فمادة منهج المؤرخين هي ما يُنسب إلى البشر من اجتهادات، وأقوال وأفعال وتقريرات عادية، ليست معصومة من الخطأ. ويعتمد هذا المنهج في عملية التحقق على النقد الداخلي (نقد المتن) أكثر مما يعتمد على النقد الخارجي (نقد السند) لأن وسائل النقد الخارجي لا تتوفر له بالصورة التي توفرت للنصوص المقدسة، مثل أسانيد الرواة المتصلة، والتراجم اللازمة لجرح الرواة وتعديلهم. ومن وسائل نقد المتن آراء الخبراء في المجالات المختلفة. ومن وسائله ردود الفعل التلقائية النابعة من الفطرة البشرية، والعقل السليم الذي لم يتشوه بما حفظه وتأثر به. فمن وسائله طرح التساؤلات التي تضع القارئ بين خيارين: الحق أو الباطل، الأكثر صواباً أو الأقل صوابا...

وهذا التفريق بين النص المقدس وغيره طبيعي، لاختلاف طبيعة المادتين العلميتين. وقد يكون من التجني أو من الخطأ الكبير تطبيق منهج أحدهما على الآخر. فمثلا لو أراد المسلم تطبيق منهج المحدثين على الأحداث

التاريخية لما قبل منها إلا القليل[١]. ولو طبّق المسلم منهج المؤرخين في تحقيق القرآن وبعض السنة النبوية لوقع في الكفر لا محالة، لأن العقول البشرية تقصر عن إدراك كثير من الغيبيات وفهمها. ولا يزال هناك الكثير من الحقائق والوقائع المذكورة في القرآن الكريم لم يكشف التراث البشري العلمي النقاب عنها.

ويلاحظ أن اعتبار مادة البحث ربانية المصدر، أو بشرية المصدر مسألة نسبية غالبا. فالمسلمون يؤمنون بأن القرآن الكريم والحديث النبوي ربانيا المصدر، واليهود يرون أن التوراة ربانية المصدر، والمسيحيون يرون - في العموم - أن الكتاب المقدس (العهد القديم والعهد الجديد) رباني المصدر.

ومما لاشك فيه أن المؤرخ إذا توفرت له المعلومات التي توفّرت لعلماء الحديث عن الرواة والروايات، فإنه سيكون في وضع أفضل، ونتائج دراسته ستكون أقوى مما لو اقتصر على النقد الداخلي الصرف. فالنقد الداخلي الصِّرف يعني الاعتماد - بالكلية - على العقل البشري المحدود وعلى الفطرة التي ربما تعرّضت للتشويه.

ويلحق بهذه الحقيقة بعض الفروق بين منهج المحدثين، ومنهج المؤرخين من زوايا أخرى:

الفرق بين منهج المؤرخين والمحدثين:

هناك فروق ذات أهمية، ومنها ما يلي:

أولا: المؤرخ تعنيه القصص والأحداث، أما المحدث فتعنيه النصوص، لأنها تتضمن أحكاما شرعية وأخبارا ربانية المصدر. والباحث في الأحداث التاريخية، تهمه مصداقية الحدث، مثل ثبوت أو عدم ثبوت خبر أو قصة. ومثاله التأكد من مضمون بعض الأحداث أو الأقوال التي تبودلت بين الأطراف المتحاورة، وليست النصوص الحرفية، ولا التعبيرات الإضافية. ومن أمثلتها تفاصيل الخطبة التي ألقاها

(١) انظر Seni؛ صيني، مدخل ص٢٠١ - ٢٣٣.

أحد المشاركين في الحادثة، أو التعبير بأبيات شعرية قد تكون مؤلفة على المنسوبة إليه. أما المحدث فتعنيه الوثيقة، ومنها النص الحرفي أو القريب منه. ولهذا قد يتعادل عنده نصّان من حيث المعنى، ولكن يتم إثبات نص لسلامة سلسلة رواة النص فيه، ويتم رفض النص الآخر لخلل في سلسلة رواته. وصحيح أن شروط المحدثين في تعديلهم وجرحهم للرواة أكثر دقة، ولكنها، أيضا، لا تدرج بعض أنواع السلوك أو القرارات للمعدِّلين أو المجروحين. فمثلا، لا تُعتبر القرارات الخاطئة في حدود الاجتهاد الذي يؤجر عليه المسلم، إن أخطأ أو أصاب، من أسباب الجرح، وإن أدى إلى نتائج وخيمة جدا، مثل التسبب في قتل آلاف المسلمين. وعموما، فإن كتب تراجم الرواة مختصرة، ومبنية على حقائق متفرقة. فما يدرجه منهج المحدثين يقتصر - في الغالب - على أقوال الراوي وسلوكه بالمقياس الشرعي، أو في ظل المبادئ الأخلاقية العامة، مثل الصدق في الرواية، وكفاءته في النقل، مثل قوة الذاكرة والحرص على الضبط.

ثانيا- التنبه إلى أن جرح المحدثين لرواة القصص التاريخية لا تطعن في القصص التاريخية التي يجمعونها في مجلد واحد، إذا توفرت فيها الحيادية، وتجنبت المبالغات الشديدة. وفي المقابل، فإن تعديل المحدثين للمسلم لا يعني عصمته من الأخطاء الاجتهادية التي قد تكون نتائجها فادحة، مثل إراقة دماء المسلمين. ولهذا فإن تعميم منهج جرح المحدثين على رواة الأحداث التاريخية فيه نظر. فالأصل أن تعديل المحدثين وجرحهم خاص بنصوص السنة التي قد يوردها المؤرخ "سيف" مثلا، ضمن القصص التاريخية التي يرويها. فهو مؤرخ، مهمته في المرحلة الأولى وفي نوع من الأبحاث التاريخية هو جمع ما يقع تحت يده من أخبار. وهو في المرحلة الثانية، وفي نوع آخر من الأبحاث التاريخية يهمه التحقق من مصداقية القصص التاريخية، وليس النصوص المقدسة. فالتحقق من النصوص المنسوبة إلى النبي ﷺ هي من مسؤوليات المحدث. ولهذا يجب أن لا نخلط بين منهج توثيق المحدثين، الخاص بتوثيق النصوص المقدسة، الذي يستند إلى نقد

الشهود والسند بشكل رئيس، وبين منهج المؤرخين الذي يستند إلى نقد المتن بشكل رئيس. ومن زاوية أخرى، فإن الأحاديث النبوية، لها قدسية خاصة، تستوجب متابعة المعاصرين للأمر النبوي والنهي وللحدث بحرص، وتفرض الرواية بعناية فائقة، لأنها تعاليم ربانية يجب اتباعها والعمل بها. وأما الأحداث التاريخية فلا تحظى بتلك القدسية أو تفرض تلك العناية[١].

عوامل تحدد مصداقية النصوص المقدسة:

يتأكد مما سبق أن النص المقدس يتألف من عنصرين: المتن والسند. وتعتمد مصداقية النصوص المقدسة على سلامة السند أولا، ثم سلامة النص. والمقصود بالسند سلسلة الرواة، انطلاقا من الراوي الأول، أي مصدر النص إلى آخر راو قام بتسجيله ونشره لعموم القراء. ولهذا كانت الآيات القرآنية المروية شفاهة وكتابة بألفاظها المنزلة من الله، عبر القرون بواسطة رواة ثقاة (المؤهلون في منح الإجازة في حفظ القرآن الكريم) هي من أعلى النصوص المقدسة مصداقية. والعامل الأساس لهذه الدرجة من المصداقية هو السند المتمثل في الرواية من قارئ إلى آخر بسند مستمر الاتصال، يشترط اللقاء بين الراوي والمروي عنه، بسلسلة متواترة في جميع حلقاتها. وهذا الشرط لا يتوافر إلا لعدد محدود من نصوص السنة النبوية. وحتى عند التجاوز عن المطابقة في اللفظ قد لا تتوفر إلا لحوالي المائتين من الأحاديث النبوية[٢].

وبخلاف نصوص القرآن الكريم، نجد أن درجات مصداقية نصوص الأحاديث النبوية تتأرجح بين أعلى الدرجات (درجة مصداقية آيات القرآن الكريم) وبين أدنى الدرجات وهي درجة الحديث الموضوع.

وبعبارة أخرى، فإن درجات مصداقية الحديث النبوي ليست قوالب تمثلها مصطلحات: الصحيح، والحسن، والضعيف. وهو التصور الذي أدى إلى مناقشات،

(١) صيني، قواعد أساسية، ط٢ ص٩٥ - ١٠٣.

(٢) مثلا: الكتاني، نظم المتناثر؛ السيوطي، قطف الأزهار.

بعضها كانت ساخنة، بين المتخصصين في مصطلح الحديث، حول مصطلح "الحسن" الذي يتوسط بين الصحيح من جهة، والضعيف من جهة أخرى[١].

ومما يؤكد أن المصداقية درجات متفاوتة، وليست قوالب تأكيد بعض المحدثين هذه الحقيقة عرضا، ومنها قول ابن الصلاح " ومن الصحيح متفق عليه ومختلف فيه، ومنه المشهور والغريب... فدرجات الصحيح تتفاوت في القوة بحسب تمكن الحديث من الصفات المذكورة التي تنبني الصحة عليها. ومن معايير درجة الصحة شهادة المختصين له، مثل وجوده في الصحيحين، أو نص على صحته أحد أئمة الحديث المعتمدين المشهورين. فهو أعلى من الذي ثبت بمجرد اعتبار الأسانيد، لأنه ما من إسناد إلا وتجد في رجاله من يقصر عما يُشترط في الصحيح من الحفظ والضبط والإتقان"[٢].

درجة الحديث:

هناك توجه قوي بين المحدثين إلى تقسيم درجات الحديث إلى ثلاثة أقسام: الصحيح، والحسن، والضعيف.

الحديث الصحيح:

يقول ابن الصلاح بأن الحديث الصحيح هو الحديث المسند الذي يتصل إسناده، بنقل العدل، الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذا ولا معللا. وليس من شرطه أن يكون مقطوعا بثبوته، إذ منه ما ينفرد بروايته عدل واحد، وليس من الأخبار التي أجمعت الأمة على تلقيها بالقبول. وكذلك إذا قالوا في حديث إنه غير صحيح فليس ذلك قطعا بأنه كذب، وإنما المراد به أنه لم يصح إسناده على الشرط المذكور[٣]. وقولهم هذا حديث صحيح الإسناد أو حسن

(١) المدخلي، تقسيم الحديث؛ فلاتة، الحديث الحسن؛ الدريس.

(٢) ابن الصلاح ص١٠ - ١٣؛ فلاتة ص٢٧.

(٣) الحاكم، معرفة ص٦٢؛ ابن الصلاح ص١٠ - ١٣.

الإسناد دون قولهم هذا حديث صحيح، أو هذا حديث صحيح الإسناد؛ ولا يصح لكونه شاذا أو معللا. والغالب عند إطلاقه يعني الصحيح في نفسه.

كما يؤكد ابن الصلاح بأن درجات الحديث ليست قوالب مستقلة فيقول بأن الصحيح ينقسم إلى درجات يتدرج من الأقوى إلى الأقل كما يلي:

الأول- صحيح أخرجه البخاري ومسلم جميعا. ويؤيده في ذلك العديد من العلماء، ومنهم النووي، حيث يقول ما فيهما صحيح، لا يحتاج إلى النظر فيه.

الثاني- صحيح انفرد به البخاري أي عن مسلم.

الثالث- صحيح انفرد به مسلم أي عن البخاري.

الرابع- صحيح على شرطهما لم يخرجاه.

الخامس- صحيح على شرط البخاري لم يخرجه.

السادس- صحيح على شرط مسلم لم يخرجه.

والثامن- صحيح عند غيرهما وليس على شرط واحد منهما[١].

الحديث الحسن:

لقد تعرّض مدلول الحديث الحسن إلى الاختلاف في التعريف، وإلى مناقشات، منذ القدم حتى عصرنا الحاضر. فمثلا يقول المدخلي إن مصطلح الحسن يرد عند البخاري والإمام أحمد ليعني الصحيح أحيانا والضعيف نسبيا أحيانا، وذلك لأن من سبق الترمذي يقصدون باستخدامهم "الحسن"استخدام لغوي وليس مصطلحي[٢]. ويقول فلاتة وآخرون بأن مصطلح الحسن موجود قبل الترمذي، وإن أكثر الترمذي استعماله له بصورة مميزة[٣]. ويلاحظ أن الترمذي الذي يُنسب إليه وضع مصطلح "الحسن" قد يقرنه بالغريب تارة وبالصحيح أخرى[٤].

---

(١) ابن الصلاح ٢٣ - ٢٥؛ النووي، شرح صحيح مسلم، المقدمة.

(٢) المدخلي ص٦٩؛ وانظر نقاشه مع محمد عوامة وأبو غدة، في كتابه "تقسيم الحديث".

(٣) وفلاتة في كتابه "الحديث الحسن".

(٤) انظر ابن الصلاح مثلا ص٣٢ - ٣٣.

وقد حاول ابن الصلاح تفسير جمع الترمذي لدرجة صحيح مع حسن في الحديث بقوله "فإذا روي الحديث الواحد بإسنادين أحدهما إسناد حسن والآخر إسناد صحيح استقام أن يقال فيه إنه حديث حسن صحيح، أي إنه حسن بالنسبة إلى إسناد وصحيح بالنسبة إلى إسناد آخر. على أنه غير مستنكر أن يكون بعض من قال ذلك أراد بالحسن معناه اللغوي، وهو ما تميل إليه النفس، ولا يأباه القلب دون المعنى الاصطلاحي". ويناقش ابن الصلاح اختلاف من سبقوه في تعريف الحسن، ويخلص إلى أن الحديث الحسن دون الصحيح، وأنه قسمان أحدهما الحديث الذي لا يخلو رجال إسناده من مستور، لم تتحقق أهليته، غير أنه ليس مغفلا كثير الخطأ فيما يرويه، ولا هو متهم بالكذب في الحديث، أي لم يظهر منه تعمد الكذب في الحديث، ولا سبب آخر مُفسِّق. ويكون متن الحديث، مع ذلك، قد عُرف بأن رُوي مثله أو نحوه من وجه آخر أو أكثر. فاعتضد بمتابعة من تابع راويه على مثله، أو بما له من شاهد، أي ورود حديث آخر بنحوه فيخرج بذلك عن أن يكون شاذا ومنكرا، وهو الحسن لغيره. أما القسم الثاني أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة غير أنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح لكونه يقصر عنهم في الحفظ والإتقان، وهو مع ذلك يرتفع عن حال من يُعدُّ ما ينفرد به من حديثه منكرا. وفي كل هذه الأحوال يجب أن يكون الحديث سليما من أن يكون شاذا ومنكرا أو معلولا. ويعتبر هذا الحديث حسنا لذاته[١].

الحديث الضعيف:

الضعيف هو الحديث الذي لم تجتمع فيه صفات الحديث الصحيح، ولا صفات الحديث الحسن. ويقول ابن الصلاح: أطنب أبو حاتم ابن حبان البستي في تقسيمه فبلغ به خمسين قسما إلا واحدا. ومن الضعيف ما له لقب خاص معروف، مثل: المقلوب، والشاذ والمعلل، والمضطرب، والمرسل، والمنقطع، والمعضل[٢].

(١) ابن الصلاح ص٣٥.

(٢) ابن الصلاح ص٣٦ - ٣٨.

يلاحظ مما سبق أن تعريف الصحيح والضعيف فيه وضوح، وأما ما يقع بينهما ففيه اختلاف وغموض. ويعود ذلك إلى أن درجات الحديث لا تشبه القوالب المستقلة ذات الأحجام المختلفة، ولكنها تشبه السلم المتصل الذي له طرفان: الصحيح من جهة، والضعيف من الجهة الأخرى.

ومما يؤكد التدرج في درجات الحديث، وأنها ليست قوالب مستقلة تلك العبارات التي استخدمها المحدثون في وصف الأحاديث النبوية، في الجدول التالي:

١		
١	الصحيح	الصحيح هو الذي اشتهر رجاله بالثقة، ليس شاذا، وليس في رجاله من هو متهم بالكذب.
٢	حسن صحيح	حسن يرجح إلى الصحة بذاته أو بتابع صحيح.
٢	من أحسنها إسنادا	استخدمه على ابن المديني، وأبي زرعة الرازي،...
	الأحسن	يعني الغريب غير المألوف يستحسن أكثر من المشهور.
٣	حسن	- قد يطلقه البخاري على الصحيح. - ما قصر مسنده قليلا عن رتبة الصحيح. - "ما دون الصحيح مما فيه ضعف قريب يحتمل عن راو لا ينتهي إلى درجة العدالة، ولا ينحط إلى درجة الفسق. - الحديث الذي في رواته مقال، لكن لم يظهر فيه مقتضى الرد، فيحكم بالضعف، ولا يسلم من غوائل الطعن فيحكم لحديثه بالصحة. - ليس صحيحا أو ضعيفا، وقد يكون حسنا بأن لا يتهم بالكذب.

		- الحديث الذي لا يخلو رجال إسناده من مستور لم تتحقق أهليته، ليس مغفلا كثير الخطأ، غير متهم بالكذب، وقد روي مثله من وجه آخر أو أكثر، ولم يصل إلى درجة الحافظ والمتقن (حسن لذاته). - راويه مشهور بالصدق والأمانة، غير أنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح في الحفظ والإتقان، ويرتفع عن أن يكون منكرا أو شاذا أو معللا. - اتصل سنده بالصدق الضابط المتقن غير تامهما أو بالضعف بما عدا الكذب، إذ اعتضد مع خلوهما من الشذوذ والعلة. - المتن صحيح، ولكن في سلسلة رواياته راو "منكر الحديث جدا". - أحاديث مؤنقة. - سفيان الثوري كان لا يكاد يحدث به.
٣	حسن الإسناد	لوجود سند آخر يسند السند الذي فيه مجهول.
٣	حسن صحيح غريب	قال الترمذي في "الجامع" بعد **حديث المواقيت** لابن عباس، وجابر قال البخاري حديث ابن عباس حسن صحيح غريب، وأصحه في المواقيت حديث جابر. وقد أخرجه النسائي بإسناد صحيح، والآخر في صحيح مسلم.
٤	أصح ما فيها	"أصح ما في هذا الباب ومرادهم أرجحه وأقله ضعفا.
٤	حسن غريب	لانفراد أحد الرواة به في السلسلة [ربما لاحتمال ضعفه].
	حديث غلط	
	سقيم	

٤	ضعيف	محمد عوامة يقسم الضعيف إلى: الضعيف المنجبر الضعف بمتابعة أو شاهد، وهو ما يقال في أحد رواته لين الحديث ويشبه الحسن من وجه والضعيف من وجه آخر.
٥	مردود	الضعيف الشديد الضعف الذي لا يجبر ولا يتقوى بحال ولا يجوز الاعتبار به. أحد رواته يقع في مرتبة الكذابين والمتهمين.

وهناك درجة أعلى من الصحيح، وهو المتواتر؛ وهناك درجة أقل من الضعيف، وهو الموضوع، وسنرى ما المقصود بهما لكي نحدد مواقعهما من الأصناف الثلاثة: الصحيح، والحسن، والضعيف.

درجة المتواتر:

لقد جرت عادة بعض المحدثين إلى زماننا هذا بالقول بأن سر قوة النص المتواتر يكمن في العدد الذي يتعذر معه احتمال التواطؤ على النص المحدد. وأما البعض الآخر فيؤكد على أهمية الثقة في سلسلة الرواة، حيث يقول ابن صلاح المتواتر هو "**عبارة عن الخبر الذي ينقله من يحصل العلم بصدقه ضرورة ولا بد في إسناده من استمرار. وهذا الشرط في رواته من أوله إلى منتهاه**". ويؤيده في ذلك آخرون[١]. وبالتأمل في طريقة رواية القرآن الكريم نجد أن المتواتر نوعان: تواتر بالمعنى واللفظ، وتواتر بالمعني. ويتميز القرآن بأن جميع نصوصه متواتر معنى ولفظا. أما المتواتر في الحديث -بهذا الشرط - فقد لا يتعدى الواحد، وهو حديث "من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار"[٢]. وأما المتواتر بالمعنى فقد جمع الكتاني منه ثلاثمائة وعشرة حديثا، في كتابه نظم المتناثر. وهنا يلاحظ أن الكتاني

(١) ابن الصلاح ص٢٤١؛ الكتاني ٩ - ٢٤.

(٢) ابن الصلاح ص٢٤٢.

يقتصر على تواتر اللفظ النبوي. فعلماء الحديث يدرجون فيه، أحيانا، تواتر لفظ الصحابي الذي يصف الفعل النبوي وإقراره.

وبالتأمل في سلاسل رواة القرآن الكريم، يتضح بأن درجة الثقة (العدالة والضبط) في الراوي هي الأساس في تحديد قوة التواتر، ويأتي تعدد الرواة في جميع الطبقات بصفته سندا، يتفاعل مع درجة الثقة. ففي الماضي، قبل انتشار وسائل الاتصال الفردي والجماعي والجماهيري بالصورة الحاضرة، كان اتفاق العدد الكبير على الخبر دلالة على مصداقيته. وأما اليوم فلا يُعدُّ العدد الكبير دليلا على مصداقية الخبر، وذلك لأنه أصبح من اليسير ومن الطبيعي نشر الخبر الصادق أو الكاذب على نطاق واسع، تردده عشرات المصادر حرفيا وبالصورة نفسها، وإن كان مصدره واحدا في الأصل. وذلك لأن التعدد الضخم لمصادر الخبر هي نتيجة تلقائية لتعدد وسائل الإعلام المسموعة والمرئية التي تنشره، وعلى رأسها وسيلة الإنترنت التي حطمت الحواجز الفكرية إلى غير رجعة. فأتاحت الفرصة لنشر الأفكار الجديدة المرفوضة بين المختصين الذين يصرون على ترديد بعض الاجتهادات والصياغات البشرية التي ورثوها عبر القرون، وإن ظهرت الحاجة الماسة إلى إعادة النظر فيها.

ويلاحظ من تعريف الدرجات الثلاث السابقة أن درجة عدالة الراوي وضبطه، اللذان يستندان إلى وضوح شخصية الراوي، هما المقياسان الأساسيان اللذان يحددان درجة الحديث، ويحددان درجة احتمال كذب الحديث، إذا أضيف إليهما مقياس اتصال السند والتعدد، أي أن لا يقل عدد الرواة عن اثنين من الثقات، في جميع طبقات الرواة إلى أن يتم تسجيله وكتابته بقواعد متقنة ونشره، وتوفيره لعامة القراء.

وبعبارة أخرى، فإن العامل الأساس في قوة التواتر ليس العدد، ولكن توفر شروط الحديث الصحيح في الرواة الذين تعددوا. فصحابيان أو ثلاثة يغنون عن الأعداد الكبيرة من الرواة ذوي العدالة والضبط الأقل. والمتواتر نوع من المشهور، ولكن توفرت الثقة في رواته المتعددين، في جميع طبقات السند. أما المشهور فهو ما تعدد رواته في بعض طبقات السند.

ومن المعلوم أن الحديث الموضوع هو ما ثبت أنه لا أصل له، وأنه مدسوس ومنسوب كذبا إلى النبي ﷺ. وبالتالي يمكن أن نقول بأن درجات الأحاديث النبوية تتدرج بين طرفين: المتواتر (طبقة مصداقية نصوص القرآن الكريم) في أعلاه، والحديث الموضوع في أسفله. ويتأرجح الحسن بين الطرفين، فقد يميل إلى الحد الإيجابي الأعلى، وقد يميل إلى الحد السلبي الأقصى.

:---------:---------:---------:---------:---------:

المتواتر الحســـن الموضوع

مفهوم التخريج والاستخراج والإخراج:

هناك نقاش حول مدلول كلمة "تخريج" و"استخراج" و "إخراج" فهل هي متشابهة، وذات معنى واحد، أم هي مختلفة في المدلول نسبيا؟ عند استعراض عينة من استخدامات هذه الألفاظ، يجد المستقرئ أن هناك شيئا من الفرق، وإن كان يسيرا. فكلمة "يخرِّج" بالشدة على الراء يعطي انطباعا بأن العملية تتطلب شيئا من الجهد واضحا، وأما كلمة "يستخرج" فيتطلب جهدا، وإن كان أقل من سابقه. وأما كلمة "يخرج" بدون شدة على الراء يعطي انطباعا بأنه لا يستوجب الجهد الذي تستوجبه الكلمتان السابقتان. ولو طبقنا هذه الألفاظ على عملية التعامل مع الأحاديث النبوية في الدراسات ذات العلاقة، ربما تظهر بالصورة التالية:

تخريج ---------- استخراج ---------- إخراج

١) الحصول على المتن وأسانيده، ٢) فحص الأسانيد ٣) التحقق من مصداقية الحديث، بناء على المعلومات المتوفرة عنه. ٤) إخراجه شفاهة أو كتابة.	بحث عن حديث في موضوع البحث بأسانيده أو بدون، أو بحث عن أسانيد أحاديث متونها معلومة وفحصها لتحديد درجة الثقة في الرواة، استنادا إلى ما ورد عنهم من جرح وتعديل.	عرض النص مع بيان موقعه في كتب الحديث المتوفرة (توثيق النص).

الاستخراج بالاعتماد على جهود السابقين[١]:

يقترح الطحان بعض الطرق التي يمكن الاستفادة منها عند استخراج الأحاديث النبوية، من كتب الحديث المطبوعة على الورق. وقد بناها على جهود السابقين في التبويب والفهرسة، تيسيرا للباحثين عن نصوص السنة وأسانيدها، المحفوظة ورقيا. ويقترح الأصناف التالية من المراجع:

١. كتب المسانيد التي تجمع روايات كل صحابي وصحابية بصورة مستقلة، فهي تسهل البحث عن الحديث بمعرفة اسم الصحابي الذي روى الحديث.
٢. الكتب التي تفهرس ما يرد فيها من أحاديث حسب أول كلمة في الحديث، أو الفهارس، أو المفاتيح الخاصة ببعض كتب السنة التي تستعمل الطريقة نفسها.
٣. المعاجم التي تفهرس أحاديث السنة حسب بعض المفردات ذات الأهمية في الحديث.
٤. الكتب المتخصصة في صنف من أصناف الحديث، مثل الصحاح، الأحاديث القدسية، أو المتواترة.
٥. الكتب المختصة ببعض مشكلات المتن أو السند، مثل الموضوعات، والمراسيل، والعلل.

ماذا ترك علماء السلف للمتأخرين؟:

يقول ابن الصلاح أن أبا بكر البيهقي، تساهل في مسألة الرواية، وتوسّع في السماع من بعض محدثي زمانه، الذين لا يحفظون حديثهم، ولا يحسنون قراءته من كتبهم، ولا يعرفون ما يقرأ عليهم، بعد أن تكون القراءة عليهم من أصل سماعهم. واحتج البيهقي "بأن الأحاديث التي قد صحت أو وقفت بين الصحة والسقم قد دُوِّنت وكُتبت، في الجوامع التي جمعها أئمة الحديث. ولا يجوز أن يذهب شيء منها على جميعهم، وإن جاز أن يذهب على بعضهم، وذلك لضمان صاحب

(١) الطحان، أصول التخريج ص٣٥ - ١٥٢.

الشريعة حفظها. فمن جاء اليوم بحديث لا يوجد عند جميعهم لم يقبل منه. ومن جاء بحديث معروف عندهم فالذي يرويه لا ينفرد بروايته، والحجة قائمة بحديثه برواية غيره. والقصد من روايته والسماع منه أن يصير الحديث مسلسلا بـ"حدثنا" و"أخبرنا"[١].

وانطلاقا من كلام البيهقي، الذي جاء في منتصف القرن الخامس الهجري، لعله من المناسب، قبل التحدث عن نقد السند، أن نقول بأن رواة الأحاديث النبوية قد مضوا إلى ربهم، منذ مئات السنين، ولكن علماء الحديث قد سجلوا عن أغلبيتهم معلومات كافية. ولا نحتاج إلا إلى نقدها والتأكد من سلامتها، بالمقارنة بين ما تركوها لنا. فهي النبراس الذي به نستضيء في دراساتنا في هذا المجال إلى يوم الدين، وإن اختلفت أساليب الحياة ووسائلها، وإن استمرت الظروف التي نعيشها، بصورة مستمرة. وهناك حقائق ينبغي الاعتراف بها، ومنها أن جيل الصحابة مضى إلى خالقه، منذ أكثر من ثلاثة عشر قرنا. فمن غير المعقول أن نظن بأن سلف الأمة قد أغفلوا صحابيا، ممن روى الحديث، ولم يكتبوا عنه شيئا، وبقي مجهولا إلى يومنا. ومن جمعوا نصوص السنة ونشروها بعد فحص متونها ورواتها قد مضى عليهم أكثر من عشرة قرون، فليس من المعقول القول بأن علماء الجرح والتعديل غفلوا عن أحد الرواة، وعلينا اكتشافه. بل، من العبث أن نظن بأن أحد الرواة قد أفلت من أيدي علماء السلف بعد كتاب العسقلاني "تهذيب التهذيب" وكتاب "خلاصة تذهيب تهذيب الكمال" للخزرجي الساعدي في بداية القرن العاشر. فقد ترجم فيه للرواة في خمس وعشرين من كتب السنة[٢].

وبعبارة أخرى، يمكن الجزم بأن علماء السلف قد وفروا لنا كل ما نريده من معلومات عن سنن المصطفى وعن رواتها حتى تم تسجيلها في مصنفات لعامة القراء، ولكنها مفرقة، تحتاج إلى تجميع. وجزء منها نالته الصبغة البشرية فشابها شيء من آثار الخطأ والنسيان. فالمعلومات الأساسية (تراجم الرواة وأحكام الجرح

(١) ابن الصلاح ص١٠٩.

(٢) الطحان، أصول التخريج ١٨٧ - ١٩٧.

والتعديل) متوفرة، ويستحيل على هذا الجيل الإضافة إليها، ولكن أمامهم مهمة التجميع والفحص والتطوير والإضافة باستخدام الاستنتاج، وليس بالحفظ وبالترديد.

الاستخراج باستخدام الحاسب الآلي:

لقد أصبح معظم كتب الحديث، ما يتعلق منها بالمتون والأسانيد محفوظة إلكترونيا، يمكن الحصول على نسخ منها على أسطوانات مضغوطة أو شرائح الحفظ الإلكترونية، أو بالاستعانة بالإنترنت. فمكنّت الباحث من الاستفادة من وسائل البحث الإلكترونية التي توقف الباحث على مواقع اللفظة المحددة أو العبارة أو الاسم أو الحديث المحدد، في عشرات المراجع، بل في مئاتها، في ثواني معدودة، فيتخير منها ما يريد.

وهناك قواعد ينبغي على مستعمل برامج الحاسب الآلي في البحث أن يتعرف عليها، ويتمرن على استخدامها. وقد سجل الرحيلي[1] خبراته الشخصية في عمل رائد، ليستفيد منه طلبة العلم الذين لم يتعودوا على الاستفادة من "ولد الخواجة" الحاسب الآلي وبرامجه، ومن هذه ما يلي:

أولا- التعرف على مداخل البحث في قاعدة البيانات التي يستعين بها الباحث، فمثلا "الجامع الكبير لكتب التراث الإسلامي والعربي" يوفر أربعة مداخل: ١) حروف الهجاء، وهو يبحث بالكلمات أو العبارات أو الأسماء المكتوبة بحرف الهجاء، سواء بكتابة نص محدد، أو بكتابة مجموعة كلمات متفرقة، ٢) اسم المؤلف، ٣) تاريخ وفاة المؤلف، ٤) التصنيف الموضوعي.

ثانيا- ملاحظة العلاقة التفاعلية بين الطريقة التي توفر الوقت والطريقة التي توصله إلى النتيجة المطلوبة. فمثلا إذا أدخل الباحث كلمة واحدة للبحث سيحصل على نتائج كثيرة، تستهلك وقتا طويلا للوصول إلى ما يريد. أما إذا كتب ألفاظا متعددة متتابعة (عبارة) فإنه سيحصل على خيارات أقل، ولكن قد لا يحصل على

(١) وانظر مثلا: الرحيلي، استخراج الآيات والأحاديث.

أي خيار. لهذا على الباحث أن يجرب العبارة أولا، وإذا لم يحصل على نتائج فيرجع إلى اختيار ألفاظ أقل عددا إلى لفظ واحد، بمشتقاته المختلفة. ومما ييسر الوصول إلى المطلوب أن يحدد الباحث أصنافا محددة من المراجع، مثل كتب أصول الحديث، كتب السنن، أو كتب الضعفاء... ويمكن تضييق مجال البحث أيضا بتحديد مصادر محددة، مثل: البخاري، أو مسلم، أو الكتب الستة، أو الموضوعات، والأحاديث القدسية، أو المسانيد، أو السنن.

ثالثا- توفيرا للجهد على الباحث أن يتجنب الاستخراج عن طريق معرفة موضوع الحديث. فهذه الطريقة لا يحتاجها الباحث إلا عند عدم توفر النص أو جزء منه، فيضطر إلى تخمين مفردات شائعة في الموضوع ليبحث عن النصوص المطلوبة.

رابعا- عند البحث عن الأسانيد والرواة يستعين الباحث باسم الراوي كاملا أو بجزء منه، مثل كنيته أو شهرته. ويمكن تضييق الموضوع بتحديد الكتب المتخصصة في الرواة، ولا سيما الكتب التي فيها تعديل أو جرح.

تمارين الفصل الثاني:

يراعى ضرورة توثيق جميع المعلومات المنقولة من المراجع، وإيراد الأدلة اللازمة للرأي الذي يتبناه من يؤدي التمرين. ويلاحظ أن هذه التمارين يمكن إعادة صياغتها بحيث تنفع للمجموعات الصغيرة، بدلا من الأفراد، وتحدد المصادر التي ترجع إليها، كل مجموعة بحيث تتنوع، ويقلل من فرصة النسخ والاستنساخ.

١. هل هناك فرق بين مادة البحث التاريخي ومادة البحث في أصول الحديث، اكتب رأيك مع توضيحه بضرب الأمثلة.

٢. اضرب أمثلة لخمسة أصناف من كتب السنة وأوضح الفروق بين تلك الأصناف.

٣. اكتب ملخصا لا يتجاوز الصفحتين من ثلاثة مراجع عن طرق الرواية.

٤. اكتب ملخصا لا يتجاوز الصفحتين من ثلاثة مراجع عن ضوابط تسجيل الأحاديث النبوية كتابة.
٥. اكتب ملخصا لا يتجاوز الصفحتين من ثلاثة مراجع عن صفات الراوي المؤهل للرواية وآداب طالب العلم أو المحدث.
٦. اكتب ملخصا لا يتجاوز الصفحتين من ثلاثة مراجع عن نقد السند ونقد المتن.
٧. ما هي درجات الحديث النبوي المألوفة، اعتمادا على ثلاثة مراجع، وهل تعتقد أن درجات الحديث النبوي أقرب إلى كونها قوالب مستقلة أو هي درجات على سلم له طرفان، وبينهما درجات يصعب حصرها؟ وما أدلتك على الرأي الذي ترجحه؟
٨. اجمع عشر عبارات مختلفة من عبارات التوثيق من ثلاثة مراجع، وقم بترتيبها من أكثرها مصداقية إلى أقلها مصداقية.
٩. لم تتوفر لعلماء السلف "ولد الخواجة"، الحاسب الآلي وبرامجه، فكيف عالجوا مشكلة الوصول بسهولة إلى الأحاديث المطلوبة للدراسة أو للاستشهاد؟ اضرب مثلا لمصنف حاول حل هذه المشكلة، مع توضيح طريقته في التصنيف وإرشاداته للاستفادة من كتابه.

الفصل الثالث

نقد المتن

كما تبين في الفصل الثاني فإن وسائل التحقق من مصداقية الحديث النبوي يعتمد في الأصل على نقد السند أو ما يسمى بالنقد الخارجي، لأن مصدره إما رباني بصورة مباشرة (القرآن والحديث القدسي) أو رباني بصورة غير مباشرة (السنة النبوية). والعقل البشري ليس مؤهلا للحكم على الحقائق التي لا تخضع للإدراك الحسي، التي ترد في المصادر المقدسة. ولكن أليس العقل هو الذي يحدد كون الحقائق المحددة ربانية المصدر؟ وهل المعلومات في المصادر المقدسة درجة واحدة؟

وهنا نتساءل ما هي وظيفة العقل بالنسبة لقواعد التحقق من النصوص المقدسة أو مقاييسها؟ هل هو إيجادها من العدم؟ أم اكتشافها من الطبيعة والواقع الموجود؟ عند التأمل نجد أن الله خلق كل شيء ب"كن فيكون" ويديره كذلك، وخلق شبكات من السنن الكونية تخلق بصورة مستمرة وتدير الكون بإذنه تعالى. يقول تعالى مثلا: ﴿ٱللَّهُ يَعۡلَمُ مَا تَحۡمِلُ كُلُّ أُنثَىٰ وَمَا تَغِيضُ ٱلۡأَرۡحَامُ وَمَا تَزۡدَادُۖ وَكُلُّ شَيۡءٍ عِندَهُۥ بِمِقۡدَارٍ ۝٨﴾. ولا تقتصر السنن الكونية على التحكم في الأشياء المادية، كما يتبادر إلى الذهن، ولكن في السلوك البشري أيضا. فمثلا يقول تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوۡمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمۡ﴾[1]. فهناك سنة كونية تقضي بأن لا يَحدث تغيير في حياة الإنسان إلا أن يُحدث الإنسان تغييرا، في حدود مجال اختياره من الأسباب ذات النتائج الحتمية[2].

---

(١) سورة الرعد: ٨، ١١؛ إسماعيل، كشف الغيوم عن القضاء ص٦ - ١٦.

(٢) إسماعيل، كشف الغيوم؛ صيني، تساؤلات جدلية، الفصل الثاني.

وبعبارة أخرى، لا يُوجِد العقل البشري القواعد والمقاييس من العدم، ولكنه يكتشفها بدرجات متفاوتة من الإتقان. فمن اكتشافاته ما تصل درجة إتقانه إلى ما نسميه بالقوانين الطبيعية أو السنن الكونية، وهذه الحالة تقتصر على الأشياء القابلة للإدراك حسا، ومنها التكون العضوي للإنسان. ومن الاكتشافات ما لا يتجاوز إتقانه ما نسميها "فرضيات" أو درجة أكثر إتقانا نسميه "نظريات". وهو الغالب في مجال العلوم الإنسانية التي تتعامل مع المكونات البشرية غير العضوية وهي: التكوين الروحي، والعاطفي، والعقلاني. فهذه المكونات الثلاثة لا تخضع للتجارب العلمية الحسية المباشرة، ولكنها يتفاعل بعضها مع بعض ومع التكوين العضوي، ويؤثر بعضها على بعض بطرق هي في غاية من التعقيد، يصعب رصدها والتنبؤ بنتائجها، إلا في حدود نسبية. ووظيفة العقل هو اكتشاف هذه السنن الكونية التي تتحكم في فكر الإنسان وسلوكه. فمن المعلوم أن وظيفة العقل البشري تتمثل في[1]:

١. إدراك الحقائق الجزئية والعامة (معلومات جاهزة، أو تجارب شخصية)،

٢. تجميعها مستقلات أو مصنفة في مجموعات،

٣. حفظها أو تسجيلها،

٤. نشرها أو ترديدها،

٥. تنقيحها أو تطويرها،

٦. الاستنتاج منها: إما باستقراء مجموعة من الحقائق الجزئية لاكتشاف السنن الكونية بدرجات متفاوتة من الإتقان، أو الاستنباط من الحقائق العامة لتطبيقها على الواقع.

ومن زاوية أخرى، فإن تعدد اللفظ وطريقة التعبير أمر طبيعي في رواية الحديث النبوي، سواء أكانت أقوالا نبوية أو أفعالا أو تقريرات، وإجازة رواية الحديث بالمعنى شيء لا مفر منه، ولا سيما الأفعال والتقريرات. فالبشر هم الذين يصفونها وهم ليسوا أجهزة تسجيل آلية، فعملية نقل المعلومات تتأثر بعوامل متعددة، مثل طريقة الفهم، والقدرة على التذكر، وطريقة التعبير... وقد يتبادر إلى ذهن الراوي

(١) انظر مثلا: صيني، قواعد أساسية في البحث ص٣٧ - ٤٤، ٧٩ - ٩٣.

معنى فيؤثر ذلك على فهمه للنص المقدس الذي سمعه، وفي حفظه، وفي طريقة نقل فهمه إلى غيره. وبعبارة أخرى، هناك فرصة لحدوث الاستبدال. ومن الاستبدال ما لا يؤثر على المدلول الأساس، ومنه ما يؤثر عليه. وهذا يجعل النص ظني الدلالة، وإن كان قطعي الثبوت أحيانا. يضاف إلى ذلك تفشي ظاهرة وضع الأحاديث لأغراض مختلفة، مثل الترغيب والترهيب، والتعصب لبعض الأفكار والأشخاص، أو لمحاربة الإسلام.

وأما بالنسبة للسؤال: هل المعلومات في المصادر المقدسة درجة واحدة؟ فالإجابة الصحيحة تؤكد أنها ليست على درجة واحدة، من حيث درجات ثبوت نسبتها إلى الخالق، وهناك فرصة لنقد بعضها.

متى يمكن نقد المتن المقدس؟:

من المعلوم أن منهج المحدثين يركز على نقد السند لأنه يتعامل مع نصوص مصدرها خالق الكون، قد يصعب أو يعجز الفهم البشري عن إدراك بعض الحقائق التي ترد فيها أو استيعابها. ولكن من الملاحظ أن النصوص المقدسة تتفاوت، من حيث درجة ثبوت نسبتها إلى الخالق، ومن حيث درجة صفاء النسبة.

سيتضح معنا في الفصل التالي أن أعلى درجات نصوص السنة ثبوتا هو المتواتر، والمتواتر نوعان: متواتر بالمعنى فقط، ومتواتر باللفظ والمعنى. وهذا يعني أن الأخير ثبتت نسبته إلى الله، بلفظه ومعناه، بصورة قاطعة. ولم يتدخل البشر في اختيار نصوصه، أو في التعبير عن معانيه. وهي الدرجة التي **تحظى بها نصوص القرآن الكريم**. وبعبارة أخرى، فإن ما دون المتواتر باللفظ والمعنى لم يسلم من تدخل العقل البشري فيه، في مرحلة الفهم أو الحفظ، أو النقل. ولهذا من الطبيعي أن لا يتجاوز المحدثون نقد السند إلى نقد المتن إلا في حالة نزول مصداقية النص عن درجة المتواتر لفظا ومعنى[1].

(١) صيني، منهج الأبحاث الشرعية، مصادر الشريعة.

وعموما، من يفحص عينة ممثلة يجد أن العلاقة طردية بين نتائج نقد المتن ونتائج نقد السند، وقلما يجد الباحث تنافرا بين نتيجة النقدين. فمثلا إذا تأملنا كتاب الموضوعات لابن الجوزي، نجد النقدين يسيران جنبا إلى جنب. وأما ما نجده من الاضطراب أو العلة في روايات بعض الأحاديث الواردة في الصحيحين فهي حالات نادرة، ولها مبرراتها المنطقية إذا دققنا النظر.

الأسباب التي تستدعي نقد المتن:

هناك أسباب كثيرة تستدعي نقد المتن، وعلى رأسها تعدد متون روايات الحديث واختلاف مدلولاتها، مما يجعلها ظنية الدلالة، وإن كان بعض رواياتها عالية الثبوت والمصداقية. ومن الأسباب الغرابة ما يمكن للقارئ إدراكه بالحس، أو بالفطرة البشرية النقية، أو بالعقل. وهناك حالات من الغرابة يستوجب إدراكها نوعا من الثقافة المتخصصة في مجال النصوص المقدسة، سواء في مجال الأسانيد أو المتون. وبقدر ما تختلف درجة الثقافة ذات العلاقة تختلف درجات حدة الملاحظة. فأصحاب الدرجات العالية من الثقافة ذات العلاقة أكثر قدرة على إدراك النصوص المشبوهة والمحرفة والموضوعة، دون الحاجة إلى النظر في الأسانيد.

ومن المعلوم أن نقد السند لم يكن مطلوبا في عهد الصحابة وبينهم. ولهذا استخدم الصحابة نقد المتن، ومثاله ما ورد عن أم المؤمنين عائشة، رضي الله عنها، عندما سمعت حديث "إن الميت ليعذب ببكاء أهله عليه"، الذي يعمم العذاب على جميع الأموات، فقالت: إن ما قاله رسول الله هو: "إن الله يزيد الكافر عذابا ببكاء أهله عليه". حسبكم القرآن، واستشهدت بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾. وزاد مسلم "إنكم لتحدثوني غير كاذبين، ولا مكذبين، ولكن السمع يخطئ"[(١)]. كما احتجت بالآية نفسها، عندما أنكرت على الحديث المنسوب إلى أبي هريرة رضي الله عنه: "ولد الزنا شر الثلاثة"[(٢)].

---

(١) البخاري، صحيح ج١: ٤٣٢؛ ومسلم مسلم ج٢: ٦٤٢؛ سورة الأنعام: ١٦٤؛ وانظر ابن الصلاح تحقيق عتر ص٦ وما جمعه العسقلاني في الإصابة.

(٢) عبد الغفار، audio.islamweb.net.

واستعمل علماء الحديث نقد المتن، في وقت مبكر، حيث يضرب الدريس[١] له مثلا، يعود إلى نهاية القرن الثاني. فقد ضعّف البخاري عطاء الخرساني لأن المتون التي يرويها "مقلوبة". ومن يراجع مصطلحات علماء الحديث يجد عددا منها تتعلق بنقد المتن خاصة، ومنها: الحديث المضطرب، وزيادات الثقات، ومختلف الحديث، وغريب الحديث، والتصحيف في المتن، والمدرج في المتن، وعلة المتن، والناسخ والمنسوخ[٢].

ويلاحظ أن تعدد الروايات (طرق الرواية) للحديث الواحد لها أهمية خاصة. فمعظم الأخطاء في المتون لم يتم اكتشافها إلا لوجود روايات متعددة أو أحاديث متعددة في الموضوع، توفر الفرصة لعقد المقارنات اللازمة لاكتشاف الخطأ. فليس هناك أداة مثل المقارنة للكشف عن الخطأ، أو للتمييز بين الحق والباطل، وبين الخطأ والصواب أو الأصوب.

المضطرب من الحديث:

المضطرب من الحديث هو الذي تختلف الرواية فيه، فيرويه بعضهم على وجه وبعضهم على وجه آخر مخالف للأول. ويقول ابن الصلاح إنما نسميه مضطربا إذا تساوت الروايتان من حيث السند. أما إذا ترجّحت إحداهما بحيث لا تقاومها الأخرى بأن يكون راويها أحفظ أو أكثر صحبة للمروي عنه أو غير ذلك من وجوه الترجيحات المعتمدة فالحكم للراجحة، ولا يطلق عليه حينئذ وصف المضطرب ولا له حكمه. وقد يقع الاضطراب في متن الحديث وقد يقع في الإسناد، والاضطراب موجب لضعف الحديث لإشعاره بأنه لم يضبط[٣]. ومثاله: حديث عدم بدء الكافرين بالسلام. ورد عن أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أن رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال: **لَا**

(١) الدريس، مجلة إسلامية. وانظر تنبيهه إلى الأشكال الرئيسة لنقد المتن: المخالفة، والتفرد، والاضطراب.

(٢) الكور، موزة، منهج المحدثين في نقد.

(٣) ابن الصلاح ص٨٤ - ٨٥.

تبدأوا الْيَهُودَ ولا النَّصَارَى بِالسَّلَامِ. فإذا لَقِيتُمْ أَحَدَهُمْ في طَرِيقٍ فَاضْطَرُّوهُ إلى أَضْيَقِهِ. وفي رواية "إذا لَقِيتُمْ الْيَهُودَ" وفي رواية ثالثة "أَهْلِ الْكِتَاب"، وفي رابعة "إذا لَقِيتُمُوهُمْ" ولم يُسَمِّ أَحَدًا من الْمُشْرِكِينَ[١]. وفي رواية أحمد والبيهقي "المشركين."[٢] وهذا حديث ورد بروايات مختلفة، لا يمكن التوفيق بينها فأوجب النظر في سنده بدقة فتم اكتشاف أن جميع هذه الروايات تعود إلى سهيل ابن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه. وفي سهيل مقال فقد وصفه بعض المحدثين بضعف الضبط عندما كبرت سنه. وسيتم عرض التفاصيل عند مناقشة الحديث المذكور، كنموذج لنقد المتن[٣].

ومن أمثلة المضطرب حديث "يكشف ربنا عن ساقه"، الذي سنناقشه لاحقا.

زيادات الثقات:

المقصود بزيادة الثقات هو الزيادة في المتن، مقارنة برواية أو روايات أخرى.

ويرى ابن الصلاح أن زيادات الثقة تنقسم إلى ثلاثة أقسام: ١) أنه مخالف منافي لما رواه سائر الثقات فهذا حكمه الرد، كما هو الحال في الشاذ، ٢) أن لا تكون فيه منافاة ومخالفة أصلا لما رواه غيره، فهذا مقبول. ٣) ما يقع بين هاتين المرتبتين، ومنها زيادة لفظة في حديث، لم يذكرها سائر من روى ذلك الحديث. ومثاله روى مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ فرض زكاة الفطر من رمضان على كل حر أو عبد ذكر أو أنثى "من المسلمين". فذكر الترمذي أن مالكا تفرّد، من بين الثقات، بزيادة عبارة "من المسلمين". فقد ورد الحديث من طرق أخرى، دون هذه الزيادة، وأخذ بها غير واحد من الأئمة واحتجوا

(١) مسلم: السلام، النهي عن ابتداء أهل الكتاب؛ وهذا مثال لتغير ألفاظ المتن بتغير الرواة بعد الصحابي.

(٢) مسند أحمد ابن حنبل ج٢: ٥٢٥، سنن البيهقي الكبرى ج٩: ٢٠٣.

(٣) صيني، المبادئ الإسلامية في التعامل عبر الأديان، هل السلام وسيلة جهاد؟ المطيري، الإعلام بدراسة حديث "لا تبدؤوا المشركين بالسلام".

بها. وهذا وما أشبهه قد يجعل الحديث مقيدا، في مقابل الحديث العام، وإن كان التقييد هنا ليس ذا أهمية، لأن غير المسلمين ليسوا مطالبين بالزكاة من أي نوع[١]. ومن الزيادات في اللفظ أو - حتى في المعنى - ما لا يؤثر في المعنى الأساس أو الحكم.

المُدرج في الحديث:

المدرج هو ما أدرج في حديث رسول الله ﷺ من كلام بعض رواته. ومثاله أن يذكر الصحابي أو من بعده، عقيب ما يرويه من الحديث، كلاما من عند نفسه، فيرويه من بعده موصولا بالحديث، غير فاصل بينهما. ومن أمثلته المشهورة حديث التشهد في الصلاة قال [النبي] قل: التحيات لله، فذكر التشهد وفي آخره أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا رسول الله. فأضاف الراوي بعدها، من كلامه هو: "فإذا قلت هذا فقد قضيت صلاتك، إن شئت أن تقوم فقم، وإن شئت أن تقعد فاقعد". ومن أقسام المدرج أن يكون متن الحديث عند الراوي له بإسناد إلا طرفا منه فإنه عنده بإسناد ثان فيدرجه من رواه عنه جميعه بالإسناد الأول. ويقول ابن الصلاح "لا يجوز تعمد شيء من الإدراج المذكور. وهذا النوع قد صنف فيه الخطيب أبو بكر كتابه الموسوم بالفصل للوصل المدرج في النقل"[٢].

ومثاله أيضا، عن جابر عن رسول الله ﷺ أنه سئل عن الضبع، فقال: **هي صيد، وفيها كبش**. وورد في رواية أخرى، عن جابر أن الضبع صيد فإذا أصابه المحرم ففيه جزاء كبش مسن "ويؤكل"[٣]. وعن عبد الرحمن ابن أبي عمارة الذي قال: قلت لجابر بن عبد الله: آكل الضبع؟ قال: نعم. قلت: أصيد هي؟ قال: نعم. قلت: أسمعت ذلك من رسول الله ﷺ؟ قال: نعم. وقد ثبتت هذه الرواية بأسانيد صحيحة، كلها تعود إلى الصحابي جابر. ولكن بعض العلماء عارض الحديث بأدلة منها:

(١) ابن الصلاح ص٧٧ - ٧٩.

(٢) الحاكم، معرفة ص٣٩ - ٤١؛ ابن الصلاح ص٨٦ - ٨٩.

(٣) الترمذي في جامعه، وقال الحاكم: حديث صحيح.

الأحاديث التي بلغت درجة التواتر، والتي تحرم أكل كل ذي ناب. كما كان من الأدلة طبيعة الضبع الذي يأنف الإنسان بالفطرة أكل لحمه. فالضبع من أخبث الحيوان، وأشرهه، وهو مغرى بأكل لحوم البشر، ونبش قبور الأموات، وإخراجهم، وأكلهم، ويأكل الجيف، ويكسر بنابه.

ولفظ الحديث يحتمل معنيين أحدهما: أن يكون جابر رفع الأكل إلى النبي ﷺ لكونها صيدا فقط، ولا يلزم من كونها صيدا جواز أكلها. فظن جابر أن كونها صيدا يدل على جواز أكلها، فأفتى به من قوله، ورفع إلى النبي ﷺ ما سمعه من كونها صيدا. فالمرفوع من النص هو كونها صيدا. أما جواز أكله فمن استنتاج جابر[١].

وهنا نلاحظ أنه تم تغليب الأحاديث المتواترة، وإن كانت عامة، على الحديث المحدد، وإن كانت صريحة، وتغليب المنطق والأدلة العقلية والفطرة على الحديث الذي اشتهر عن صحابي واحد.

مختلف الحديث:

مختلف الحديث يعني وجود حديثين مختلفين متنا أو متعارضان، ومثاله الأحاديث التي وردت في الصحيح، وتفيد بأن النبي كان مفردا في حجة الوداع، وأخرى تفيد أنه كان متمتعا، وثالثة يُفهم منها أنه كان قارنا. فاختار التمتع أحمد وإسحاق، واختار الشافعي الإفراد، واختار أبو حنيفة القران[٢].

ويقول ابن الصلاح أن مختلف الحديث ينقسم إلى قسمين: أحدهما، أنه يمكن الجمع بين الحديثين والقول بهما معا. ومثاله حديث "لا عدوى ولا طيرة مع حديث لا يورد ممرض على مصح، وحديث فر من المجذوم فرارك من الأسد[٣]. ووجه الجمع بينهما أن الحديث الأول ينهى عن اتخاذ قرار، بناء على خطر موهوم،

(١) ابن القيم، أعلام الموقعين ٢: ١٣٤.

(٢) الحاكم، معرفة ص١٢٤؛ ابن الصلاح، معرفة ص٧٧.

(٣) البخاري، صحيح ج٥: ٢١٥٨؛ مسلم ج٤: ١٧٤٣؛ أحمد ج٢: ٤٤٣.

وأما الحديثان الأخيران فيتحدثان عن أمر قد وقع، أي خطر موجود تقتضي الحكمة تجنب التعرض له. وأما القسم الثاني، هو أن يتضادا بحيث لا يمكن الجمع بينهما، وذلك على ضربين: أحدهما أن يظهر كون أحدهما ناسخا والآخر منسوخا، فيعمل بالناسخ ويترك المنسوخ. والثاني أن لا تقوم دلالة على أيهما الناسخ وأيهما المنسوخ، فيفزع حينئذ إلى الترجيح بكثرة الرواة المتعادلين، أو بتفاوتهم في درجات الثقة[١].

غريب الحديث:

غريب الحديث هو الذي ينفرد به بعض الرواة، كما سبق بيانه، والحديث الذي ينفرد فيه الراوي بمتنه[٢].

تصحيف المتن:

وهو الحديث الذي تم فيه استبدال لفظ في المتن بلفظ آخر، ومثاله: احتجم رسول الله ﷺ في المسجد، بدلا من احتجر (عمل حجرة من ستارة)، وقول أحدهم: نحن قوم لنا شرف لأننا من عنزة (قبيلة عنزة) صلى إلينا النبي، بدلا من عنزة (حربة، أي رمح قصير) وُضعت بين يدي النبي ﷺ سترة صلى إليها. وزعم أعرابي بأن النبي إذا صلى نُصِبت بين يديه شاة (المرادفة لعنزة الحيوان) بدلا من عنزة (الرمح القصير)[٣].

الناسخ والمنسوخ:

النسخ هو عبارة عن رفع الشارع حكما منه متقدما بحكم منه متأخر؛ وينقسم إلى أقسام. فمنه ما يعرف بتصريح رسول الله ﷺ به. ومثاله حديث بريدة الذي أخرجه مسلم في صحيحه أن رسول الله ﷺ قال: كنت نهيتكم عن زيارة القبور

(١) ابن الصلاح ص٢٥٧ - ٢٥٨.

(٢) ابن الصلاح ص٢٤٥.

(٣) الحاكم، معرفة ص١٤٦ - ١٥١؛ ابن الصلاح ص٢٥٢ - ٢٥٦، ٢٤٣ - ٢٤٥.

فزوروها. ومثاله عن جابر ابن عبد الله قال: كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مست النار. ومنها ما عُرف بالتاريخ كحديث شداد ابن أوس وغيره أن رسول الله ﷺ قال: أفطر الحاجم والمحجوم، وحديث ابن عباس أن النبي ﷺ احتجم وهو صائم. وقال الشافعي أن الثاني ناسخ للأول الذي كان تعليقا في زمان الفتح على رجل كان يحتجم في رمضان، أي العام الثاني للهجرة، وأما الثاني فكان في حجة الوداع، أي عام عشرة[١].

العلة في المتن:

كما قلنا سابقا العلاقة - في الغالب - بين درجة السند ومتنه علاقة طردية، ولهذا إذا ضعف السند فمن الطبيعي أن يضعف المتن، وإذا قوي السند نتوقع أن يكون المتن قويا. ولكن هناك حالات استثنائية، يكون فيها السند قويا لا مجال لنقاشه، أما المتن ففيه علة تؤثر في معنى الحديث فتقلبه ليتعارض مع أصرح الأدلة في الكتاب والسنة أو العقل أو الفطرة أو الحس أو مع مجموعة منها. وقد تحدث هذه الحالة لاقتصار الرواة على الجزء المشهور من النص الوارد من طرق متعددة، وتجاهل بقية النص لعدم شهرتها، ولعدم التنبه إلى أهميتها كسياق حاسم لفهم النص. ومثاله: ما رواه عُمرُ، وأبو هريرة، وأنس، وجابر رضي الله عنهم، قول "رسول اللّهِ ﷺ أُمِرتُ أنْ أُقاتِلَ الناس حتى يقُولُوا لا إِلهَ إلا الله. فمَنْ قالَهَا فقَدْ عصَمَ منّي مالَهُ وَنَفسَهُ إلا بِحقِّهِ وحِسَابُهُ على اللّهِ"[٢]. وسيتم مناقشة هذا الحديث عند استعراض بعض النماذج.

ومثال العلة في المتن الحديث الذي يصرح فيه الراوي بنفي قراءة بسم الله الرحمن الرحيم. وهو فهم لحديث رواه الكثير، يقول: فكانوا يستفتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين من غير تعرض لذكر البسملة[٣].

---

(١) الحاكم، معرفة ص٨٥ - ٨٦؛ ابن الصلاح ص٢٤٩ - ٢٥١.

(٢) البخاري، صحيح ج٢: ٥٠٧، ج٣: ١٠٧٧؛ مسلم ج١: ٥١؛ أحمد ج٣: ١٩٩، ٣٠٠.

(٣) ابن الصلاح ص٨١.

مقاييس نقد المتن:

لعل كتاب الدميني أول عمل ريادي متخصص في التنبيه إلى عناية علماء الحديث بنقد المتن، مستعينا بالاستقراء، بدلا من ترديد جهود السلف. فقد استقرأ كتاب الموضوعات لابن الجوزي وخرج منها بالمقاييس التالية في نقد المتن: عرض الحديث على القرآن، وعلى السنة الصحيحة الثابتة، وعلى العقل، وعلى أصول الشريعة الإسلامية، وعلى الوقائع التاريخية، وعلى الأسلوب البليغ، وعلى القاعدة في وصف الخالق، زعلى الحقائق الطبية والحكمة، وعلى الإجماع. وقد أيده فيها أو في بعضها عدد من الذين كتبوا في الموضوع بعده[1].

وجمعا للأقوال، بعد إجراء بعض التعديلات، يمكن القول بأن من مقاييس نقد المتن المقارنة مع ما يلي:

١. نص من القرآن قطعي الدلالة، أو مع نص أو نصوص من القرآن ظنية الدلالة.
٢. نص من السنة أقوى إسنادا، وقطعي الدلالة، أو مجموعة منها ظنية الدلالة.
٣. تطبيقات الصحابة للسنة النبوية.
٤. المعتقدات الأساسية، والقواعد العامة في العبادات، مثل المبالغات في التكليف، والقواعد العامة في المعاملات، مثل العدالة.
٥. الحقائق المدركة حسا.
٦. الفطرة، أي ردة الفعل التلقائية للإنسان.
٧. العقل، ومنتجاته، مثل النظريات الراسخة، والملموسة، والحقائق العلمية الثابتة.
٨. الحقائق الكونية والاكتشافات العلمية الخاصة، أو الحقائق الحسية، وإن كانت نسبية.
٩. الحقائق التاريخية الثابتة أو شبه الثابتة.
١٠. الأسلوب النبوي، أو الاتسام بالركاكة حسب وصف ابن الجوزي.

(١) الدميني، مقاييس ابن الجوزي في نقد متون السنة؛ وانظر مجلة إسلامية المعرفة: دعمش؛ العلواني؛ الرشيد، سعيد؛ أبو عميرة.

١١. القواعد العامة وروح الشريعة الإسلامية.
١٢. الآداب العامة الشائعة بين الجيل الأول وفي عهده عليه السلام، مثل استخدام كلمة "حبيبي" بين الأنداد أو بين من ينتمون إلى طبقتين مختلفتين.
١٣. الأفكار التي لا تروج لمصالح شخصية أو تحيزات لغير الصحابة، أو دفاع عنهم بصورة واضحة من المبالغة، قد تسئ إليهم.

نماذج من تطبيقات نقد المتن:

يلاحظ أن بعض محتويات المتون تتضافر جميع المقاييس على نقدها، وأخرى يقتصر نقدها على مقياس واحد أو أكثر، بحسب محتويات المتن. وسيتم استعراض بعض النماذج لتطبيقات نقد المتن، ومنها النماذج المأخوذة من كتاب مقاييس ابن الجوزي في نقد متون السنة[١]. وهي تبدأ من النموذج الذي عنوانه: تعارض مع صفات الخالق إلى نهاية النماذج، ولكن بعد إعادة تصنيفها وتسميتها. كما يلاحظ أن التعليقات على النماذج المذكورة في نهاية الحديث المعروض هي من كلام ابن الجوزي.

المقارنة مع نصوص الكتاب والسنة والعقل والفطرة:

لعل من أبرز الأمثلة على نقد المتن ما يتعلق بحديث قتال الكافرين حتى يسلموا.

روى عدد من الصحابة، ومنهم عمر بن الخطاب قول "رسول اللّهِ ﷺ أُمِرتُ أنْ أُقاتِلَ الناس حتى يقُولُوا لا إِلهَ إلا الله. فمَنْ قالَهَا فقَدْ عصَمَ منِّي مالَهُ وَنَفسَهُ إلا بِحقِّهِ وحِسَابُهُ على اللّهِ"، وذلك اعتراضا على قرار الخليفة قتال مانعي الزكاة على مشهد من الصحابة[٢]. فأدى ذلك إلى شهرة الجزء المجرد من السياق الذي يخصص القول النبوي، بدلا من تعميمه.

(١) الدميني، مقاييس ابن الجوزي.
(٢) البخاري، صحيح ج٢: ٥٠٧، ج٣: ١٠٧٧؛ مسلم ج١: ٥١؛ أحمد ج٣: ١٩٩، ٣٠٠.

فتعميم هذا النص المتفق عليه يؤدي إلى تعارضه مع نصوص الكتاب والسنة والعقل والفطرة، وذلك بصرف النظر عن الزيادات فيها. ومثال الزيادات "فإذا قَالُوهَا وَصَلَّوْا صَلَاتَنَا وَاسْتَقْبَلُوا قِبْلَتَنَا وَذَبَحُوا ذَبِيحَتَنَا فَقَدْ حَرُمَتْ عَلَيْنَا دِمَاؤُهُمْ وَأَمْوَالُهُمْ إلا بِحَقِّهَا وَحِسَابُهُمْ على اللَّهِ"(١). فهذه الصيغة العامة تتعارض بصراحة مع قوله تعالى: ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشۡدُ مِنَ ٱلۡغَيِّۚ﴾(٢)، ومع جميع الأدلة التي تستند إليها القاعدة العامة في العلاقة بين المسلمين وغير المسلمين التي تؤكد أن أصل العلاقة هي السلم(٣). ومن تلك الأمثلة قول ابن عباس: كانت المرأة من الأنصار لا يكون لها ولد، تجعل على نفسها لئن كان لها ولد لتُهودنّه. فلما أسلمت الأنصار قالوا كيف نصنع بأبنائنا؟ فنزلت هذه الآية ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ﴾(٤). وفي رواية أخرى، عن ابن عباس قال: كانت المرأة تجعل على نفسها إن عاش لها ولد أن تهوده. فلما أجليت بنو النضير كان فيهم من أبناء الأنصار، قالوا لا ندع أبناءنا. فأنزل الله عز وجل ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشۡدُ مِنَ ٱلۡغَيِّۚ﴾(٥).

وورد في إحدى الروايات عن جابر "قال رسول اللَّهِ ﷺ: أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ الناس حتى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إلا الله فإذا قالوا لَا إِلَهَ إلا الله عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إلا بِحَقِّهَا، وَحِسَابُهُمْ على اللَّه. ثُمَّ قَرَأَ ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُذَكِّرٞ ٢١ لَّسۡتَ عَلَيۡهِم بِمُصَيۡطِرٍ ٢٢﴾. وتقول بقية الآية ﴿إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ ٢٣ فَيُعَذِّبُهُ ٱللَّهُ ٱلۡعَذَابَ ٱلۡأَكۡبَرَ ٢٤ إِنَّ إِلَيۡنَآ إِيَابَهُمۡ ٢٥ ثُمَّ إِنَّ عَلَيۡنَا حِسَابَهُم ٢٦﴾(٦). فالآية صريحة في أنه ليس على الرسول إلا البلاغ، أما الحساب على الكفر والعقاب عليه فعند الله في الدار الآخرة. وأما المتن

(١) البخاري، صحيح الإيمان، فَضْلِ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ.

(٢) سورة البقرة: ٢٥٦.

(٣) انظر مثلا: صيني، حقيقة العلاقة، علاقة المسلمين بغير، المبادئ الإسلامية في التعامل عبر الأديان.

(٤) النسائي، السنن الكبرى: التفسير، قوله تعالى: ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ﴾؛ سورة البقرة: ٢٥٦.

(٥) النسائي السنن الكبرى: التفسير، قوله تعالى: ﴿قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشۡدُ مِنَ ٱلۡغَيِّۚ﴾.

(٦) مسلم: الإيمان، الأمر بقتال الناس؛ سورة الغاشية: ٢١ - ٢٦.

المنسوب إلى النبي ﷺ بدون سياقه وعند تعميمه، يتعارض مع هذه النصوص الصريحة.

ويتعارض هذا المتن مع إشفاق النبي ﷺ على الكافرين والأمل في أن يهديهم الله، أو يهدي الأجيال التي لم تولد لهم بعد. فعندما عُرض على النبي ﷺ إطباق الجبلين على قريش، أجاب" بَلْ أَرْجُو أن يُخْرِجَ الله من أَصْلَابِهِمْ من يَعْبُدُ اللَّهَ وَحْدَهُ، لَا يُشْرِكُ بِهِ شيئا"[١]. ومدلول الحديث المجرد من السياق بالفهم الحرفي لا يستثني حتى أهل الكتاب مع أن استثناءهم ثابت بآية القتال[٢].

ويتعارض هذا النص مع العقل والفطرة فهذه الحياة تشبه فترة الاختبار، حيث لا يجوز اطلاع المختبرين على الإجابات الصحيحة، فكيف بإملائها عليهم وإجبارهم على كتابتها أثناء الاختبار؟ ومن زاوية أخرى، من المعلوم أن القوي هو الذي يقدر على فرض معتقداته وفلسفته على الآخرين، فهل يليق بالحكيم العليم، أن يشرع قانونا دوليا يوفّر المبررات الشرعية لتسلط الأقوياء على الضعفاء المسالمين وإرغامهم على معتقداتهم وفلسفاتهم؟

وبالرجوع إلى سياق الحديث النبوي في عدد من الروايات نجد أن النبي ﷺ قالها في سياق خاص لحقن دم رجل استحق القتل. فبعد أن أمر النبي بقتله وجد مبررا لحقن دمه، وهو قوله "لا إله إلا الله"[٣]. فهي ليست للاستدلال على قتال من لا يقولها، ولكن لحقن دم كافر كان معاديا للإسلام، يستحق القتل، بعد وقوعه في أيدي المسلمين. وهناك فرق بين الاستشهاد بها لحقن الدماء والاستشهاد بها لإباحة الدماء[٤].

والمثال البارز الآخر يتعلق بحديث النهي عن بدء الكافرين بالسلام.

---

(١) البخاري: بدء الخلق إذا قال أحدكم آمِينَ وَالْمَلَائِكَةُ في السَّمَاءِ فَوَافَقَت.

(٢) سورة آل عمران: ١٧٣، تفسير ابن كثير.

(٣) مسلم: النذر، لا وفاء لنذر في معصية.

(٤) صيني، المبادئ الإسلامية في التعامل ص٢٦٩ - ٢٧٨.

فقد ورد عن أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أن رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال: **لَا تبدؤوا الْيَهُودَ ولا النَّصَارَى بِالسَّلَامِ فإذا لَقِيتُمْ أَحَدَهُمْ في طَرِيقٍ فَاضْطَرُّوهُ إلى أَضْيَقِهِ**[١]. وفي رواية أحمد والبيهقي "المشركين"[٢]. وهو بهذه الروايات يشمل جميع الكافرين، حتى المتعاونين مع المسلمين والمساعدين لهم، لا يغادر منهم أحدا، فيتعارض صراحة مع قوله تعالى: ﴿لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓا۟ إِلَيْهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴿٨﴾ إِنَّمَا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ قَٰتَلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ وَظَٰهَرُوا۟ عَلَىٰٓ إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْ ۚ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٩﴾﴾[٣]. ويتعارض مع تسليم النبي على جمع، فيهم المسلم والكافر، ويتعارض مع تطبيقات الصحابة للسنة النبوية[٤]. لقد ورد هذا الحديث بأسانيد مختلفة، ولكنها جميعا تعود إلى سهيل ابن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه. وفي سهيل مقال فقد وصفه بعض المحدثين بضعف الضبط عندما كبر سنه[٥].

وعند الرجوع إلى عدد من روايات الصحابيين: أبو بصرة الغفاري وأبو عبد الرحمن الجهني، نجد أنها جميعا تقتصر على "يهود" أو "اليهود"، وتوضح السياق الذي صدر فيه الأمر النبوي. فكلها تؤكد أن هذا الأمر جاء في سياق التوجه إلى يهود يستحقون العقوبة، يعرفهم الصحابة المخاطبون. فتقول ثلاث روايات منها: قال: رسول اللَّهِ ﷺ "إنا **غَادُونَ** على يَهُودَ فَلَا تبدؤوهم بِالسَّلَامِ فإذا

(١) مسلم: السلام، النهي عن ابتداء أهل الكتاب؛ وهذا مثال لتغير ألفاظ المتن بتغير الرواة بعد الصحابي.

(٢) مسند أحمد بن حنبل ج٢: ٥٢٥، سنن البيهقي الكبرى ج٩: ٢٠٣.

(٣) سورة الممتحنة: ٨ – ٩.

(٤) البخاري، صحيح ج٤: ١٦٦٣؛ ابن أبي شيبة، مصنف ج٥: ٢٤٩؛ العيني، عمدة ج١٤: ٩١، ٢٠٦؛ النمري، التمهيد ج١٧: ٩١ – ٩٢؛ العسقلاني، فتح ج١١: ٢١، ٣٩؛ سورة الزخرف: ٨٩.

(٥) المطيري، الإعلام بدراسة حديث (لا تبدؤوا المشركين بالسلام).

سَلَّمُوا عَلَيْكُمْ فَقُولُوا وَعَلَيْكُمْ. وفي رواية أخرى: "إِنَّا ذَاهِبُونَ غَدًا إلى الْيَهُودِ"[١].

وتجذب روايات الغفاري والجهني الانتباه إلى حديث آخر لأبي هريرة يتعلق باليهود. يقول أبو هريرة: بَيْنَا نَحْنُ في الْمَسْجِدِ إِذْ خَرَجَ إِلَيْنَا رسول اللَّهِ ﷺ فقال انْطَلِقُوا إلى يَهُودَ فَخَرَجْنَا معه حتى جِئْنَاهُمْ. فَقَامَ رسول اللَّهِ ﷺ فَنَادَاهُمْ فقال: يا مَعْشَرَ يَهُودَ أَسْلِمُوا تَسْلَمُوا. فَقَالُوا: قد بَلَّغْتَ يا أَبَا الْقَاسِمِ. فقال لهم رسول اللَّهِ ﷺ ذلك أُرِيدُ. أَسْلِمُوا تَسْلَمُوا. فَقَالُوا: قد بَلَّغْتَ يا أَبَا الْقَاسِمِ. فقال لهم رسول اللَّهِ ﷺ ذلك أُرِيدُ. فقال لهم الثَّالِثَةَ؛ فقال اعْلَمُوا إنما الْأَرْضُ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ، وإني أُرِيدُ أَنْ أُجْلِيَكُمْ من هذه الأرض، فَمَنْ وَجَدَ مِنْكُمْ بِمَالِهِ شيئا فَلْيَبِعْهُ وَإِلَّا فَاعْلَمُوا أَنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ[٢].

وبهذا يتضح أن الأدلة كلها تشير إلى أن هذه الروايات المتواترة أسقطت سياقاتها الطبيعية التي توضح أنها أوامر نبوية لحالة خاصة وما يشبهها، وليست عامة للتطبيق في جميع الظروف ومع جميع الكافرين، حتى المتعاونين منهم والذين يقدمون المساعدة للمسلمين.

ومن الأمثلة حديث أكل الداجن صحيفة فيها آية قرآنية فأدى إلى فقدانها، حسب ادعاء بعض المحسوبين على الإسلام، وإن كانت لا تطعن في مصداقية القرآن الكريم الذي وعد الله بحفظه، وتم حفظه بحفظ ألفاظه منطوقة في الذاكرة، عبر الزمان والمكان، وليس فقط كتابة. فقد أورد الدارقطني، "عن عائشة قالت لقد أنزلت آية الرجم ورضاعة الكبير عشرا. فلقد كانت في صحيفة تحت سريري فلما مات رسول الله ﷺ اشتغلنا بموته فدخل الداجن فأكلها". وأورد البيهقي الأكذوبة بصيغتها، ولكن أيضا لمناقشتها[٣].

---

(١) أحمد ، مسند ابن حنبل ج٦: ٣٩٨؛ ابن أبي شيبة، مصنف ج٥: ٢٥٠؛ الهيثمي، مجمع الزوائد ج٨: ٤١؛ الطبراني، المعجم الكبير ج٢: ٢٧٧؛ الطبراني، المعجم الكبير ج٢: ٢٧٧.

(٢) البخاري: الجزية، إخراج ايهود؛ مسلم: الجهاد، إجلاء اليهود؛ صيني المبادئ الإسلامية ص٢٤١ - ٢٦٠.

(٣) الدارقطني ج٤: ١٧٩، البيهقي، معرفة السنن والآثار ج٦: ٩١.

يقول البيهقي قال أحمد لقد كانت آية الرجم معلومة عن الصحابة وعلموا نسخ تلاوتها وإثباتها في المصحف دون حكمها. وأما رضاعة الكبير فهي عند غير عائشة منسوخة أوْ كانت رخصة لسالم وحده فلذلك لم يثبتوها. وأما رضاعته عشراً فقد أخبرت في رواية عمرة عن عائشة أنها صارت منسوخة بخمس يحرمن. فكان نسخ حكمها وتلاوتها معلوماً عند الصحابة فلأجل ذلك لم يثبتوها لا لأجل أكل الداجن صحيفتها[١].

ومن زاوية أخرى، ينقد ابن حزم هذا الحديث الموضوع بما ملخصه أن هذا يعني: ١) بأكل الداجن (حيوان أليف) للصحيفة ضاعت آية بعد وفاة النبي ﷺ وفيه تكذيب لقول الله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ۝٩﴾. ٢) لم يعرف الآية أحد ليحفظها، ويخلص إلى أن هذا الخبر كذب ظاهر ومحال ممتنع. ويؤيده الزمخشري بقوله بأن هذا القول من "تأليفات الملاحدة والروافض"[٢].

والسؤال: من كتبها؟ فالنبي أمي لا يكتب؟ كما أنه من المعلوم ندرة الصحف الورقية في ذلك الزمان في مدينة الرسول. فهل وقع الحظ على تلك الآية لتُكتب في صحيفة نادرة؟! وكان المصحف يكتب في عهد النبي ﷺ في الجزء العريض من جريد النخل، والعظمة المسطحة في أفخاذ الحيوانات، ورقائق الحجارة، والجلد، وربما بعض قطع الطين المحروقة.

المقارنة بوسائل الإدراك الحسية:

يقول الغزالي "الأدلة **الحسية** هي المدركات بدون جهد"[٣] أي التي تدركه وسائل الإدراك الخمسة: السمع، والشم، والرؤية، والذوق، واللمس التي تدرك الأشياء بصورة تلقائية. وهي تختلف عن الأدلة الفطرية، أي ردة الفعل الذهنية التلقائية التي تستند إلى الذهن مباشرة، دون المرور على الحس.

---

(١) البيهقي، معرفة السنن والآثار ج٦: ٩١.

(٢) سورة الحجر: ٩؛ ابن حزم، الأحكام في أصول ج٤: ٤٧٩؛ الزمخشري، الكشاف، ج٣: ٥٢٦.

(٣) الغزالي، المستصفى ج٢: ١١٩.

ومثال هذا النوع حديث كشف الله عن ساقه! الذي قد فسَّر به البعض قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ ﴿٤٢﴾ خَٰشِعَةً أَبْصَٰرُهُمْ تَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ ۖ وَقَدْ كَانُوا۟ يُدْعَوْنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ وَهُمْ سَٰلِمُونَ ﴿٤٣﴾﴾[1]. وذلك، استنادا إلى عدد من الروايات لحديث تقول إحدى رواياته: "عن أبي سعيد الخدري أنَّ ناسًا في زمَنِ رسول اللّهِ ﷺ قالوا: يا رسُولَ اللّهِ، هل نرَى ربَّنَا يوم الْقِيامَة؟ قال رسول اللّهِ ﷺ: نعم. **قال: هل تُضارُّونَ في رُؤْيةِ الشّمْسِ بِالظّهِيرَةِ صحْوًا ليس معَهَا سحَابٌ؟ وهَلْ تُضارُّونَ في رُؤْيةِ الْقمَرِ لِيْلَةَ الْبدْرِ صحْوًا ليس فيها سحَابٌ؟ قالوا: لا، يا رسُولَ اللّهِ.** قال: ما تضَارُّونَ في رؤْيَةِ اللّهِ تبَارَكَ وتَعَالَى، يوم الْقيَامَةِ، إلا كما تضَارُّونَ في رؤْيَةِ أَحَدهِمَا. إذا كان يَومُ الْقيَامَةِ أَذَّنَ مؤَذِّنٌ ليَتَّبِعْ كلُّ أمَّةٍ ما كانت تَعْبدُ فلا يَبقَى أحَدٌ كان يَعْبدُ غير اللّهِ سبْحَانَهُ من الأَصْنَامِ وَالأَنْصَابِ إلا يَتَسَاقَطونَ في النّارِ...حتى إذا لم يبْقَ إلا من كان يعْبُدُ اللّهَ تعَالَى من برٍّ وَفَاجرٍ أَتَاهُمْ ربُّ الْعَالَمينَ سُبْحانَهُ وتَعَالَى في أَدْنَى صُورةٍ من **التي رأَوْهُ فيها** قال: فما تَنْتَظرُونَ تتْبَعُ كلُّ أُمّةٍ ما كانت تعْبُدُ. قالوا: **يا ربَّنَا**: فارَقْنَا الناس في الدُّنْيا أفْقَرَ ما كنا إِلَيهِمْ ولم نُصَاحِبهُمْ فيقول **أنا ربُّكُمْ** فيَقُولُونَ: نعُوذُ بِاللّهِ مِنكَ، لا نُشرِكُ بِاللّهِ شيئا مَرَّتَينِ أو ثلَاثًا حتى إنَّ بَعضَهُمْ ليَكَادُ أنْ يَنقَلِبَ. **فيقول هل بَينَكُمْ وَبَينَهُ آيةٌ فَتَعرِفُونَهُ بها؟ فيَقُولُونَ: نعم** فَيُكشَفُ عن ساقٍ فلا يَبقَى من كان يَسجُدُ لِلّهِ من تِلقَاءِ نَفسِهِ إلا أذِنَ الله له بِالسّجُودِ..."[2].

عند مراجعة الحديث تم اكتشاف روايات عديدة، بعضها مصنف على أنها عالية المصداقية من زاوية نقد السند، ولكن هناك ملاحظات جارحة في متون بعضها، ومنها ما يلي:

١. جاء الحديث بروايات متعددة مختلفة، تخرج عن إطار التعدد في التعبير، ولكن تدخل في التعدد في المعنى. وهي تتراوح بين نصوص لا تقبل التأويل، مثل:

(١) سورة القلم: ٤٢ - ٤٣.

(٢) مسلم ج١: ١٦٧ - ١٦٨، بعد حذف الأجزاء الزائدة.

يكْشِفُ ربُّنَا عن ساقِه، وأخرى تقبل التأويل، مثل: فيكشف عن ساق. وبينهما درجات، مثل: فيكشف الله عن ساق، يكشف عن ساقه، (بدون ربنا)، فيكشف عن ساق (بدون "الله")، فيكشف لهم عن ساقه، وفي رواية " فَيَوْمَئِذٍ تبعث الْوَلْدَانُ وَيَوْمَئِذٍ يكْشَفُ عن ساقٍ". وفي أخرى "فيكشف لهم عن حجاب فينظرون إلى الله تبارك وتعالى"، وفي ثالثة، "ونَحْنُ نَنْتَظِرُ ربَّنَا الذي كنا نعْبُدُ. فيقول أنا ربُّكُمْ فيَقُولُونَ لا نشْرِكُ بِاللّهِ شيئا مرَّتَيْنِ أو ثلَاثًا"[1].

٢. تعارض بعض المعلومات في بعض روايات المتن مع الفطرة، والحس، والثوابت العلمية. وهي: "قال سَأَلنَا رسُولَ اللّهِ ﷺ فَقُلنَا يا رسُولَ اللّهِ **هل نرَى ربَّنَا يوم القِيَامَةِ؟ قال: هل تُضارُّونَ في الشَّمسِ ليس دُونهَا سحَابٌ؟ قُلنَا: لَا. قال: فهَلْ تُضارُّونَ في القَمَرِ لَيلَةَ البَدْرِ ليس دُونهُ سحَابٌ؟** قُلنَا: **لَا**. قال فإِنَّكُمْ تَرَونَ ربَّكُمْ كذَلِكَ يوم القِيَامَة".

٣. عدم تناسقها مع الصفات التي يتفرد بها رب العالمين، والحقائق الواقعية المركبة من السبب والنتيجة، مثل "فيَقُولُونَ كنا نعْبُدُ اللّهَ ولم نرَ اللّهَ فيَكْشِفُ عن ساقٍ فلَا يبْقَى أَحَدٌ كان يسْجُدُ لِلّهِ الا وقَعَ ساجِدًا". ومثاله: "فيقول هل بينكم وبين الله من آية تعرفونها فيقولون نعم فيكشف عن ساق فنخر سجدا أجمعين". ومثاله: "قَالَ فَيَأْتِيهِمُ الْجَبَّارُ لا إِلَهَ إِلا هُوَ فَيَقُولُ أَنَا رَبُّكُمْ فَلا يُكَلِّمُهُ إِلا نَبِيٌّ فَيُقَالُ هَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ آيَةٌ تَعْرِفُونَهَا فَيَقُولُونَ السَّاقُ فَيُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ فَيَسْجُدُ لَهُ..."والسؤال: إذا كانوا لا يعرفونه، فهل كانوا يعرفون ساقه؟ أليس هناك ما هو أفضل من "الساق" الذي يقع بين الركبة والقدم لرب السماوات والأرض...؟[2].

٤. التناقض الفاضح، ومثاله: "**أَتَاهُمْ ربُّ الْعَالَمينَ** سُبْحانَهُ وتَعَالَى في أدْنَى صُورةٍ من التي **رأَوْهُ فيها** قال: فما تَنْتَظرُونَ تتْبَعُ كلُّ أُمّةٍ ما كانت تعْبُدُ. قالوا: **يا ربَّنَا**: فارَقْنَا

(١) البخاري، صحيح ج٤: ص١٨٧١؛ الطيالسي، مسند الطيالسي ج١: ٢٨٩؛ الضحاك، السنة ٢٨٣ - ٢٨٤؛ بن راهويه ج١: ٩٢؛ أحمد بن حنبل ج٢: ١٦٦؛ السنة لابن أبي عاصم ج١: ٢٨٠؛ البخاري ج٤: ١٦٧؛ مسلم ج١: ١٦٨؛ أبي عوانة ج١: ١٣٩.

(٢) الدارمي، سنن الدارمي ج٢: ٤٢٠؛ أبو عوانة ج١: ١٤٥؛ ابن حبان، صحيح ج١٦: ٣٥١، ٣٧٨.

الناس في الدُّنْيا أَفْقَرَ ما كنا إِلَيهِمْ ولم نُصَاحِبهُمْ فيقول **أنا ربُّكُمْ** فيَقُولُونَ: **نعُوذُ بِاللّهِ مِنكَ، لا نُشرِكُ بِاللّـهِ شيئا** مَرَّتَينِ أو ثلَاثًا حتى إنَّ بَعضَهُمْ ليَكَادُ أنْ يَنقَلِبَ. فيقول هل بَينَكُمْ وَبَينَهُ آيةٌ فَتَعرِفُونَهُ بها". والسؤال: متى رأوه في المرة الأولى؟ وكيف يخاطبونه "يا ربنا"، ثم يتعوذون منه عندما يقول لهم "أنا ربكم"؟

٥. لا يتسق مع قراءة الآية بالرسم العثماني المشهور ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾ المبني للمجهول، ويؤيده التفسير الشائع الذي يتجاهل الحديث. فالمقصود بعبارة "يوم يكشف عن ساق" هو يوم الهلع والرعب، وهو القول المشهور عن ابن عباس ومفسرين كثيرين[١].

المقارنة مع صفات الخالق:

ورد عن عبد الله ابن مسعود أن النبيﷺ قال: "كلم الله تعالى موسى يوم كلمه وعليه جبة صوف وكساء صوف ونعلان من جلد حمار، فقال: من ذا العبراني الذي يكلمني من هذه الشجرة؟ قال أنا الله". هذا حديث لا يصح، فإن كلام الله لا يشبه كلام المخلوقين.

وورد في حديث آخر أن رسول الله قال: "رأيت ربي عزَّ وجلَّ على جمل أحمر عليه إزار وهو يقول: قد سمحت، قد غفرت، إلا المظالم." وفي لفظ آخر: "ينزل إلى السماء الدنيا، ثم يفتح أبواب السماء والأرض ويقعد معه الملائكة". وهذا حديث لا يشك أحد في أنه موضوع ومحال، ولا يحتاج لاستحالته أن ينظر في رجاله، إذ لو رواه الثقات لكان مردوداً، والرسول منزه أن يحكي عن الله عزَّ وجلَّ ما يستحيل عليه.

وقريب من هذا ما فهمه البعض من قول النبي عليه الصلاة والسلام: إذا قَاتَلَ [ضارب] أحدكم أَخَاهُ فَلْيَجْتَنِبْ الْوَجْهَ فإن اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ على صُورَتِهِ"[٢] وجاء في رواية أخرى: "إن اللَّـهَ عز وجل خَلَقَ آدَمَ على صُورَتِه وطوله ستون ذراعا"[٣].

---

(١) مقاتل، تفسير ج٣:٣٩٠؛ تفسير الصنعاني ج٣: ٣١٠؛ النحاس، إعراب القرآن ٥: ١٥.

(٢) مسلم: ج٤/ص٢٠١٧ باب النهي عن ضرب الوجه.

(٣) أحمد، مسند أحمد ج٢: ٣٢٣؛ صحيح البخاري: الِاسْتِئْذَانِ، بَدْءِ السَّلَامِ؛ الترمذي: الاستئذان والآداب.

فغابت القاعدة العامة في صفات الله عن البعض. ففهم أحدهم أن ضمير "صورته" في "خلق آدم على صورته" يعود إلى الله سبحانه وتعالى، وليس إلى المسلم الذي يقاتله المسلم أو صورة آدم عليه السلام. وجزم أحد الرواة بالمدلول المنحرف فأضاف ما يؤكده: "لا تقبحوا الوجه فإن الله خلق آدم على صورة الرحمن"[١]. وفي هذا تشبيه للخالق بالمخلوق فأشكل الأمر على المعلقين على الحديث ورواياته المختلفة، وأفسح المجال للتخرصات الكثيرة، تنزيها لله سبحانه وتعالى[٢]. وتحرج البعض من روايته، وضعفها، مع قوة بعض رواياتها[٣]. وقال النووي "ومن العلماء من يُمسك عن تأويلها ويقول نؤمن بأنها حق، وأن ظاهرها غير مراد؛ ولها معنى يليق بها. وهذا مذهب جمهور السلف وهو أحوط وأسلم. والثاني أنها تُأول على حسب ما يليق بتنزيه الله تعالى وأنه ليس كمثله شيء. وقال المازري هذا الحديث بهذا اللفظ ثابت ورواه بعضهم "إن الله خلق آدم على صورة الرحمن" وليس بثابت عند أهل الحديث[٤].

المقارنة مع نص من السنة:

هناك حديث يقول "من تزوج امرأة لعزها لم يزده الله عز وجل إلا ذلاً، ومن تزوج امرأة لمالها لم يزده الله عزَّ وجلَّ إلا فقراً، ومن تزوج امرأة لحسنها لم يزده الله عزَّ وجلَّ إلا دناءة، ومن تزوج امرأة لم يتزوجها إلا ليغض بصره أو يحصن فرجه أو يصل رحمه بارك الله له فيها وبارك لها فيه ". وهذا حديث موضوع على رسول الله، وهو ضد ما في الصحيح: "تنكح المرأة لمالها ولحسنها ولجمالها ولدينها".

وورد أن رسول الله قال: "لا تأكلوا اللحم". وهذا محال قال المصنف. قلت: وقد صح عن رسول الله أنه كان يأكل اللحم ويحبه ويعجبه، وإنما يهجر اللحم المهوسون من المتصوفة والمتزهدة.

---

(١) الهندي، كنز العمال ج١/ص١٢٦؛ وانظر صيني، منهج الأبحاث الشرعية، تحليل مصداقية.

(٢) الكلاباذي، بحر الفوائد المشهور بمعاني الأخبار ج١: ٧٨.

(٣) الأندلسي، رياض الجنة ج١: ٧٥؛ السخاوي، مشكاة المصابيح ج٢: ١٠٤٦.

(٤) النووي، شرح صحيح مسلم ج١٦: ١٦٥.

وورد عن النبي أنه قال: "اثنتا عشرة ركعة تصليهن من ليل أو نهار وتتشهد بين كل ركعتين. فإذا تشهدت في آخر صلاتك فاثن على الله، عز وجل، وصل على النبي، فاقرأ وأنت ساجد فاتحة الكتاب سبع مرات، وآية الكرسي سبع مرات، وقل لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير عشر مرات، ثم قل: اللهم إني أسألك بمعاقد العز من عرشك، ومنتهى الرحمة من كتابك، واسمك الأعظم، وحدك الأعلى، وكلماتك التامة. ثم سل حاجتك، ثم ارفع رأسك، ثم سلم يمينا وشمالا. ولا تعلموها السفهاء فأنتم تدعون بها فيستجاب". هذا حديث موضوع بلا شك، وقد صح عن النبي النهي عن القراءة في السجود.

وورد أن النبي ﷺ "أمر بسد الأبواب الشارعة في المسجد وترك باب علي". وللحديث المذكور روايات متعددة، لا تثبت، فوراءها كذابون. وثبت فيما أخرجه البخاري ومسلم في الصحيحين، بلفظ البخاري عن ابن عباس أن رسول الله قال "سدوا عني كل خوخة في المسجد غير خوخة أبي بكر".

وورد عن عبيد الله ابن أبي رافع عن أبيه عن أمه سلمى قالت: "اشتكت فاطمة فمرضتها، فقالت لي يوما وقد خرج علي: يا أمتاه اسكبي لي غسلا، فسكبت ثم قامت فاغتسلت كأحسن ما كنت أراها تغتسل، ثم قالت: هاتي لي ثيابي الجدد، فأتيتها بها فلبستها، ثم جاءت إلى البيت الذي كانت فيه، فقالت لي: قدمي لي الفراش إلى وسط البيت ثم اضطجعت ووضعت يدها تحت خدها واستقبلت القبلة. ثم قالت: يا أمتاه إني مقبوضة اليوم، وإني قد اغتسلت فلا يكشفني أحد. قال: فقبضت مكانها، فجاء علي عليه السلام فأخبرته، فقال: لا والله لا يكشفها أحد، فدفنها بغسلها ذلك".

وهذا حديث لا يصح. أما محمد ابن إسحاق فمجروح شُهِد أنه كذاب: مالك وسليمان التيمي ووهب ابن خالد وهشام ابن عروة ويحيى ابن سعيد. وقال ابن المديني: يحدث عن المجهولين بأحاديث باطلة. ثم إن الغسل إنما يكون لحدث الموت.

المقارنة مع العقل وثوابت تاريخية:

ورد أن أسماء بنت عميس قالت: "يا رسول الله خطب إليك فاطمة ذوو الأسنان والأموال من قريش فلم تزوجهم وزوجتها هذا الغلام. فلما كان من الليل بعث رسول الله إلى سلمان الفارسي فقال: ائتني ببغلتي الشهباء، فأتاه بها فحمل عليها فاطمة، وكان سلمان يقودها، ورسول الله يسوقها. فبينا هو كذلك إذ سمع حسا خلف ظهره فالتفت، فإذا هو بجبريل وميكائيل وإسرافيل وجمع من الملائكة كثير، فقال: يا جبريل ما أنزلكم؟ قالوا: أنزلنا نزف فاطمة إلى زوجها، فكبر جبريل، ثم كبر ميكائيل، ثم كبر اسرافيل، ثم كبرت الملائكة، ثم كبر النبي، ثم كبر سلمان فصار التكبير خلف العرائس سنة من تلك الليلة. فجاء بها فأدخلها إلى علي عليه السلام، وأجلسها إلى جنبه على الحصير. ثم قال يا علي: هذه مني فمن أكرمها فقد أكرمني، ومن أهانها فقد أهانني. ثم قال: اللهم بارك عليهما واجعل بينهما ذرية طيبة. إنك سميع الدعاء". هذا حديث موضوع لا شك فيه. ولقد أبدع الذي وضعه، أتراها إلى أين ركبت وبين البيتين خطوات؟ وقوله رسول الله: "يسوقها وسلمان يقودها" سوء أدب من الواضع وجرأة، إذ جعل رسول الله سائقاً، ثم سلمان كان حينئذ - مشغولاً بالرق.

ومن الأمثلة التي تعبر عن التحيز لبعض الأشخاص، ويسهم التاريخ في كشف حقيقته ما ورد عن ابن عباس قال: "لما عُرِج بالنبي إلى السماء السابعة وأراه الله من العجائب في كل سماء. فلما أصبح جعل يحدث الناس عن عجائب ربه فكذبه من أهل مكة من كذبه وصدقه من صدقه، فعند ذلك انقض نجم من السماء. فقال النبي: في دار من وقع هذا النجم فهو خليفتي من بعدي. قال فطلبوا ذلك النجم فوجدوه في دار علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فقال أهل مكة: ضل محمد وغوى، وهوى إلى أهل بيته، ومال إلى ابن عمه علي بن أبي طالب، فعند ذلك نزلت هذه السورة ﴿وَٱلنَّجۡمِ إِذَا هَوَىٰ ۝١ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمۡ وَمَا غَوَىٰ ۝٢ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلۡهَوَىٰٓ ۝٣ إِنۡ هُوَ إِلَّا وَحۡيٞ يُوحَىٰ ۝٤﴾. هذا حديث موضوع... قال المصنف قلت: والعجب من تغفيل من وضع هذا الحديث كيف رتب ما لا يصح في العقول من أن النجم يقع في دار

ويثبت حتى يرى، ومن بلهه أنه وضع هذا الحديث على ابن عباس وكان ابن عباس، في زمن المعراج، ابن سنتين فكيف يشهد تلك الحالة ويرويها؟ **وعن أنس ابن مالك** قال: "انقض كوكب على عهد رسول الله، فقال النبي: انظروا إلى هذا الكوكب، فمن انقض في داره فهو الخليفة من بعدي. قال: فنظرنا فإذا هو انقض في منزل علي بن أبي طالب. فقال جماعة من الناس: قد غوى محمد في حب على ابن أبي طالب، فأنزل الله تعالى: ﴿وَٱلنَّجۡمِ إِذَا هَوَىٰ ۝١...﴾ ومن تغفيله وضعه إياه على أنس. فإن أنسا لم يكن بمكة في زمن المعراج ولا حين نزول هذه السورة، لأن المعراج كان قبل الهجرة بسنة، وأنس إنما عرف رسول الله بالمدينة. وفي هذا الإسناد ظلمات!

وورد حديث يقول بأنه "ولد لسليمان ابنٌ فقال للشيطان: أين أداريه من الموت؟ قالوا: يذهب به إلى تخوم الأرض. قال: يصل إليه الموت. قالوا: قعر البحر. قال: يصل إليه الموت. قالوا: يذهب به إلى الغرب. قال: يصل إليه الموت. قالوا: فإلى الشرق. قال: يصل إليه الموت. قالوا: فنصعد به بين السماء والأرض. قال: نعم. قال: فاصعدوا به. ونزل ملك الموت فقال: يا ابن داود، إني أمرت بقبض النسمة، وطلبتها في البحر فلم أصبها، وطلبتها في الأرض فلم أصبها، وطلبتها في الشرق والغرب فلم أصبها، فبينا أنا أصعد إلى السماء أصبتها فقبضتها. قال: وجاء جسده حتى وقع على كرسيه، وذلك قول الله عز وجل: ﴿وَلَقَدۡ فَتَنَّا سُلَيۡمَٰنَ وَأَلۡقَيۡنَا عَلَىٰ كُرۡسِيِّهِۦ جَسَدٗا ثُمَّ أَنَابَ ۝٣٤﴾. هذا حديث موضوع ولا يجوز أن يُنسب إلى سليمان وهو نبي كريم أنه يفر من الموت، ولا أنه يقر على أن كونه بين السماء والأرض يدفع الموت.

وتبلغ الجرأة في الكذب على رسول الله ﷺ إلى درجة صناعة إسناد وعلى رأسها صحابي مصنوع. فعن أبي عليط ابن أمية ابن خلف الجمحي قال: " رآني رسول الله وعلى يدي صرد فقال: هذا أول طير صام عاشوراء". وهذا حديث لا يصح ولا يعرف في الصحابة عنبسة ولا أبو غليظ ولا أبو عليط. قال البخاري: عبد الله ابن معاوية منكر الحديث. وقال العقيلي يحدث بمناكير لا أصل لها. ومما يرد هذا أن الطير لا يوصف بصوم.

وتبلغ الجرأة في صناعة الأحاديث حتى لا ترى مانعا من الطعن في حكمة خالق الكون وعدله. يقول الراوي: قال رسول الله: "من أحيا ليلة عاشوراء فكأنما عبد الله تعالى بمثل عبادة أهل السموات، ومن صلى أربع ركعات، يقرأ في كل ركعة الحمد مرة، وخمسين مرة قل هو الله أحد، غفر الله له ذنوب خمسين عاما ماضية، وخمسين عاما مستقبل، وبنى له في المثل الأعلى ألف ألف منبر من نور". هذا حديث لا يصح عن رسول الله. وقد أدخل على بعض المتأخرين من أهل الغفلة. وذكر حديثا طويلا من هذا الجنس. وهذا الحديث موضوع. وكلمات الرسول عليه السلام منزهة عن مثل هذا التخليط.

وفي حديث آخر بلغت فيه الوقاحة حدها الأقصى في الطعن في عدل رب البرية وحكمته. فقد ورد أنه "**من صام يوم عاشوراء أعطي ثواب ألف شهيد**، ومن صام يوم عاشوراء كتب له أجر سبع سموات، وفيه خلق الله السموات والأرضين والجبال والبحار، وخلق العرش يوم عاشوراء، وخلق القلم يوم عاشوراء، وخلق اللوح يوم عاشوراء، وخلق جبريل يوم عاشوراء، ورفع عيسى يوم عاشوراء، وأعطى سليمان الملك يوم عاشوراء، ويوم القيامة يوم عاشوراء، ومن عاد مريضا يوم عاشوراء فكأنما عاد مرضى ولد آدم كلهم". وهذا حديث لا يشك عاقل في وضعه. ولقد أبدع من وضعه وكشف القناع ولم يستحي، وأتى فيه المستحيل، وهو قوله: وأول يوم خلق الله يوم عاشوراء، وهذا تغفيل من واضعه لأنه إنما يسمى يوم عاشوراء إذا سبقه تسعة. وقال فيه خلق السموات والأرض والجبال يوم عاشوراء.

المقارنة مع الفطرة والآداب الإسلامية:

يقول حديث: قال النبي "لما مات ولدي من خديجة أوحى الله إلي أن لا تغشها وكنت لها **عاشقاً**، فسألت الله أن يجمع بيني وبينها، فأتاني جبريل، ليلة الجمعة ليلة أربع وعشرين من رمضان، ومعه طبق فيه رطب، فقال: كل من هذا الرطب وأغش خديجة، ففعلت، فحملت بفاطمة، فما لثمت فاطمة قط إلا وجدت ريح ذلك الطيب فيها". وعن عائشة قالت: "قلت يا رسول الله ما لك إذا جاءت فاطمة **فقبلتها تجعل**

لسانك في فيها كله كأنك تريد أن تلعقها عسلاً؟ قال: نعم يا عائشة، إني لما أسري بي إلى السماء أدخلني جبريل الجنة، فناولني منها تفاحة، فأكلتها فصارت نطفة في صلبي. فلما نزلت واقعت خديجة، ففاطمة من تلك النطفة. وهي حوراء إنسية كلما اشتقت إلى الجنة قبلتها". وفي رواية عن عائشة "أن النبي كان كثيراً ما يقبل نحر فاطمة... هذا حديث موضوع لا يشك المبتدئ في العلم في وضعه فكيف بالمتبحر. ولقد كان الذي وضعه أجهل الجهال بالنقل والتاريخ. فإن فاطمة ولدت قبل النبوة بخمس سنين، وقد تلقفه منه جماعة أجهل منه فتعددت طرقه. وذكره الإسراء كان أشد لفضيحته فإن الإسراء كان قبل الهجرة بسنة بعد موت خديجة. ولما هاجر أقام بالمدينة عشر سنين، فعلى قول من وضع هذا الحديث يكون لفاطمة يوم مات النبي عشر سنين وأشهر. وأين الحسن والحسين وهما يرويان عن رسول الله؟ وقد كان لفاطمة من العمر ليلة المعراج سبع عشرة سنة، فسبحان من فضح هذا الجاهل الواضع، على يد نفسه. قال المصنف: فانظر إلى اختلاف ألفاظ هذا الحديث وتخليط الرواة فيه **وذكرهم أنه كان يدخل لسانه في فيها محال لا وجه له**، لأنه إنما رأته عائشة على ما زعموه يفعل هذا بعد دخوله بعائشة، وقد كان لفاطمة يومئذ من العمر نحو من عشرين سنة. ومثل هذا لا يفعله إلا الزوج، ولا يجوز للأب. فكافأ الله من دس هذه القبائح من المنقولات بما يستحقه.

المقارنة مع العدالة الربانية:

عن أبي هريرة قال: "دخل شاب من أهل الطائف على رسول الله فقال: يا رسول الله إني عصيت ربي، وأضعت صلاتي، فما حيلتي؟ قال: حيلتك بعد ما تبت وندمت على ما صنعت أن تصلي ليلة الجمعة ثماني ركعات، تقرأ في كل ركعة فاتحة الكتاب مرة، وخمسا وعشرين مرة سورة قل هو الله أحد. فإذا فرغت من صلاتك فقل بعد التسليم ألف مرة صلى الله على محمد النبي الأمي فإن الله عز وجل يجعل ذلك كفارة لصلواتك. ولو تركت الصلاة مائتي سنة. وغفر الله لك الذنوب كلها وكتب الله لك بكل ركعة مدينة في الجنة، وأعطاك بكل آية قرأتها ألف

حوراء، وتدخل الجنة بغير حساب. ومن صلى بعد موتي هذه الصلاة يراني في المنام من ليلته وإلا فلا تتم من الجمعة القابلة حتى يراني في المنام، ومن رآني في المنام فله الجنة". وهذا حديث موضوع بلا شك وكان واضعه من جهلة القصاص وأخاف أن يكون قاصدا لشين الإسلام، لأنه إذا صلى الإنسان هذه الصلاة، ولم ير النبي في منامه شك في قول الرسول وكيف تقوم ركعتان يسيرة يتطوع بها مقام صلوات كثيرة مفترضة. هذا محال وفي إسناده مجاهيل فليس بشيء أصلا.

المقارنة مع الحقائق التاريخية وغيرها:

باب صوم رجب: "أقبل رسول الله من غزوة تبوك فاستقبله سعد ابن معاذ الأنصاري، فصافحه النبي ثم قال له: ما الذي حدث ليديك؟ فقال: يا رسول الله اضرب بالمرو والمسحاة فأنفقه على عيالي. قال فقبل النبي يده وقال: هذه يد لا تمسها النار أبدا. هذا حديث موضوع، وما أجهل واضعه بالتاريخ، فإن سعد ابن معاذ لم يكن حيا في غزاة تبوك، لأنه مات بعد غزاة بني قريظة من السهم الذي رمي به يوم الخندق، وكانت غزاة بني قريظة في سنة خمس من الهجرة، فأما غزاة تبوك فإنها كانت في سنة تسع، فلو كان عند الكذاب توفيق ما كذب.

المقارنة مع حقائق علمية نسبية:

يقول حديث "من أكل القثاء بلحم وقي الجذام". وهذا حديث موضوع على رسول الله، لا بورك في من وضعه، فإنه قصد شين الإسلام ليقول قائل: وأي شيء في ذلك يرفع الجذام؟

وحديث آخر يقول "أكل السمك يذهب الجسد". قال أبو شافع: قلت لأبي يعقوب ما معنى هذا الحديث؟ قال: يعني أن أكله يجرِّب حتى لا يذكر الجسد. وهذا حديث ليس بشيء، لا في إسناده ولا في معناه. ولعله يذيب الحسد فاختلط على الراوي وفسّره على الغلط. والسمك لا يذهب الجسد ولا يذهب الحسد. أما منفعته فإنه بارد رطب يخضب البدن ويزيد في الباه، وإنما السمك المملوح يُذهب البلغم وربما أورث الجرب.

ويقول حديث ثالث: "كنا في وليمة رجل من الأنصار، فأتى بطعام فيه باذنجان فقال رجل من القوم: يا رسول الله إن الباذنجان يهيج المرار، فأكل رسول الله باذنجانة في لقمة، وقال: إنما الباذنجان شفاء من كل داء ولا داء فيه". وهذا حديث موضوع على رسول الله، فلا سقى الغيث قبر من وضعه، لأنه قصد شين الشريعة بنسبة رسول الله إلى غير مقتضى الحكمة والطب، ثم نسبه إلى ترك الأدب في أكل باذنجانة في لقمة.

المقارنة مع الأسلوب النبوي:

لعله من المناسب قبل التحدث في هذا الموضوع التعرف على **الأسلوب** النبوي فأسلوبه من واقع الدراسة الخاصة به [(١)] يتسم بما يلي: ١) ردة فعل تلقائية لسؤال أو اعتراض، أو لموقف محدد، ٢) الإيجاز، وفي حالة استخدام عبارات متعددة نجدها محشوة بالحقائق، ٣) معقول ومنطقي قابل للتطبيق الفوري، ٤) لا يركز على الأسلوب في الإقناع، فالتحدي بالإتيان بمثل القرآن يشمل المضمون والأسلوب، لا يقتصر على أحدهما، ٥) تجنب السجع المتكلف أو التعبير بصيغ متكررة عن المعنى الواحد في موقف بعينه، ولكن يستغل الفرص المتنوعة للتعبير عن المعنى الواحد.

يقول الراوي أن جبريل هبط على النبي ﷺ فقال: يا محمد إن الله يقرأ عليك السلام، ويقول لك سلم على الجزار. فقال له: **حبيبي جبريل أمس منعتني عنه واليوم أمرت به.** قال: نعم يا محمد إن الجزار الليلة وعكته الحمى وعكا شديدا، فسأل ربه وتضرع إليه، فقبله على ما كان منه. فاقصده يا محمد وسلم عليه وبشره وانصرف، فإن الله قد قبله على ما كان منه. فقصده النبي وسلم عليه وانصرف وانصرفت معه. وهذا حديث موضوع بلا شك، قبح من يضع

(١) انظر مثلا: صيني، الحوار النبوي مع المسلمين؛ صيني، الحوار النبوي: المبادئ والأساليب؛ صيني، قواعد أساسية ص١٢١ - ١٢٢.

مثل هذا الذي لا معنى له. قال ابن حبان: دينار مولى أنس يروي عنه أشياء موضوعة لا يحل ذكره إلا بالقدح فيه.

وورد حديث يقول أن رسول الله قال: "إنما سمي الدرهم لأنه دار هم، وإنما سمي الدينار لأنه دار نار." وهذا حديث موضوع على رسول الله. والعجب من جرأة من يضع مثل هذا الكلام البارد الذي لا فائدة فيه، والمتهم به ابن أبي علاج.

ويقول حديث بأن رسول الله قال: "سألت اسم الله الأعظم فجاءني جبريل - يعني به مخزون مختوم - اللهم إني أسألك اسمك المخزون المكنون المظهر الظاهر المطهر المقدس المبارك الحي القيوم. قالت عائشة: بأبي وأمي علمنيه. فقال لها: يا عائشة نهينا عن تعليم النساء والصبيان والسفهاء". هذا حديث موضوع على رسول الله وكذب عليه. قال يحيى: حسن ليس بشيء. قال ابن عدي: وأحاديث ابنه جعفر مناكير.

نقد المتن وطبيعة موضوعاته

وقد يضاف إلى مقاييس نقد المتن ما يمكن تسميته بنقد المتن في ظل طبيعة موضوعاته. فقد ورد عن الإمام أحمد أنه يرى العمل بالحديث الضعيف، وحسب عبارت ابنه "يُسأل صاحب الحديث، ولا يُسأل صاحب الرأي، ضعيف الحديث أقوى من الرأي". ويقول المدخلي يلاحظ أن الإمام أحمد يفرق بين ما يحتج به في الأحكام والعقائد والحلال والحرام، وبين ما يرويه في مسنده وما يرويه في الفضائل والترغيب والترهيب. فمثلا يقول الإمام أحمد الذي روي عن محمد ابن إسحاق المغازي ونحوها، "فإذا جاء الحلال والحرام أردنا قوما آخرين". ويقول ابن القيم بأن الإمام أحمد يأخذ بالضعيف إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه، أو قول صحابي، أو إجماع على خلافه، وهو الذي رجحه على القياس. وليس المراد بالضعيف عنده: الباطل، ولا المنكر...بل الحديث الضعيف عنده قسيم الصحيح وقسم من أقسام الحسن، ولم يكن يُقسِّم الحديث إلى: صحيح، وحسن، وضعيف. والضعيف عنده مراتب[١].

(١) المدخلي، تقسيم الحديث ص٧٩، ١٥٠؛ ابن القيم، أعلام الموقعين ج١: ٣١.

ولعله من المناسب التنبيه إلى أن قول الإمام أحمد يتعلق بالمعتقدات وبالعبادات، والعادات الشخصية التي لا تؤثر على الغير، مثل المواضيع التي ليس للعقل فيها مكانة، ولا تؤثر بطريقة مباشرة على طريقة التزام المسلم بحق الله وحقوق العباد. فالأحكام الشرعية تتدرج بين تعليمات تندرج في:

الواجب/الحرام	المباح نصا	المسكوت عنه	المستحب/المكروه				

ومن المؤكد أن هذا الرأي يأخذ بالشرط الأساس وهو عدم مصادمة الضعيف للنصوص الأخرى، أو المدركات الحسية أو الفطرة أو العقل بصورة مؤكدة.

تمارين الفصل الثالث: نقد المتن

يراعى عند أداء التمارين ضرورة التوثيق الكامل بالجزء والصفحة ومعلومات النشر كاملة.

١. هل الاحتكام إلى العقل أولا أو إلى النقل لتحديد درجة الحدب؟ ناقش هذه النقطة، وأورد رأيك، مع إيراد الأدلة العقلية أو النقلية التي تسنده.
٢. متى نلجأ لنقد النقد؟ وما هي الحدود التي ينبغي عدم تجاوزها؟ ولماذا؟
٣. ما لوسائل التي نستخدمها في نقد المتن، تحدث باختصار عن ثلاث منها، مع ضرب الأمثلة اللازمة.
٤. اضرب مثالا نستخدم فيها ثلاثا من الوسائل.
٥. اضرب مثالين لاستخدام الحقائق التاريخية في نقد المتن، وأحدهما من خارج الكتاب.
٦. اضرب مثالين لاستخدام الحقائق العامة في نقد المتن، وأحدهما من خارج الكتاب.

٧. اضرب مثالين لاستخدام الأسلوب في نقد المتن، وأحدهما من خارج الكتاب المقرر.
٨. اضرب مثالين لاستخدام النصوص القرآنية في نقد المتن، وأحدهما من خارج الكتاب.
٩. اضرب مثالين لاستخدام نصوص السنة في نقد المتن، وأحدهما من خارج الكتاب.

الفصل الرابع

نقد السند

السند هو اسم لسلسلة رواة الحديث بين النبيﷺ ومن سجله كتابة، باتباع قواعد تتفاوت صرامتها، وجمعه في مصنف لغرض النشر النهائي لعامة القراء. ويقول ابن الصلاح: أجمع جماهير أئمة الحديث والفقه على أنه يشترط فيمن يحتج بروايته أن يكون عدلا ضابطا لما يرويه. وتفصيله أن يكون **مسلما بالغا عاقلا سالما من أسباب الفسق وخوارم المروءة متيقظا غير مغفل، حافظا إن حدّث من حفظه، ضابطا لكتابه إن حدث من كتابه.** وإن كان يحدث بالمعني اشترط فيه أن يكون عالما بمعاني الأحاديث التي يرويها.

وعند التأمل في مقاييس السند عند المحدثين، التي تصف الراوي وأسانيد الرواية، يتضح للقارئ أنها مجموعة من المصطلحات، تشبه القوالب المستقلة، ويجد اختلافا في تعريف بعضها، وتداخلا بينها. ولكن باستقرائها يمكن التوصل إلى بعض المقاييس الرئيسة التي تربط المصطلحات المتشابهة بعضها ببعض، ليظهر كمقياس متصل. فيتيسر فهمها واستخدامها في تحديد درجة راوي الحديث وقوة سلسلة السند، بصرف النظر عن مضمونات المتن أو صياغته. فالسند هو الأساس في تحديد درجة مصداقية الحديث النبوي، وهو مستقل عن المتن. وقد تقدم قول ابن الصلاح "وقولهم هذا حديث صحيح الإسناد أو حسن الإسناد دون قولهم هذا حديث صحيح".

وقد يخطر في الذهن أن الجرح، خاصة، يعتبر غيبة للأحياء وللأموات، وقد نهى الإسلام عن ذلك في نصوص كثيرة في الكتاب وفي السنة[1]. ولكن علينا أن نتذكر أن الراوي، عندما اختار تحمل هذه المسؤولية العامة، وضع تاريخ

(١) انظر مثلا: صيني، مدخل إلى الإعلام الإسلامي، ص٢١٨ - ٢٢٩.

حياته، ذات العلاقة بالعدالة والضبط، عرضة للكشف والنقد. فهي جزء لا يتجزأ من مسؤولية رواية الحديث، وذلك قياسا على حالة أنبياء الله ورسله.

وهناك ألفاظ جرى المحدثون على استعمالها في الجرح والتعديل بالنسبة للرواة، حاول بعض العلماء تصنيفها في مراتب، ومنهم الرازي الذي رتبها في أربع مراتب. ثم جاء الذهبي فزادها مرتبة؛ وطوّرها العسقلاني، في القرن التاسع، فجعلها في ست مراتب. ولكن يلاحظ أن هذه المراتب تمزج صفات العدالة بصفات الضبط، وإن كان الرازي، الذي جاء بعد منتصف القرن الثالث الهجري، نفسه يُفرِّق بينهما بقوله في المرتبة الثانية. "إذا قيل **لا بأس به** فهو ممن يُكتب حديثه، ويُنظر فيه. ويوافقه على ذلك ابن الصلاح، ويضيف "لأن هذه العبارات لا تُشعِر بشريطة الضبط، فيُنظر في حديثه ويُختبر حتى يُعرف ضبطه[١]. وهذا الترتيب ينبه إلى أن المصطلحات المستعملة في تقدير درجة قوة الراوي والحديث ليست قوالب مستقلة، ولكنها أوصاف متدرجة. وسيتبين معنا أن المقاييس التي تحدد قوة السند، وإن ظهرت في صورة مصطلحات مستقلة، هي مقاييس متدرجة، ويتفاعل بعضها مع بعض، لتحدد درجة قوة السند.

مقاييس نقد السند:

باستقراء المصطلحات التي تحدد قوة السند وأوصافها، يجد المدقق أنها تتألف من خمسة مقاييس رئيسة، وهي كما يلي[٢]:

١. **العدالة:** تعني درجة خوف الراوي من الله والالتزام بتطبيق تعاليمه المفروضة والمستحبة، وتجنب المحرم والمكروه، وذلك كدلالة على استحالة الكذب على النبي ﷺ.
٢. **الضبط:** يعني دقة الراوي عند التحمل ودقته في حفظ ما تلقاه، ودقته عند نقله إلى الآخرين، وتوفر أسبابها عند الراوي، مثل أن لا يكون مغفلا، أو مهملا، أو متساهلا... وذلك ضمانا لأصالة ما يستقبله ويحفظه وينقله.

---

(١) ابن الصلاح ص١١٠٩ - ١١١؛ حسين، الجرح ص١٠٣ - ١٠٤.

(٢) ابن الصلاح ص١٠ - ١٣؛ والطحان، أصول التخريج ص٢١٨.

٣. **شخصية الراوي:** يعني درجة وضوح المعلومات المتوفرة وكفايتها في جرح الراوي أو تعديله، مثل تاريخ ولادته ووفاته، والسمة الغالبة على عباداته، وأنشطته التعليمية والدعوية، وسلوكه، ومشايخه، وتلاميذه.

٤. **اتصال السند:** يعني اتصال سند الحديث من المحدث الذي جمعه في كتاب ونشره إلى الصحابي الذي روى الحديث عن النبي ﷺ وما يتعلق به من انقطاع أو تصحيف أو علل في السند.

٥. **تعدد الرواة:** يعني عدم انفراد راو واحد برواية الحديث، سواء في طبقة الصحابة، أو في الطبقات الأخرى، باعتباره مقياسا يقوي الرواية، كما هو الحال بالنسبة للحديث المتواتر لفظا ومعنى، أو بالمعنى فقط.

وهذه الصفات يتفاعل بعضها مع بعض، وتتعاون لتحديد درجة الثقة في الراوي، وبالتالي في درجة الحديث المروي عن طريقه.

مقياس عدالة الراوي[1]:

يرى المحدثون بأن التعديل مقبول من غير ذكر سببه على المذهب الصحيح المشهور، لان أسبابه كثيرة يصعب حصرها. فذكر السبب يحوج المُعَدِّل إلي أن يقول لم يفعل كذا، لم يرتكب كذا، فعل كذا وكذا، فيُعدِّد جميع ما يُفسِّق بفعله أو بتركه.

وأما الجرح فإنه لا يُقبل إلا مفسَّرا مبين السبب، لأن الناس يختلفون فيما يجرح وما لا يجرح. فيطلق أحدهم الجرح بناء على أمر اعتقده جرحا، وليس بجرح في نفس الأمر. ومنها بعض الأمثلة التي ذكرها الخطيب للجرح وهي لا تصلح جارحا. ومنها عن شعبة أنه قيل له: لم تركت حديث فلان؟ فقال رأيته يركض على برذون (من الخيول غير العربية) فتركت حديثه. ويضيف ابن الصلاح "ولقائل أن يقول إنما يعتمد الناس في جرح الرواة ورد حديثهم على الكتب التي صنفها أئمة الحديث في الجرح والتعديل، وقلّ ما يتعرضون فيها لبيان السبب. بل يقتصرون

(١) الحاكم، معرفة ص١٤ - ١٦؛ ابن الصلاح ص٩٤ - ١١٤.

على مجرد قولهم: فلان ضعيف، وفلان ليس بشيء، ونحو ذلك، أو هذا حديث ضعيف، وهذا حديث غير ثابت، ونحو ذلك. واشتراط بيان السبب يفضي إلى رفض ذلك، وسد باب الجرح في الأغلب الأكثر. وجوابه: وإن اشترطناه، فالمعمول به في الواقع هو توقفنا عن قبول حديث من قالوا فيه مثل ذلك، قناعة بما قيل فيه. وأما من انزاحت عنه الريبة منهم، ببحث عن حاله أوجب الثقة وقبلنا حديثه، وفي الصحيحين وغيرهما أمثلة لذلك.

واختلفوا في ثبوت الجرح والتعديل بقول واحد، أو لا بد من اثنين. فمنهم من قال لا يثبت ذلك إلا باثنين، كما في الشهادات؛ ومنهم من قال يثبت بالواحد وهو المرجح، ما لم يعارضه أحد بأدلة قوية.

وإذا اجتمع في شخص جرح وتعديل فالجرح مقدم، لان المعدل يخبر عما ظهر من حاله، والجارح يخبر عن باطن خفي على المعدل. فإن كان عدد المعدلين أكثر فقد قيل التعديل أولى. ويقول ابن الصلاح أن الصحيح الذي عليه الجمهور هو أن الجرح أولى بذلك، وذلك لأنه ربما اطلع على شيء لم يطلعوا عليه، وذلك بشرط تساوي المعدل والجارح في العدالة. وعلى وجه العموم فإنه ينبغي عدم التسرع في ترجيح الجرح على التعديل، لا سيما إذا كان المعدلون يمثلون الأغلبية. وينبغي فحص درجة العدالة في كل من المعدلين والجارحين، وفحص نوع العلاقة بين الجارح والراوي، اعتمادا على الحديث في الشهود المستبعدين (الغارق في المحبة أو في البغض). هناك أهمية للأكثرية لترجيح الجرح أو التعديل فيما يخص الراوي المحدد، إذا كان الحكم عاما، أما إذا توفرت أدلة محددة، فينظر فيها ويتحقق منها. وفي حالة وجود أسباب للجرح يتم التأكد من سياقاتها فقد تكون ردة فعل أو حالة متأخرة طرأت على الراوي، لا تؤثر على مروياته السابقة، مثل حالة الخرف، والمرض. كما ينبغي مراعاة استقرار رأي المقوم للراوي، أي أن لا يكون متناقضا، مثل قوله في موضع: "ثقة" وفي أخرى "هالك"، أو "صدوق"، وفي أخرى "كذاب"...

واختلفوا في قبول رواية المبتدع الذي لا يكفر في بدعته. فمنهم من ردّ روايته مطلقا لأنه فاسق ببدعته، ومنهم من قبل رواية المبتدع، إذا لم يكن ممن يستحل

الكذب في نصرة مذهبه، سواء أكان داعية إلى بدعته أو لم يكن. وقال قوم تقبل رواياته إذا لم يكن داعية إلى بدعته. ولا تقبل إذا كان داعية. ويقول ابن الصلاح أن هذا هو مذهب الكثير أو الأكثر من العلماء.

والتائب من الكذب في حديث الناس وغيره من أسباب الفسق تُقبل روايته، وأما التائب من الكذب متعمدا في حديث رسول الله فلا تُقبل روايته، وإن تاب.

ومن أخذ على التحديث أجرا ففيه اختلاف. منع بعض أئمة الحديث من قبول روايته، وأجاز آخرون أخذ العوض على التحديث، وذلك باعتباره شبيها بأخذ الأجرة على تعليم القرآن[1].

ومن العبارات المستخدمة في تحديد درجة العدالة ما يلي:

١١	مشهور بالصدق والأمانة
	محله الصدق
	لا يصل في الصدق والأمانة مرتبة رواة الصحيح
	صالح الحديث
	صاحب رأي
	صدوق كثير الخطأ
	مستور لم تتحقق أهليته
	الفاسق بغير كذب
	متهم بالكذب
	أشهد أنه كذاب
	وكان والله يكذب (الرازي يصف راويا)
٠	الكذاب

(١) ابن الصلاح ص٩٤ - ١١٤.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن ألفاظ الوصف درجات متفاوتة، يمثل حدها الإيجابي الأعلى "مشهور بالصدق والأمانة" وما يعادلها، ويمثل حدها السلبي الأقصى "الكذاب"، كما في الشكل التالي:

:----------:----------:---------:----------:---------:

مشهور بالصدق والأمانة الكذاب

مقياس ضبط الراوي[1]:

ويعني الضبط دقة الراوي عند التحمل وفي حفظ ما تلقاه، وعند نقل ما يحفظ إلى الآخرين. والضبط قد يكون منحة طبيعية، مثل أن يكون ذكيا ويقظا، أي ليس مغفلا؛ وقد يكتسبها الإنسان ببذل الجهد والحرص، مثل أن لا يكون مهملا، أو متساهلا...

وإذا روى ثقة عن ثقة حديثا ورجع المروي عنه فنفاه فالمختار أنه، إن كان جازما بنفيه بأن قال: ما رويته، أو كذِب عليّ، أو نحو ذلك، فقد تعارض الجزمان والجاحد هو الأصل. ولكن لا يكون ذلك جرحا للمكذِّب، يوجب رد باقي حديثه. أما إذا قال المروي عنه لا أعرفه أو لا أذكره أو نحو ذلك، فذلك لا يوجب رد رواية الراوي عنه. ومن روى حديثا ثم نسيه لم يكن ذلك مسقطا للعمل به عند جمهور أهل الحديث والفقهاء. وذلك لأن المروي عنه مُعرّض للسهو والنسيان، والراوي عنه ثقة جازم فلا يُردّ بالاحتمال روايته.

ولا تُقبل رواية من عُرف بالتساهل في سماع الحديث أو إسماعه، ومثاله أن لا يبالي بالنوم في مجلس السماع، أو يُحدِّث من نسخة لا يحرص على مقابلته بالصحيح. ومن هذا القبيل من عُرِف بقبول التلقين في الحديث. ولا تقبل رواية من كثرت **الشواذ والمناكير** في حديثه. ومن غلط في حديث، وبُيّن له غلط حديثه، وأصر على روايته سقطت روايته ولم يُكتب عنه. ولا تقبل رواية من عُرف بكثرة السهو في روايته إذا لم يُحدِّث من أصل صحيح، فكل هذا يخرم بضبطه.

---

(١) ابن الصلاح ص٩٤ - ١١٤.

ويلاحظ أن من الحالات الاستثنائية حالة الاختلاط على الراوي بسبب خرفه، والحكم فيه أنه تُقبل رواياته قبل الاختلاط، ويرفض ما بعد الاختلاط، أو ما لم يُعلم بالتأكيد أنها من رواياته قبل الاختلاط أو بعده[١].

وبمراجعة عينة من ألفاظ الضبط، نجد ما يلي:

١٢	حافظ ومتقن
	أثبت من فلان
	يكتب حديثه
	فيه لين/ ليِّن الحديث
	ضعيف يعتبر به
	صدوق له أوهام
	في حفظه شيء
	غير حافظ
	رديء الحفظ
	الغافل عن الإتقان
	يأتي بأسانيد لا يتابع عليها
	مغفلا كثير الخطأ
٠	فاحش الغلط

وكما بدا واضحا أن ألفاظ التعبير عن درجة الضبط تتدرج بين حدين، يمثل طرفها الإيجابي الأعلى "حافظ ومتقن"، ويمثل طرفها السلبي الأسفل "فاحش الغلط"، كما في الشكل التالي:

:-------:--------:-------:-------:--------:-------:

حافظ ومتقن فاحش الغلط

(١) ابن الصلاح ص٣٥٢ - ٣٥٧.

ويلاحظ أنه كثيرا ما يُجمع مقياس العدالة والضبط، عند الجرح أو التعديل، في لفظ واحد مثل الثقة وما ينوب عنها. وفي الجدول التالي بعض الألفاظ المرتبة، من الحد الإيجابي الأعلى إلى الحد السلبي الأقصى.

١٣	ثقة ثقة
	ثقة
	روى الناس عنه
	فلان مقارب الحديث
	لا بأس به
	فلان ما أعلم به بأسا
	ليس بذاك القوي
	فلان وسط
	فلان مضطرب الحديث
	فلان فيه أو في حديثه ضعف
	فلان ضعيف الحديث
	فلان ليس بذاك
	فلان مجهول
	فلان لا شيء
٠	لا يحتج به

التكيف مع متطلبات العصر:

يقول ابن الصلاح الذي جاء في أواخر القرن السادس الهجري: أعرض الناس في هذه الأعصار المتأخرة عن اعتبار مجموع ما بينا من الشروط في رواة الحديث ومشايخه. فلم يتقيدوا بها في روايتهم، لتعذر الوفاء بذلك، وإن اعتمده السابقون. فهي شروط يوصى بها ويُحرّص عليها. ولهذا يُكتفي في أهلية الشيخ بكونه مسلما

بالغا عاقلا غير متظاهر بالفسق، والسخف، وغير متهم في ضبطه، لوجود سماعه مثبتا بخط غير متهم، وبروايته من أصل موافق لأصل شيخه[١].

ويضيف بأن البيهقي تساهل في هذه المسألة، في منتصف القرن الخامس، وتوسّع في السماع من بعض محدثي زمانه الذين لا يحفظون حديثهم، ولا يحسنون قراءته من كتبهم، ولا يعرفون ما يُقرأ عليهم بعد أن تكون القراءة عليهم من أصل سماعهم. واحتج البيهقي لتساهله بقوله أن الأحاديث التي قد صحّت أو وقفت بين الصحة والسقم قد دونت وكتبت في الجوامع التي جمعها أئمة الحديث، ولا يجوز أن يذهب شيء منها على جميعهم. فمن جاء اليوم بحديث لا يوجد عند جميعهم لم يقبل منه.

مقياس شخصية الراوي[٢]:

الرواة درجات، من حيث درجة توفر المعلومات وكفايتها للجرح أو التعديل. فمنهم من كنيته واسمه معلوم، ومنهم من يقتصر على كنيته، أو على قرابته لأحد المعروفين. ومن المعلومات المهمة: معرفة وفيات الرواة وتواريخ ميلادهم، ومقادير أعمارهم، وتوجهاتهم الفكرية وعباداتهم وأنشطتهم التعليمية أو الدعوية، وبعض مشايخه وتلاميذه... فهذه المعلومات تفيدنا، ليس في تعديلهم وجرحهم فحسب، ولكن في معرفة اتصال السند أو انقطاعه، مثل احتمال السماع واللقاء بين الراوي والمروي عنه. وقد ألّف كثير من علماء السلف مراجع تفي بهذه الحاجة، ولكنها تحتاج إلى التجميع والتنقيح، بالاعتماد على ما ورد في كتب التراجم أو الرجال المتفرق. وقد حظي معظمها بالدراسة، في كتب التراجم المتخصصة أو في التعليق على أسانيد متون السنة، سواء فيما يتعلق بالصحابة أو التابعين أو تابعي التابعين... ويقول الحاكم بأن المديني قد كتب ٢٦ مؤلفا في هذا المجال[٣]. وفي ما يلي سنتحدث عن درجات شخصية الراوي باختصار.

---

(١) ابن الصلاح ص٩٤ - ١١٤.

(٢) ابن الصلاح ص٣٤٣ - ٣٤٩.

(٣) الحاكم، معرفة ص١٦؛ ٢٢ - ٢٤، ٤١ - ٥١، ٧١؛ ابن الصلاح ص٢٨٧ - ٢٩٠.

الصحابة[١]:

الصحابي هو كل مسلم رأي رسول الله ﷺ وروى عنه شيئا، والغالب أنه يقع على من طالت صحبته للنبي، وكثرت مجالسته له على طريق التتبع له والأخذ عنه. والصحابة بأسرهم عدول، معدلون بنصوص الكتاب والسنة ورأي جمهور علماء المسلمين.

وهناك ملاحظة يجب التنبه إليها، وهي أن التعديل لا يندرج فيه الخطأ في الاجتهاد وما يترتب عليه من نتائج قد تكون وخيمة وعظيمة. فالهدف الجوهري للتعديل هو تحديد درجة احتمال الكذب المتعمد على النبي ﷺ وليست درجة الحكمة واتخاذ القرار الأصوب أو الصواب، وليست درجة احتمال اتخاذ القرار الخاطئ، بعد الإخلاص في الاجتهاد، الذي يثاب عليه المجتهد إن أخطأ أو أصاب[٢].

وهنا نلاحظ، أيضا، أنه لم يرد حديث حول درجات الضبط بين الصحابة، ومما لا شك فيه أنهم يتفاوتون. ولكن يمكن الافتراض بأن درجة الضبط مطردة مع درجة العدالة على وجه العموم. فالعدل لا يروي شيئا ما لم يكن متأكدا منه.

ويمكن اعتبار حفظة القرآن الكريم في المرتبة الأولى في الضبط، ولا سيما أعضاء اللجنة التي وثق فيها أبو بكر الصديق وعمر ابن الخطاب وسائر الصحابة لجمع القرآن الكريم، ولتوحيده.

وجعل الحاكم أبو عبد الله الصحابة في **اثنتي عشرة** طبقة، **ومنهم من زاد على ذلك**، واختلف في عدد طبقاتهم وأصنافهم. وكان النظر في ذلك إلي السبق بالإسلام، والهجرة، وشهود المشاهد الفاضلة مع رسول الله ﷺ. وهناك اتفاق على أن أفضلهم الخلفاء الراشدون الأربعة، ثم الستة الباقون إلي تمام العشرة، ثم

(١) الحاكم، معرفة ص٥٢ - ٥٣؛ ابن الصلاح ص٢٦٢ - ٢٧١.

(٢) انظر مثلا: وقعتي الجمل وصفين؛ صيني، منهج الأبحاث التاريخية، ما القرارات الأصوب في الفتنة الكبرى.

البدريون، ثم أصحاب أحد، ثم أهل بيعة الرضوان بالحديبية. ويقول ابن الصلاح وفي نص القران تفضيل السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، وهم الذين صلوا إلي القبلتين.

التابعيون[١]:

التابعي هو من صحب الصحابي، ويكفي فيه أن يسمع من الصحابي أو يلقاه. وقسم الحاكم أبو عبد الله **التابعين إلى خمس عشرة طبقة**، وجعل الذين رووا عن العشرة المبشرين بالجنة في أعلى درجة. ثم يتلوهم المخضرمون من التابعين الذين أدركوا الجاهلية وحياة رسول اللهﷺ وأسلموا، ولا صحبة لهم.

أجيال ما بعد التابعين:

أما الأجيال التالية للتابعين، فهناك طبقة الأكابر، من حيث السن أو في الطبقة، التي تميزهم عن الأصاغر[٢]. وطبقة الأصاغر مقارنة بالأكابر، والرواة المتشابهون في الاسم[٣]، ومن ورد ذكرهم بأسماء مختلفة[٤]، ومن لم يرو عنه إلا واحدا[٥]. وهناك من له توجهات خاصة، مثل تغليب الرأي على النقل، وأصحاب البدع والداعين إليها، أو المعروفون بالزندقة والمعادون للإسلام في الباطن[٦].

وهناك المجهولون، من غير الصحابة، تختلف درجات جهالتهم: أدناها ١) المجهول الذي جهلت عدالته الباطنة، وهو عدل في الظاهر ويسمى المستور، ويحتج بروايته. ٢) مجهول العدالة من حيث الظاهر والباطن، أو المجهول العين، أي من لم تعرفه العلماء، ومن لم يعرف حديثه إلا من جهة راو واحد. ولا تقبل

(١) ابن الصلاح ص٢٧١ - ٢٧٦.
(٢) ابن الصلاح ص٢٧٦ - ٢٧٨
(٣) ابن الصلاح ص٣٣٤ - ٣٣٥.
(٤) ابن الصلاح ص٢٩٠ - ٢٩٢.
(٥) ابن الصلاح ص٢٧٨ - ٢٩٠.
(٦) الحاكم، معرفة ص١٣٥ - ١٣٩.

رواياتهما. وإذا روى عدلان أو أكثر عن المجهول العين، مع تسميته ترتفع عنه الجهالة. وأما إذا روى عنه واحد ففيه اختلاف[١]. ولا يجزئ التعديل على الإبهام من غير تسمية المُعدَّل. وذلك لأنه قد يكون ثقة عنده، وغيره قد اطلع على جرحه بما هو جارح عنده[٢]. وهنا نلاحظ أن قياس العدالة تتفاعل مع قياس المعلومات الشخصية بصورة واضحة.

ومن أشكال الإبهام أن يرد بأنه "رجل وفعل كذا وكذا، أو أنه صحابي فعل كذا أو سأل، أو ماتت إحدى بنات النبي ﷺ". ومن المعلوم أن المبهم إذا لم يكن راويا أو راوية فلا يعنينا أمره، وإن اشترك في الأحداث المروية في المتن[٣].

درجات شخصية الراوي مختصرة:

	الدرجات
١٢	الصحابة، وهم بأسرهم عدول.
	وأفضلهم الخلفاء الراشدون الأربعة.
	ثم الستة الباقون إلى تمام العشرة.
	ثم البدريون.
	ثم أصحاب أحد.
	ثم أهل بيعة الرضوان بالحديبية. ويشمل السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار.
	يمكن الافتراض بأن درجة الضبط مضطردة مع درجة العدالة على وجه العموم. فيلحق حفظة القرآن بالمرتبة الأولى في الضبط.

(١) ابن الصلاح ص٩٤ - ١١٤؛ ٢٨١ - ٢٨٣.

(٢) ابن الصلاح ص٢٧٩ - ٢٨١.

(٣) ابن الصلاح ص٢٨٦.

	التابعي من صحب الصحابي.
	الذين رووا عن العشرة المبشرين بالجنة في أعلى درجة.
	المخضرمون من التابعين الذين أدركوا الجاهلية وحياة رسول الله وأسلموا ولا صحبة لهم.
	الأكابر، من حيث السن أو في الطبقة.
	الأصاغر، من حيث السن أو في الطبقة.
	الرواة المتشابهون في الاسم.
	من ورد ذكرهم بأسماء مختلفة.
	المستور الذي جهلت عدالته الباطنة وهو عدل في الظاهر.
	مجهول العدالة من حيث الظاهر والباطن جميعا.
١	المجهول العين، أي من لم يعرفه العلماء، ولم يرو حديثه إلا واحد.

وبهذا يتضح أن مقياس وضوح شخصية الراوي يتدرج من طبقة أفضل الصحابة، عند الحد الإيجابي الأعلى، وبين المجهول العين في الحد السلبي الأقصى، كما في الشكل التالي:

:--- -----:---------:---------:----------:--------:

أفضل طبقة من الصحابة المجهول العين

مقياس درجة اتصال السند:

يمكن ترتيب درجات اتصال السند، مع مراعاة الترجيح عند الاختلاف في التعريف، كما يلي:

المسند:

الحديث المسند، هو ما اتصل إسناده من راويه إلى منتهاه، وتم رفعه إلى النبي ﷺ. وهو الرأي الراجح الذي اعتمده أصحاب الصحيحين والأسانيد، وإن كان هناك من يقول بأنه يأتي متصلا أو منقطعا[١].

المتصل:

الحديث المتصل، عند الإطلاق، هو الذي اتصل إسناده فكان كل واحد من رواته قد سمعه ممن فوقه حتى ينتهي إلى منتهاه. ويقع على **المرفوع إلى النبي ﷺ والموقوف على الصحابة..**[٢].

وأما عند تقييده فهو يعني اتصال الراوي بمن روى عنه، ويعتبر الإسناد المعنعن، وهو الذي يقال فيه "فلان **عن** فلان"، أو "**أن** فلانا قال" من قبيل الإسناد المتصل، مع اشتراط ثبوت اللقاء، والمجالسة، والسماع، والمشاهدة، والسلامة من التدليس[٣]. وكل من ثبت له سماع أو لقاء مع إنسان، فحدّث عنه فحكمه السماع واللقاء، حتى يثبت أنه لم يسمع منه أو التقى به. ومن أمثلة ذلك قول الراوي قال فلان كذا وكذا، أو ذكر، أو فعل، أو حدّث، أو كان يقول كذا وكذا. فهو محمول ظاهرا على الاتصال، وأنه تلقى ذلك منه من غير واسطة بينهما، متى ثبت اللقاء. ويقول ابن الصلاح: اقتصر مسلم ابن الحجاج في مقدمة صحيحه، وقال أنه يكفي في ذلك أن يثبت كونهما في عصر واحد، وإن لم يأت في خبر أنهما اجتمعا أو تشافها. وفيما قاله مسلم نظر[٤].

---

(١) الحاكم، معرفة ص١٧ - ١٨؛ ابن الصلاح ص٣٩ - ٤٠، ٤١ - ٤٥.

(٢) ابن الصلاح ص٤٠.

(٣) ابن الصلاح ص٥٤ - ٦٥.

(٤) ابن الصلاح ص٥٤ - ٦٥.

المسلسل:

المسلسل من نعوت الأسانيد، وهو عبارة عن تتابع رجال الإسناد وتواردهم فيه واحدا بعد واحد، على صفة أو حالة واحدة. وينقسم إلى ما يكون صفة للرواية والتحمل، والي ما يكون صفة للرواة أو حالة لهم. ومثاله اللفظي تكرار العبارة نفسها بين الرواة من البداية إلى نهاية سلسلة الإسناد، مثل: "حدثنا فلان عن فلان"، أو "أخبرنا فلان"، أو "فلان عن فلان". ومثاله أيضا، إسناد حديث "اللهم اعني على شكرك وذكرك وحسن عبادتك" المتسلسل بقولهم "**إني أحبك فقل**" فقد ورد أن النبي ﷺ قال لمعاذ ذلك، ونقله معاذ بنفس الصيغة إلى من رواه عنه. ومثاله العملي، حديث "التشبيك باليد" وحديث "العد باليد" عند رواية الحديث الذي ورد فيه التشبيك أو العد باليد. وخيرها ما كان فيه دلالة على اتصال السماع وعدم التدليس[١].

المرفوع:

المرفوع ما أضيف إلى رسول الله ﷺ خاصة، ولا يقع مطلقه على غير ذلك. ومنه المتصل والمنقطع والمرسل ونحوها. وهو ما أخبر فيه الصحابي عن قول الرسول ﷺ أو فعله فهو خاص بالصحابة.

وهناك أقوال تجعل المرفوع يتداخل مع المسند والمتصل[٢]. ويبدو أن المرفوع يمكن اقتصاره على كونه مرفوعا إلى النبي ﷺ بصرف النظر عن توفر الشروط الأخرى للرواية.

ويندرج في المرفوع قول الصحابي: كنا نفعل كذا، أو كنا نقول كذا، إن أضافه إلى زمان رسول الله فهو من المرفوع. ومثاله: قول جابر "كنا نعزل والقرآن ينزل"[٣]،

(١) الحاكم، معرفة ص٢٩ - ٣٥؛ ابن الصلاح ص٢٤٨.

(٢) ابن الصلاح ص٤١ - ٤٥.

(٣) البخاري، صحيح ج٥: ١٩٩٨.

لأن ظاهر ذلك مشعر بأن رسول الله اطلع على ذلك، وأقرهم عليه بالسكوت. ومثاله قول الصحابي كنا لا نرى بأسا بكذا ورسول الله فينا، أو كان يقال كذا وكذا على عهده، أو كانوا يفعلون كذا وكذا في حياته. ومنها عن المغيرة ابن شعبة قال كان أصحاب رسول الله يقرعون بابه بالأظافير. ومنها قول الصحابي أمرنا بكذا أو نهينا عن كذا، لأن مطلق ذلك ينصرف إلى من إليه الأمر والنهي وهو رسول الله. وكذلك قول الصحابي من السنة كذا فالأصح أنه مسند مرفوع، لأن الظاهر أنه لا يريد به إلا سنة رسول الله ﷺ وما يجب اتباعه. وكذلك قول أنس، رضي الله عنه، أمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة. فكل ما سبق مرفوع معنى، وإن كان موقوفا لفظا[١].

ويندرج في ذلك **إخبار** الصحابي عن سبب نزول آية، مثل رواية جابر، رضي الله عنه، بأن اليهود كانت تقول من أتى امرأته من دبرها في قبلها جاء الولد أحول، فأنزل الله عز وجل ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُواْ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾[٢]. ومثلها أن يُبلِّغ الصحابي قولا للنبي، مثل: "...عن أبي هريرة عن النبي قال: "تقاتلون قوما صغار الأعين..." فهذا وأمثاله كناية عن رفع الصحابي الحديث إلى رسول الله ﷺ وحكم ذلك عند أهل العلم حكم المرفوع صريحا[٣].

ومثله عن عمار قال أتيت النبي ﷺ وهو يصلي فسلمت عليه فرد على السلام، فهو مسند موصول. وكذلك حديث نافع عن ابن عمر عن عمر أنه سأل النبي: "أينام أحدنا وهو جنب؟". وفي رواية أخرى، عن نافع عن ابن عمر أن عمر "قال يا رسول الله..." ومن الواضح أن الرواية الأولى تضاف في مسند ابن عمر، والثانية تضاف في مسند عمر ابن الخطاب[٤]. ومن المرفوع مرسل الصحابي، ومثاله ما يرويها ابن عباس وغيره من أحاديث الصحابة عن رسول الله، **ولم يسمعوه منه**، لأن ذلك في

(١) الحاكم، معرفة ص٢١؛ ابن الصلاح ص٤٢ - ٤٧.

(٢) سورة البقرة: ٢٢٣.

(٣) ابن الصلاح ص٤٢ - ٤٧.

(٤) ابن الصلاح ص٥٤ - ٦٥.

حكم الموصول المسند عن الصحابة، وجهالة الصحابي غير قادحة لأن الصحابة كلهم عدول[١].

المزيد في المتصل:

وهو أن يزيد راو في الإسناد المتصل، يتم اكتشافه بوجود رواية أخرى. وتعتبر الرواية معلولة بالإسناد الذي وردت فيها الزيادة[٢].

الإسناد العالي والنازل:

الإسناد العالي هو حصول الراوي على الحديث من أقصر سلسلة توصله إلى النبي ﷺ وعكسه النازل[٣].

المرسل:

المرسل هو حديث التابعي الذي لقي جماعة من الصحابة وجالسهم إذا قال: قال رسول الله، أي ما رواه المُحدِّث بأسانيد متصلة إلى التابعي، حيث يقول التابعي: قال النبيﷺ وعكسه المرفوع إلى النبي، حيث يتوسط الصحابي بينهما. والحديث الذي رواه بعض الثقات مرسلا وبعضهم متصلا اختلف أهل الحديث في إلحاقه بالموصول أو بالمرسل. وأكثر أصحاب الحديث يرون أنه **مرسل**، وبعضهم يقول بأن **الحكم للأكثر**، ويرى بعضهم أن **الحكم للأحفظ**. ومنهم من قال من أسند حديثا قد أرسله الحفاظ فإرسالهم له يقدح في مسنده، وفي عدالته وأهليته، ومنهم من قال الحكم لمن أسنده، إذا كان عدلا ضابطا[٤].

---

(١) ابن الصلاح، علوم ٤٧ - ٥١.

(٢) ابن الصلاح ص٢٥٩ - ٢٦٠.

(٣) الحاكم، معرفة ص٥ - ١٣؛ ابن الصلاح ص٢٣١ - ٢٣٨.

(٤) ابن الصلاح ص٤٧ - ٦٥.

المرسل الخفي:

عدم ثبوت السماع أو اللقاء بين الراوي والمروي عنه في المراسيل، وإن ثبتت معاصرته. ويُكتشف الراوي الساقط بوجود رواية أخرى. وهنا ترجح الرواية ذات الإسناد الأقوى[١].

التدليس:

ينقسم التدليس إلى قسمين: ١) تدليس الإسناد وهو أن يروي الراوي عمن لقيه ما لم يسمع منه، موهما أنه سمع منه، أو عمن عاصره ولم يلقه، موهما أنه قد لقيه وسمعه منه. ثم قد يكون بينهما واحد وقد يكون أكثر. وهو مكروه جدا ذمّه أكثر العلماء، وجعل فريق من أهل الحديث والفقهاء من يفعله مجروحا بذلك، وقالوا لا تُقبل روايته. ويرى ابن الصلاح أن ما رواه المدلس بلفظ محتم لم يُبيِّن فيه السماع والاتصال يختلف حكمه عن ما رواه بلفظ يدعي فيه الاتصال، نحو سمعت وحدثنا وأخبرنا. ٢) تدليس الشيوخ، وهو أن يروي عن شيخ حديثا سمعه منه فيسميه أو يكنيه أو ينسبه أو يصفه بما لا يعرف به، كي لا يعرف، فأمره أخف[٢].

المنقطع:

المنقطع هو انقطاع الإسناد فيه قبل الوصول إلى التابعي، مثل سقوط راو لم يسمع من الذي فوقه. والساقط غير مذكور، لا مُعيّنا ولا مبهما. ومثاله الإسناد الذي ذُكِر فيه بعض رواته بلفظ مبهم نحو: رجل أو شيخ أو غيرهما. وهنا نلاحظ أن مقياس شخصية الراوي يتفاعل بمقياس الاتصال ومقياس التعدد. ويرد عند بعض المحدثين باسم المعلق. وقيل أن المنقطع يشمل المرسل أيضا. والراجح المرسل في الغالب يستعمل للتابعي، وأما المنقطع فهو يستخدم لما دون التابعي[٣].

---

(١) ابن الصلاح ص٢٦٠ - ٢٦٢؛ العسقلاني، نخبة الفكر ج١: ٢٢٩.

(٢) الحاكم، معرفة ص١٠٣ - ١١١؛ ابن الصلاح ص٦٦ - ٦٨؛ العسقلاني، نزهة ص٢١٨.

(٣) الحاكم، معرفة ص٢٧ - ٢٨؛ ابن الصلاح ص٥١ - ٥٣.

المعضل

المعضل هو لقب لنوع خاص من المنقطع، أي كل معضل منقطع، وليس كل منقطع معضلا. فالمعضل هو الذي سقط من إسناده راويان أو أكثر[١].

الموقوف:

الموقوف عكس المرفوع، وهو ما يروي عن الصحابة، رضي الله عنهم، من أقوالهم وأفعالهم ونحوها فيوقف عليهم، ولا يتجاوز به إلى رسول اللهﷺ، ولا يُعدُّ من الأحاديث النبوية. ومنه ما يتصل الإسناد فيه إلى الصحابي فيكون من الموقوف الموصول. ومنه ما لا يتصل إسناده إلى الصحابي فيكون من الموقوف غير الموصول. ومثاله: كنا نفعل كذا أو كنا نقول كذا إن لم يضفه إلى زمان رسول الله. ومثاله تفسير الصحابي لآيات القرآن الكريم، إذا لم يضف إلى النبي ﷺ[٢].

المقطوع:

"الحديث" المقطوع هو ما جاء عن التابعين، موقوفا عليهم من أقوالهم وأفعالهم، أي الموقوف على التابعي، ولم يضف إلى النبيﷺ فهو ليس من السنة النبوية[٣].

الموضوع:

الموضوع هو المختلق المصنوع، والحديث الموضوع شر الأحاديث الضعيفة، ولا تحل روايته لأحد علم حاله، في أي معنى كان إلا مقرونا ببيان وضعه. بخلاف غيره من الأحاديث الضعيفة التي يحتمل صدقها في

(١) ابن الصلاح ص٤٧ - ٥١.

(٢) الحاكم، معرفة ص١٩ - ٢٠؛ ابن الصلاح ص٤١ - ٥١.

(٣) ابن الصلاح ص٤٢ - ٤٧.

الباطن حيث جاز روايتها في الترغيب والترهيب. ويعرف كون الحديث موضوعا بإقرار واضعه، أو بما يتنزل منزلة إقراره، أو بقرينة تكشف حال الراوي أو المتن[1].

درجات الاتصال مختصرة:

المسند	ما اتصل إسناده من راويه إلى الصحابي، ومرفوع إلى النبي.
المتصل	عند الإطلاق، هو الذي اتصل إسناده، سمعه كل رواته ممن فوقه إلى منتهاه فيشبه المسند. وعند تقييده يعني اتصال الراوي بمن روى عنه.
المسلسل	تتابع رجال الإسناد فيه، واحدا بعد واحد، باستخدام عبارة أو طريقة واحدة في الرواية من بداية الإسناد إلى نهايته.
المرفوع	ما أضيف إلى رسول الله خاصة، أي ما أخبر فيه الصحابي عن قول الرسول ﷺ، أو فعله أو تقريره.
المزيد في المتصل	ما زيد في سلسلة رواته راو، ليس منها.
الإسناد العالي والنازل	حصول الراوي على الحديث من أقصر سلسلة توصله إلى النبي ﷺ وعكسه النازل.
المرسل	حديث التابعي الذي لقي جماعة من الصحابة وجالسهم إذا قال: قال رسول الله.
المرسل الخفي	عدم ثبوت السماع أو اللقاء بين الراوي والمروي عنه في المراسيل.
المنقطع	انقطاع أو سقوط راو قبل الوصول إلى التابعي.
المعضل	نوع من المنقطع إذا سقط من إسناده راويان أو أكثر.

(١) ابن الصلاح ص٨٩ - ٩١.

التدليس	أن يروي الراوي عمن لقيه ما لم يسمع منه، أو عاصره ولم يلقه، أو أن يروي عن شيخ حديثا سمعه منه فيسميه أو يصفه بما لا يُعرف به.
الموقوف	الموقوف عكس المرفوع، وهو ما يُروى عن الصحابة، من أقوالهم وأفعالهم، ولا يُعدُّ من الأحاديث النبوية.
المقطوع	المقطوع هو أقوال التابعين وأفعالهم.
الموضوع	الحديث المختلق المصنوع.

مقياس التعدد:

المقصود بمقياس التعدد تعدد الرواة وتعدد الروايات. ويتميز هذا المقياس بالتفاعل مع بقية مقاييس السند فيؤثر على درجة الحديث. وقد استفاد منه أبو بكر الصديق وعمر وعلي رضي الله عنهم، حيث طلبوا شهوداً على روايات بعض الصحابة والصحابيات[1]. ففي حالة تعدد الرواة للحديث الواحد باللفظ أو باللفظ والمعنى الواحد وكثرتهم يسهم في قوة الحديث المروي. ويسهم التعدد في ترجيح رواية على غيرها بالنسبة للحديث الواحد، كما يسهم في اكتشاف خطأ بعض الروايات وذلك بالتفاعل مع مقياس العدالة والضبط (الثقة).

التعدد يقوي الرواية:

ومثال التعدد الذي يقوي الراوية: المتواتر، والمشهور، والعزيز.

المتواتر:

المتواتر هو نوع من المشهور الذي يذكره أهل الفقه وأصوله، بأنه الخبر الذي ينقله من يحصل العلم بصدقهم ضرورة، ولا بد في إسناده من اتصال. وهذا الشرط مطلوب في رواته من أوله إلى منتهاه. وبعبارة أخرى، هو

(١) الحاكم، معرفة ص١٥.

الحديث الذي توفر في رواته شروط الصحيح، مضافا إليه التعدد في جميع حلقات سلسلة الإسناد، ليؤكد مصداقية النص المحدد بمعناه، أو بمعناه ولفظه. والأخير هو أعلى النصوص مصداقية، ولا يقبل الشك، ولا يخضع لنقد المتن، وإن تضمنت أخبارا يعجز العقل عن فهمها أو تصورها. وهذه الصفة لا تتوفر إلا لآيات القرآن الكريم، وربما نص واحد من الحديث النبوي، وهو "من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار". ويقول البزار نقله نحوا من أربعين صحابيا، وقيل نقله اثنان وستون صحابيا، وفيهم العشرة المشهود لهم بالجنة[١].

وبالتأمل في عملية جمع المكتوب من القرآن الكريم في عهد أبي بكر الصديق وتوحيد نسخه في عهد عثمان ابن عفان، نجد أن نصوصه توفر لها شرط التواتر بقول أبي ابن كعب "أنهم جمعوا القرآن في مصاحف في خلافة أبي بكر رضي الله عنه، **فكان رجال يكتبون، ويملى عليهم أبي ابن كعب**. فلما انتهوا إلى هذه الآية من سورة براءة..."[٢] ويؤكد التواتر، أيضا، قول زيد في إحدى الروايات المشهورة "لما **نسخنا** الصحف في المصاحف فقدت آية من سورة الأحزاب (أي مكتوبة)، **كنت أسمع** رسول الله ﷺ يقرؤها، لم أجدها مع أحد إلا مع خزيمة الأنصاري الذي جعل رسول الله ﷺ شهادته شهادة رجلين من المؤمنين ﴿رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ﴾"[٣]. وهذا يعني أن زيدا وكعبا يذكران الآيات التي لم توجد مكتوبة إلا عند صحابي واحد. وهذه الحقيقة تنبه إلى أن فقدان آية مكتوبة أو نسخة كاملة من القرآن الكريم لا يطعن في مصداقية نسبة القرآن الكريم إلى الله الذي وعد بحفظه.

المشهور:

هو الحديث الذي يتعدد ويكثر رواته في بعض حلقات سلسلة الإسناد.

(١) صيني، منهج الأبحاث الشرعية، مصادر الشريعة.

(٢) صيني، منهج أبحاث المفسرين، الفصل الثاني.

(٣) البخاري ج٤: ١٧٩٤ – ١٧٩٥، ج٦: ٢٦٢٩؛ أحمد ج٥: ١١٢، ١٨٨؛ ابن الصلاح ص٢٣٨ – ٢٤٣.

فالمشهور هو الحديث الذي انفرد الراوي به، ثم روى عنه جماعة. وينقسم المشهور إلى صحيح كقولهﷺ. "إنما الأعمال بالنيات" وأمثاله، وإلى غير صحيح كحديث "طلب العلم فريضة على كل مسلم". وينقسم من وجه آخر إلى ما هو مشهور بين أهل الحديث والفقه، وإلى ما هو مشهور بين أهل الحديث خاصة[١].

العزيز:

الغريب من الحديث هو الذي انفرد الراوي به، ثم روى عنه الرجلان والثلاثة.

الآحاد:

مصطلح الآحاد عند كثير من علماء الحديث يقابل المتواتر، يقول أحدهم..."لأن النقل لا يخلو إما أن يكون تواترا أو آحادا"؛ ويقول آخر"وأما أخبار الآحاد فخبر الواحد كل ما لم ينته إلى التواتر"[٢]. وبعبارة أخرى، يقول هذا التقسيم بأن الأحاديث النبوية هي إما من المتواتر أو أنها من الآحاد. وإذا علمنا بأن التواتر هو تعدد الرواة في جميع حلقات سلسلة الإسناد، فهذا يعني أن انفراد الصحابي أو أي راو في السلسلة بحديث يعتبر ذلك الحديث آحاديا. وهنا يصدق القول بأن معظم السنة آحادي، إلا إذا أخرجنا طبقة الصحابة من هذا التصنيف، حسب بعض الأقوال. ويقول العسقلاني، قد يكون الآحادي مقبولا: مثل: الصحيح لذاته (يتكون إسناده من سلسلة من الثقات) ولغيره (تتضافر أسانيد متعددة لا تصل إلى درجة الصحيح على إثباته)، والحسن لذاته ولغيره (تتضافر أسانيد متعددة، لا تصل إلى درجة الحسن على إثباته). وقد يكون مردودا[٣].

---

(١) الحاكم، معرفة ص٩٢ - ٩٣؛ ابن الصلاح ص٢٣٨ - ٢٤٣.

(٢) الأبري، العمدة من الفوائد ج٢: ٥٠٤؛ ابن جماعة المنهل ج١: ٣٢؛ ابن الصلاح ج١ ص٢٧٧؛ السخاوي، شرح نخبة ج١: ١٩١.

(٣) الغاية فى شرح الهداية ج١: ١٤٢؛ العسقلاني، نزهة النظر، تحقيق الرحيلي ص٥٥ - ٦٨.

فهل يعني هذا أن رفض الفقيه الاحتجاج بالآحاد هو رفض لمعظم الشريعة الإسلامية؟ **وهنا تبدو الحاجة إلى ضرورة تجاهل هذا التقسيم الثنائي**، واعتماد مقياس التعدد المتدرج، والذي يتفاعل مع المقاييس الأخرى، ولا سيما مقياس العدالة والضبط.

الغريب:

يقول ابن الصلاح الغريب هو الحديث الذي إذا انفرد به الراوي عن الثقات، مثل الزهري وشبهه ممن يُجمع حديثه، سُمّي غريبا. وليس كل ما يعد من أنواع الأفراد غريبا. وينقسم الغريب إلى: ١) صحيح كالأفراد المخرجة في الصحيح، ٢) إلي غير صحيح، وذلك هو الغالب على الغرائب. فهي مناكير وعامتها عن الضعفاء. وينقسم الغريب إلى: ١) ما هو غريب متنا وإسنادا وهو الحديث الذي تفرد برواية متنه راو واحد. ٢) ما هو غريب إسنادا، لا متنا كالحديث الذي متنه معروف مروي عن جماعة من الصحابة، وتفرّد بعضهم بروايته عن صحابي آخر كان غريبا، من ذلك الوجه. وإذا اشتهر الحديث الفرد عمّن تفرد به فرواه عنه عدد كثيرون، فإنه يصبح غريبا متنا وليس إسنادا، وإن كان في أحد طرفي الإسناد هو غريب، ولكنه في طرفه الآخر يعدُّ مشهورا. ومثاله حديث "إنما الأعمال بالنيات" وسائر الغرائب التي اشتملت عليها التصانيف المشتهرة[1].

التعدد يرجِّح بالتفاعل مع درجة الثقة:

يتفاعل مقياس التعدد مع مقياس العدالة والضبط، أي الثقة في الراوي فيسهم أيضا في ترجيح رواية عن رواية أخرى. ومثاله: الأفراد، الشاذ، والمنكر.

الأفراد:

هو الحديث الذي ينفرد بروايته راو واحد، وينقسم إلى قسمين: ١) ما هو فرد مطلقا، أي ما ينفرد به واحد عن كل أحد. ٢) ما هو فرد بالنسبة إلى جهة خاصة،

(١) الحاكم، معرفة ص٩٤ - ٩٥؛ ابن الصلاح ص٢٤٣ - ٢٤٥.

ومثاله ما ينفرد به ثقة عن كل ثقة. ومثاله ما يقال فيه: هذا حديث تفرد به أهل مكة أو أهل الشام أو أهل الكوفة عن غيرهم، أو لم يروه عن فلان غير فلان، وإن كان مرويا من وجوه عن غير فلان، أو تفرد به البصريون عن المدنيين.. ويقول ابن الصلاح ليس في شيء من هذا ما يقتضي الحكم بضعف الحديث، إلا أن يطلق قائل قوله تفرد به أهل مكة أو تفرد به البصريون عن المدنيين أو نحو ذلك، على ما لم يروه إلا واحد من أهل مكة أو واحد من البصريين[١]. ومن الأفراد ما يعد شاذا، ومنه ما يعد منكرا.

الشاذ[٢]:

هناك اختلاف في تعريف الشاذ، ولكن الرأي الذي يرجحه ابن الصلاح هو أن الشاذ نوع من الأفراد، يخالف راويه من هو أولى منه بالحفظ لذلك وأضبط. والشاذ أيضا الراوي المنفرد بروايته، دون معارض، فإن كان عدلا حافظا موثوقا بإتقانه وضبطه قُبِل ما انفرد به، ولم يقدح الانفراد فيه. وإن لم يكن ممن يوثق بحفظه وإتقانه لذلك الذي انفرد به كان انفراده به خارما له مزحزحا له عن حيِّز الصحيح. وإذا كانت حالته وسطا فيندرج في الضعيف، وإذا كان ضعيفا فيترك[٣].

المنكر:

هو، أيضا، نوع من الأفراد، يقول ابن الصلاح بأنه الحديث الذي ينفرد به الرجل ولا يُعرَف متنه من غير روايته لا من الوجه الذي رواه (ليس له متابع) ولا من وجه آخر (ليس له شاهد)، وحكمه النظر في درجة الثقة في المنفرد. وينقسم إلى قسمين: ١) الثقة المخالف لما رواه الثقات، ٢) الراوي الذي تقصر درجة الثقة فيه عن الدرجة التي يحتمل معها تفرده[٤]. ويعلق نور الدين عتر بأن الرأي السائد هو

(١) الحاكم، معرفة ص٩٦ - ١٠٢؛ ابن الصلاح ص٨٠ - ٨١.

(٢) ابن الصلاح، ص٦٨ - ٧٤.

(٣) الحاكم، معرفة ص١١٩؛ ابن الصلاح ص٦٨ - ٧١.

(٤) ابن الصلاح ٧١ - ٧٤.

التفريق بين الشاذ والمنكر، وأن الشاذ هو ما رواه الثقة مخالفا لمن هو أرجح منه، ويقابلها كلمة "المحفوظ". وأما المنكر فهو ما رواه الراوي الضعيف مخالفا للثقات[١].

الاعتبار:

هو البحث عن أصل للحديث الذي يتفرد به راو واحد، وذلك بطرق، منها البحث عن راو آخر يروى الرواية عن الصحابي نفسه؛ ومنها البحث عن رواية للمتن نفسه من رواية صحابي آخر. ومثاله: أن يروي حماد ابن سلمة حديثا، عن شيخه أيوب، لم يروه عنه غيره، عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي. فينظر هل روى ذلك ثقة غير أيوب عن ابن سيرين، وإن لم يوجد، فهل رواه ثقة غير ابن سيرين عن أبي هريرة؟ وهو "المتابعة". أو هل رواه عن صحابي غير أبي هريرة رواه عن النبي؟ فأي ذلك وجد يعلم به أن للحديث أصلا يرجع إليه. وإن رُوِي حديث آخر بمعناه فيسمى "الشاهد". وإذا تحقق فيه التفرد المطلق فهو ينقسم إلى: مردود منكر، وغير مردود، بحسب قوة الثقة في الراوي[٢]. وهنا نلاحظ أن التعدد يسهم في الكشف عن مصداقية الرواية وكون لها أصل.

المتابع:

المتابعة، كما سبق بيانها، هي **الرواية** التي تسند الحديث الذي ينفرد به أحد الرواة بسند آخر ينتهي إلى الصحابي نفسه أو صحابي آخر.

الشاهد:

الشاهد هو **الحديث** الذي يأتي بمعنى الرواية التي انفرد بها أحد الرواة بسند ينتهي إلى صحابي آخر.

---

(١) عتر، محقق علوم الحديث لابن الصلاح ص٧٢ - ٧٣.

(٢) ابن الصلاح ص٧٤ - ٧٦.

التعدد يكشف الخطأ:

ومثال التعدد الذي يكشف الخطأ في السند أو المتن، بتوفير رواية أخرى: المقلوب، والمصحف، والمعلل.

المقلوب:

هو جعل متن هذا الإسناد لإسناد آخر، وإسناد هذا المتن لمتن آخر[١].

المصحف:

هو الحديث الذي تم فيه استبدال اسم راو باسم آخر، ومن أمثلته: تغيير ابن مراجم إلى ابن مزاحم، وخالد ابن علقمة إلى مالك ابن عرفطة، والربيع ابن سبرة إلى سبرة ابن الربيع، وعبد الملك ابن قريب إلى عبد العزيز ابن قرير، وبكيرا إلى أكيلا[٢].

المعلل:

يسميه البعض المعلول. فالحديث المعلل هو الحديث الذي اطُّلِع فيه على علة تقدح في صحته مع أن ظاهره السلامة من حيث الإسناد. فقد يتطرق ذلك إلى الإسناد الذي رجاله ثقات يجمعون شروط الصحة بصفة عامة. وقد تقع في إسناد الحديث، وهو الأكثر، وما يقع في الإسناد قد يقدح في صحة الإسناد والمتن جميعا. كما في التعليل بالإرسال والوقف.

ويستعان على إدراكها بتفرد الراوي بروايته، وبمخالفة غيره له مع قرائن تنضم إلى ذلك تنبه العارف بهذا الشأن. فقد يكون إرسالا في الموصول، أو وقفا في

(١) ابن الصلاح ص٩١ - ٩٤.

(٢) الحاكم، معرفة ص١٤٩ - ١٥١؛ ابن الصلاح ص٢٥٢ - ٢٥٦، ٢٤٣ - ٢٤٥.

المرفوع، أو دخول حديث في حديث، أو وهم واهم بغير ذلك. فيغلب على ظن الباحث ذلك فيحكم به أو يتردد فيتوقف فيه. وكل ذلك مانع من الحكم بصحته. وكثيرا ما يعللون الموصول بالمرسل مثل أن يجيء الحديث بإسناد موصول، ويجيء أيضا بإسناد منقطع، لكن أقوى من إسناد الموصول. فمن المعلول الرواية التي لم يثبت للراوي سماعا ممن يروي عنه، ومنها الخطأ في الإسناد، واستبدال بعض الأسماء ببعض، ورفع الحديث إلى النبي بمن عاصر النبيﷺ ولم يسمع منه أو رآه. و قال الخطيب أبو بكر إن السبيل إلى معرفة علة الحديث هو أن **يجمع بين طرقه وينظر في اختلاف رواته** ويعتبر في درجات ضبطهم.

وقد يقدح في صحة الإسناد خاصة من غير قدح في صحة المتن فمن أمثلة ما وقعت العلة في إسناده من غير قدح في المتن ما رواه الثقة يعلى ابن عبيد عن سفيان الثوري عن عمرو ابن دينار عن ابن عمر عن النبيﷺ قال "البيعان بالخيار" فهذا إسناد متصل بنقل العدل عن العدل، وهو معلل غير صحيح، **والمتن على كل حال صحيح** برواية أخرى. وجاءت الأخرى لتؤكد أن الراوي عن ابن عمر هو عبد الله ابن دينار، وليس عمرو ابن دينار، وإن كان كلاهما ثقة. **ومثال العلة في المتن** الرواية التي تصرح بنفي قراءة بسم الله الرحمن الرحيم. وهو فهم لحديث رواه كثير يقول: "فكانوا يستفتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين"، من غير تعرض لذكر البسملة. ومن أسباب العلة الجرح بالكذب والغفلة وسوء الحفظ ونحو ذلك[1].

وقد تقع العلة في متن الحديث، مثل تجريد النص من السياق، أو التعدد في الروايات مع وجود الاختلافات التي لا يمكن الجمع بينها، وقد تقع بسب الزيادات المعارضة للكتاب والسنة والفطرة والحس أو بعضها، في بعض روايات الحديث.

(١) الحاكم، معرفة ص٥٩، ١١٢ - ١١٨؛ ابن الصلاح ص٨١ - ٨٤.

درجات التعدد مختصرة:

التعدد الذي يقوي الحديث:

متواتر لفظ ومعنى	هو الخبر المتصل الذي يتعدد رواته في جميع حلقات الإسناد ممن تتوفر فيهم شروط الصحيح، ولم يتدخل فيه الإنسان باختيار المتن أو بالتعبير عن المعنى.
متواتر بالمعنى	هو الخبر المتصل الذي يتعدد رواته في جميع حلقات الإسناد ممن تتوفر فيهم شروط الصحيح، وقد يتدخل الإنسان فيه بالتعبير عن المعنى.
الآحاد	انفرد بالحديث واحد في أي حلقة من حلقات السلسلة، ويستثني بعضهم حلقة الصحابة، أي يشمل المشهور، والعزيز، والغريب.
المشهور	هو الحديث الذي يتعدد ويكثر رواته في بعض حلقات سلسلة الإسناد، وينفرد في أخرى، ومنه الصحيح، ومنه غير الصحيح.
العزيز	هو الحديث الغريب ينفرد به راو، ويرويه اثنان أو أكثر.
الغريب	هو الذي انفرد به الراوي عن الثقات، من حيث المتن أو السند.

التعدد الذي يتفاعل مع مقاييس أخرى ويرجح إحدى الروايات:

الأفراد	ما ينفرد به واحد عن جميع الآخرين، أو عن مجموعة، مثل الكوفيين.
الشاذ	هو الذي يرويه الثقة فيخالف فيه من هم أوثق منه.
المنكر	الذي يرويه الضعيف مخالفا الثقات.
المتابعة	الرواية بإسناد مختلف للرواية التي ينفرد به أحد الرواة.
الشاهد	الحديث الذي يرد عن صحابي يشهد بالمعنى للرواية التي انفرد بها أحد الرواة لحديث عن صحابي آخر.

التعدد الذي يسهم في الكشف عن الخطأ:

المقلوب	المقلوب هو جعل متن هذا الإسناد لإسناد آخر، وإسناد هذا المتن لمتن آخر.
المصحف	تحريف اسم راو في السند، أو تحريف كلمة في المتن.
المعلل	الحديث الذي فيه علة في سنده أو متنه، تقدح في صحته مع أنه في الظاهر سليم.

تمارين الفصل الرابع: نقد السند:

عند أداء التمارين يلاحظ ضرورة توثيق المعلومات المستخدمة بالجزء والصفحة ومعلومات النشر كاملة.

١. ما هي المقاييس الرئيسة التي يعتمد عليها مقياس نقد السند؟ تحدث باختصار عن كل واحد منها.
٢. يندرج تحت مقياس عدالة الراوي عدد من المصطلحات التي وضعها علماء السلف. أورد ثلاثا منها، وتحدث عنها، مع ضرب الأمثلة اللازمة.
٣. يندرج تحت مقياس ضبط الراوي عدد من المصطلحات التي وضعها علماء السلف. أورد ثلاثا منها، وتحدث عنها، مع ضرب الأمثلة اللازمة.
٤. يندرج تحت مقياس شخصية الراوي عدد من الطبقات التي وضعها علماء السلف. تحدث عن ثلاث منها باختصار، مع ضرب الأمثلة اللازمة.
٥. يندرج تحت مقياس اتصال السند عدد من المصطلحات التي وضعها علماء السلف. أورد ثلاثا منها، وتحدث عنها، مع ضرب الأمثلة اللازمة.
٦. يقوم مقياس التعدد بعدد من الوظائف. تحدث عن ثلاث منها، مع ضرب الأمثلة اللازمة.

الفصل الخامس

طبيعة كتب التراجم

إن من يستعرض الجهود التراكمية لعلماء السلف، يشعر بتقصير معظم الجهود المتأخرة التي تقتصر على ترديد جهود السابقين واستنساخها، وأحيانا بشيء من التوضيحات والشروحات والتوثيق والترجمات المختصرة. صحيح هناك جهود فيها ابتكار، ولكن مساهمتها في تطوير الجوانب التي تحتاج إلى التطوير، فمحدودة. فقد حرص علماء السلف على استكمال الأعمال الناقصة، وتصفية الجهود السابقة مما بها من أخطاء طبيعية، في ظل الوسائل المتوفرة في الأزمان الماضية. ولهذا اتسمت جهودهم، مع ضعف وسائل البحث العلمي، مثل ندرة نسخ الجهود السابقة، وصعوبة الحصول عليها، بأنها تراكمية. فأسهمت في حركة التطوير المستمرة، سواء لتوفير المادة العلمية الأساسية، أو لتصفيتها، أو لاستقراء الحقائق العامة (القواعد العامة) لتيسير مهمة التنقيح للمصداقية والحفاظ عليها، وللاستفادة من منتجاتها النهائية.

وإن المسلم لا يملك إلا أن يقف منبهرا أمام تلك الجهود التراكمية المخلصة المضنية. ويكفي أن نقرأ مقدمات بعض جهودهم، أو عناوين بعض جهودهم لندرك أن جهودهم كانت حريصة على التطوير. انظر كمثال مقدمة "النهاية في غريب الحديث والأثر"[1] و"الإصابة في تمييز الصحابة"[2]، وانظر مثلا "الكمال في أسماء الرجال"، وتطويراته تحت عناوين، مثل: تهذيب الكمال، وتذهيب التهذيب، وتهذيب التهذيب، وخلاصة تذهيب تهذيب الكمال...[3].

---

(١) ابن الأثير، النهاية في غريب.

(٢) العسقلاني، الإصابة.

(٣) المقدسي، المزي، الذهبي، العسقلاني، الخزرجي.

ومن المعلوم أن تقدير درجة مصداقية الحديث أو الرواية المحددة إنما هو مبني على درجة الثقة في الرواة، ودرجة الثقة مبنية على محتويات كتب تراجم الرواة. ومن يستعرض عينة منها يجد درجات متفاوتة جدا، من حيث نوع المحتوى، وكميتها، وذلك إضافة إلى التكرارات الملحوظة، وتنوع التنظيم والترتيب... وهناك معلومات مختلف عليها، ودرجات ثقة مختلفة يصل بعضها إلى درجة التعارض. وهناك اختلاف في أجزاء من اسم الراوي وتاريخ ميلاده وتاريخ وفاته، وإن كانت في حدود السنوات. وقد يقتصر المؤلف على التعريف بالراوي دون بيان درجة الثقة فيه. وهي عوامل تجعل مهمة الاستفادة منها للتعرف على شخصية الراوي ودرجة الثقة فيه عملية مضنية، وإن أسهم تفريغ هذه الكتب في ملفات إلكترونية في تيسير عملية الاستفادة منها إلى درجة كبيرة.

فبعض هذه الكتب تقتصر على بيان اسمه الثلاثي، وأحيانا تضيف كنيته واسمه الآخر، إن كان له أكثر من اسم. صحيح أن بعض تراجم الرواة مربوطة بأحاديث محددة أو بموضوعات، ولكنها نادرة. ومع هذا فقد بذلت قلة من المتخصصين جهودا ملحوظة في التحقق من مصداقية الحديث، مثل جهود الألباني والأرنؤوط، ومعروف وغيرهم[١].

بيد أن الحاجة لا تزال مُلحَّة إلى تطوير كتب التراجم أو هذا الجانب من علم الحديث. ومن هذه الأمور التحقق من هويات الرواة، وحصر المتفرق، وإضافة النواقص، والتحقق من دقة المعلومات الواردة عن الرواة في هذه الكتب المتفرقة، ثم جمعها في مصنف واحد. وعملية ربط ترجمة الراوي بالأحاديث التي رواها ذات أهمية، ولا تغني الإشارة بأنه أحد رواة صحيح البخاري أو مسلم... فالمتوقع ربط جزء من الحديث أو برقم مميز له بالراوي، ولا يتم ذلك إلا باستقصاء جميع المراجع المتوفرة حول الرواة، سواء أكانت مصنفات مخصصة لبعض كتب السنة أو عامة.

---

(١) الألباني، مجموعة الأحاديث الصحيحة، والضعيفة، وتحقيق جامع الأصول لأحاديث الرسول...

لقد أسهمت برامج الحاسب الآلي وخدماته اللانهائية في تيسير مهمة استخراج الأحاديث المطلوبة، وحصرها، والانتقاء منها، والحصول على درجة مصداقيتها. كما أسهمت في تيسير الوصول إلى المعلومات المتوفرة عن الرواة الواضحة أسماؤهم في أسانيد الأحاديث النبوية. وبعبارة أخرى، فقد وفّر "ولد الخواجة" الوسائل الضخمة التي تُيسّر مهمة الحصر، والتجميع، ومهمة الوصول إلى النصوص المحددة ودرجات الثقة في كثير منها.

ومما يستحق التقدير أن بعض المؤسسات الخاصة قد بادرت إلى الاستفادة من برامج الحاسب الآلي لخدمة الحديث النبوي. ومن هذه الجهود ما بذله الجامع الكبير للتراث الإسلامي والعربي، والموسوعة الشاملة، وإسلام ويب... ويمكن الدخول على "قوقل" وكتابة عبارة "مواقع تخريج الأحاديث النبوية" فتظهر لك مواقع متعددة، ذات مستويات مختلفة من يسر الاستعمال والإتقان، وإن كان تركيزها على درجة الثقة في الحديث، وليس على درجة الثقة في الراوي.

ومما يبشر بالخير أن كلية الحديث الشريف بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة أنشأت معملا متطورا به ٤١ جهاز حاسب آلي، لخدمة السنة ولتدريسها بأحدث الوسائل، تم افتتاحه في ١٧/ ٧/ ١٤٣٨هـ. وهي مبادرة تليق بمهمة الجامعة، وبموقعها في العالم الإسلامي.

المعلومات المتفرقة عن الراوي:

لبيان طبيعة المعلومات المتوفرة في كتب التراجم سيتم الاقتصار على صنفين من الرواة: الصحابة، وغيرهم. وفي الفصل السادس سيتم أيضا عرض نماذج من التراجم المختصرة، أثناء عرض خطوات البحث. ونلاحظ هنا أن المعلومات عن الصحابة وعن الرواة الآخرين متفرقة في مصادر عديدة، تتنوع المعلومات فيها، وتتفاوت من حيث الكمية، ومن حيث نوع المضمون، وقد تتعارض. وهذا يعني ضرورة تنفيذ دراسات تعمل على حصرها وتنقيحها وتجميعها في مصادر أو مصدر واحد مُوحّد، ييسر على المستفيد من هذه المعلومات الاستعانة بها.

الصحابة:

هناك كتب متعددة تتحدث عن الصحابة، وتتضمن معلومات مكررة، أو متفردة، وعلى بعضها ملاحظات، أي تحتاج إلى التحقق والتصفية. يقول العسقلاني، في مقدمة كتابه الإصابة في تمييز الصحابة، أن أول من كتب في الموضوع البخاري، وتلاه عدد من المؤلفين: "... إلى أن كان في أوائل القرن السابع، فجمع عز الدين ابن الأثير كتابا حافلا سماه "أسد الغابة "، جمع فيه كثيرا من التصانيف المتقدمة، إلا أنه تبع من قبله. فخلط من ليس صحابيا بهم، وأغفل كثيرا من التنبيه على كثير من الأوهام الواقعة في كتبهم. ثم جرّد الأسماء التي في كتابه، مع زيادات عليها، الحافظ أبو عبد الله الذهبي، وعلّم لمن ذُكِر غلطا ولمن لا تصح صحبته؛ ولم يستوعب ذلك ولا قارب. وقد وقع لي بالتتبع كثير من الأسماء التي ليست في كتابه، ولا أصله على شرطهما؛ فجمعت كتابا كبيرا في ذلك ميزت فيه الصحابة من غيرهم. ومع ذلك فلم يحصل لنا من ذلك جميعا الوقوف على **العُشر** من أسامي الصحابة، بالنسبة إلى ما جاء عن أبي زرعة الرازي الذي قال: توفي النبيﷺ ومن رآه وسمع منه زيادة على مائة ألف إنسان من رجل وامرأة، كلهم قد روى عنه سماعا أو رؤية.

ويضيف العسقلاني بأن أسد الغابة يضم حوالي سبعة آلاف وخمسمائة نفسا، وأن سبب خفاء أسماء البقية أن أكثرهم أعراب، وأكثرهم حضروا حجة الوداع. وقد كثر سؤال جماعة من الإخوان في تبييضه، فاستخرت الله تعالى في ذلك، **ورتبته على أربعة أقسام في كل حرف منه**": **فالقسم الأول** - فيمن وردت صحبته بطريق الرواية عنه أو عن غيره، سواء كانت الطريق صحيحة أو حسنة أو ضعيفة، أو وقع ذكره بما يدل على الصحبة بأي طريق كان. و**القسم الثاني** - من ذُكِر في الصحابة من الأطفال الذين ولدوا في عهد النبيﷺ لبعض الصحابة من النساء والرجال، ممن ماتﷺ وهو في دون سن التمييز. **والقسم الثالث** - فيمن ذُكِر في الكتب المذكورة من المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، ولم يرد في خبر قط أنهم اجتمعوا بالنبي ﷺ ولا رأوه، سواء أسلموا في حياته أم لا. وهؤلاء ليسوا أصحابه

باتفاق أهل العلم. **والقسم الرابع** - فيمن ذُكِر في الكتب المذكورة على سبيل الوهم والغلط[١].

ومن المراجع التي تحدثت عن الصحابة ما يلي:

رقم	المرجع	عددهم	الوفاة هـ
١	معجم الصحابة للبغوي.	٢٢٣٣	٣١٧
٢	معجم الصحابة لابن قانع	١٢٢٦	٣٥١
٣	أسد الغابة لابن الأثير.	٧٦٩٦	٣٦٠
٤	أسماء من يعرف بكنيته للأزدي	٢٠٠	٣٧٤
٥	معرفة أسامي أرداف النبي لابن منده	٢٩	٣٩٥
٦	معرفة الصحابة للأصبهاني	٤٢٣٥	٤٣٠
٧	الإصابة في تمييز الصحابة للعسقلاني	١٢٣٠٤	٨٥٢
٨	ريح النسرين فيمن عاش من الصحابة مائة وعشرين للسيوطي	١٩	٩١١

فهناك حاجة واضحة إلى تنفيذ دراسات تقوم بحصر الصحابة، وتجميع المعلومات الخاصة بكل صحابي، والرواة من بعدهم، وتنقيحها، ليسهل استخدامها في عملية التحقق من الروايات المنسوبة إليهم. ومما يؤكد هذه الحاجة التأمل في عينة مما ورد عن الصحابي النعمان ابن بشير، والراوي إسرائيل بن يونس.

ترجمة الصحابي:

١. **النعمان** ابن بشير ابن سعد الخزرجي الأمير أبو عبد الله روى عنه عروة وأبو قلابة وسماك. وولي حمص ليزيد، وقتل في آخر سنة ٦٤ ع (الذهبي، الكاشف ج٢: ٣٢٢).

(١) العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة ج١: ٢ - ٥.

٢. **النعمان** ابن بشير ابن سعد ابن ثعلبة الأنصاري الخزرجي له ولأبويه صحبة. ثم سكن الشام، ثم ولي إمرة الكوفة، ثم قتل بحمص سنة خمس وستين، وله أربع وستون سنة. (العسقلاني، تقريب التهذيب ج١: ٥٦٣).

٣. **النعمان** ابن بشير ابن سعد ابن ثعلبة ابن جلاس ابن زيد ابن مالك ابن ثعلبة ابن كعب ابن الخزرج الأنصاري الخزرجي، أبو عبد الله المدني. له ولأبويه صحبة وأمه عمرة بنت رواحة. روى عن النبيﷺ وعن خاله عبد الله بن رواحة وعمر وعائشة. وروى عنه ابنه محمد ومولاه حبيب بن سالم والشعبي وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وعروة بن الزبير وإسحاق السبيعي وأبو قلابة الجرمي وأبو سلام الأسود وسالم بن أبي الجعد وحميد بن عبد الرحمن بن عوف وخيثمة ابن عبد الرحمن وسماك بن حرب والعيزار بن حريث والمفضل بن المهلب بن أبي صفرة وأزهر بن عبد الله الحرازي وآخرون. قال الواقدي ولد على رأس أربعة عشر شهرا من الهجرة، وهو أول مولود ولد في الأنصار، بعد قدوم النبيﷺ. هذا قول الأكثر أنه ولد هو وابن الزبير عام اثنتين من الهجرة، وقيل غير ذلك. وروى نحوه عن جابر أنه قال أنا أسن منه بنحو من عشرين سنة. وما وُلد قبل بدر إلا بثلاثة أشهر أو أربعة. وقال يحيى بن معين ليس يروي عن النبيﷺ حديثا يقول فيه سمعت، إلا في حديث الشعبي "الجسد مضغة"، والباقي من حديثه إنما هو عن النبي ﷺ ليس فيه سمعت. وقال، أيضا، أهل المدينة يقولون: لم يسمع من النبيﷺ وأهل العراق يصححون سماعه منه. وقال أبو نعيم كان أميرا على الكوفة في عهد معاوية. وقال أبو حاتم كان أميرا على الكوفة تسعة أشهر. وقال مسهر عن سعيد بن عبد العزيز كان قاضي دمشق بعد فضالة بن عبيد. وقال سماك بن حرب استعمله معاوية على الكوفة، وكان من أخطب من سمعت. وقال الهيثم بن عدي عزله معاوية عن الكوفة، ثم ولاه حمص. وقال بن سعد أخبرت عن أبي اليمان عن إسماعيل بن عياش عن يزيد بن سعيد عن عبد الملك بن عمير قال أتى بشير بن سعد بالنعمان إلى النبيﷺ فقال يا رسول الله: أدع له. فقال أما ترضى أن يبلغ ما بلغت. ثم يأتي

الشام فيقتله منافق، من أهل الشام. وقال أبو مسهر كان النعمان بن بشير عاملا على حمص، فبايع لابن الزبير. يعني بعد موت يزيد بن معاوية. فلما تمرد أهل حمص خرج هاربا فاتبعه خالد بن خلى الكلاعي فقتله. وقال خليفة بن خياط وفي أول سنة خمس وستين خرج النعمان من حمص، فاتبعه خالد بن خلى الكلاعي فقتله. وقال المفضل الغلابي وغيره قتل سنة ست وستين... (العسقلاني، تهذيب التهذيب ج١٠: ٣٩٩ - ٤١٧).

٤. **النعمان** (١) ابن بشير ابن سعد ابن ثعلبة ابن الجلاس؛ ويُقال: ابن خلاس ابن زيد ابن مالك ابن ثعلبة ابن كعب ابن الخزرج الأَنْصارِيّ الخزرجي، أبو عَبد الله المدني، صاحب رسول اللهﷺ وهو ابن صاحبه، وأمه عُمَرة بنت رواحة أخت عَبد الله ابن رواحة.

قال الواقدي (٢): وُلد على رأس أربعة عشر شهرا من الهجرة، وهو أول مولود ولد في الأنصار، بعد قدوم رسول اللهﷺ المدينة. (المزي، تهذيب الكمال ج٢٩: ٤١١).

٥. **النعمان** ابن بشير ابن سعد ابن ثعلبة الأمير العالم صاحب رسول اللهﷺ. وهو ابن صاحبه أبو عبد الله ويقال أبو محمد الأنصاري الخزرجي ابن أخت عبد الله ابن رواحة. ومسنده مائة وأربعة عشر حديثا، اتفقا له على خمسة، وانفرد البخاري بحديث، ومسلم بأربعة. شهد أبوه بدرا، وولد النعمان سنة اثنتين وسمع من النبيﷺ وعُدّ من الصحابة الصبيان باتفاق. وحدّث عنه ابنه محمد، والشعبي، وحميد ابن عبد الرحمن الزهري، وأبو سلام ممطور، وسماك ابن حرب، وسالم ابن أبي الجعد، وأبو قلابة، وأبو إسحاق السبيعي ومولاه حبيب بن سالم وعدة.

وكان من أمراء معاوية فولاه الكوفة مدة ثم ولي قضاء دمشق بعد فضالة ثم ولي إمرة حمص.

قال البخاري ولد عام الهجرة.

قيل وفد أعشى همدان على النعمان وهو أمير حمص فصعد المنبر فقال يا أهل حمص وهم في الديوان عشرون ألفا هذا ابن عمكم من أهل العراق والشرف جاء يسترفدكم فما ترون؟ قالوا أصلح الله الأمير احتكم له فأبى عليهم قالوا فإنا قد حكمنا له على أنفسنا بدينارين دينارين. قال نجعلها من بيت المال أربعين ألف دينار.

قال سماك بن حرب كان النعمان بن بشير والله من أخطب من سمعت.

قيل إن النعمان لما دعا أهل حمص إلى بيعة ابن الزبير ذبحوه.

وقيل قتل بقرية بيرين قتله خالد بن خلي بعد وقعة مرج راهط في آخر سنة أربع وستين رضي الله عنه (الذهبي، سير أعلام النبلاء ج٣: ٤١١ - ٤١٢).

٦. **النعمان** ابن بشير ابن سعد ابن ثعلبة الأنصاري الخزرجي الكوفي، واليها سبعة أشهر، من قبل معاوية ابن أبي سفيان. أخرج البخاري في الإيمان ومواضيع أخرى عن الشعبي وأبي إسحاق وسالم ابن أبي الجعد عنه عن النبي ﷺ. قال عبد الله ابن أبي بكر هو أول مولود ولد من الأنصار بالمدينة، بعد قدوم النبي ﷺ. وقال ابن الجنيد سأل رجل ابن معين وأنا أسمع سمع النعمان ابن بشير من النبي ﷺ وقال أهل المدينة يقولون: لا. كان صغيرا. ونحن نروي كما علمتم سمعت النبي ﷺ، وقال البخاري في التاريخ ثنا عبد الله حدثني معاوية عن ربيعة ابن يزيد الدمشقي عن عبد الله ابن عامر عن النعمان ابن بشير الأنصاري كتب معي معاوية إلى عائشة بعد قتل عثمان فقالت يا ابن عمرة أين صرت برأسك سنواتك هذه قلت أتيت الشام أرض الجهل. وقال أحمد ابن محمد قتل بقرية بيرين من قرى حمص بعد وقعة راهط. (الباجي، التعديل والتجريح ج٢: ٧٧٥).

٧. **النعمان** بن بشير بن سعد بن ثعلبة بن جلاس الأنصاري، أبو عبد الله، نزل الكوفة، وكان يليها لمعاوية، ثم ولي قضاء دمشق، وقتل بحمص. قتله خالد بن خلى الكلاعي، بعد وقعة المرج براهط. وكان عاملا لابن الزبير على حمص،

وكانت أمه عمرة بنت رواحة، أخت عبد الله بن رواحة، وهو أول مولود ولد من الأنصار بالمدينة. (ابن حبان، الثقات ج٣: ٤٠٩).

٨. **النعمان** ابن بشير ابن سعد الأنصاري أبو عبد الله سكن الكوفة مدة، وكان يليها لمعاوية. ثم خرج إلى الشام فسكنها، وولى قضاء دمشق، وقتل بحمص، وكان عاملا لابن الزبير على حمص. (ابن حبان، مشاهير علماء الأمصار ج١: ٥١).

٩. **النعمان** ابن بشير ابن سعد أخو بنى الحارث ابن خزرج الأنصاري، أبو عبد الله له صحبة، روى عنه حميد ابن عبد الرحمن والشعبي وأبو إسحاق الهمداني وسماك ابن حرب وابنه محمد ابن النعمان. وكان أميرا على الكوفة تسعة اشهر. (الرازي، الجرح والتعديل ج٨: ٤٤٤).

١٠. **النعمان** ابن بشير ابن سعد من بني الحارث ابن الخزرج، وأمه عمرة بنت رواحة أخت عبد الله ابن رواحة، من بني الحارث ابن الخزرج، ويكنى النعمان أبا عبد الله. وكان أول مولود من الأنصار ولد بالمدينة، بعد هجرة رسول اللهﷺ وولد في شهر ربيع الآخر، على رأس أربعة عشر شهرا من هجرة رسول اللهﷺ. وهذا في رواية أهل المدينة، وأما أهل الكوفة فيروون عنه روايات كثيرة، يقول فيها: سمعت رسول اللهﷺ فدل على أنه أكبر سنا مما روى أهل المدينة في مولده. وكان ولي الكوفة لمعاوية ابن أبي سفيان، وأقام بها، وكان عثمانيا ثم عزله معاوية ابن أبي سفيان، فصار إلى الشام. فلما مات يزيد ابن معاوية دعا النعمان لابن الزبير. وكان عاملا على حمص فلما قتل الضحاك ابن قيس بمرج راهط، في ذي الحجة سنة أربع وستين في خلافة مروان ابن الحكم هرب النعمان ابن بشير من حمص. فطلبه أهل حمص فأدركوه فقتلوه واحتزوا رأسه ووضعوه في حجر امرأته الكلبية. يقول عبد الله ابن بكر السهمي: حدثنا حاتم ابن أبي صغيرة عن سماك ابن حرب أن معاوية استعمل النعمان ابن بشير على الكوفة، وكان والله من أخطب من سمعت من أهل الدنيا يتكلم. (الزهري، طبقات ابن سعد ج٦: ٥٣).

١١. **النعمان** ابن بشير ابن سعد ابن ثعلبة ابن جلاس ابن زيد الأنصاري الخزرجي. وقد تقدّم تمام نسبه في ترجمة والده في حرف الباء الموحدة. ويكنى أبا عبد الله، وهو مشهور، له ولأبيه صحبة. قال الواقدي كان أول مولود في الإسلام من الأنصار، بعد الهجرة بأربعة عشر شهرا. وعن ابن الزبير كان النعمان ابن بشير أكبر مني بستة أشهر. وروى عن النبيﷺ وعن خالد ابن عبد الله ابن رواحة وعمر وعائشة. وروى عنه ابنه محمد ومولاه سالم وعروة والشعبي والسبيعي وأبو قلابة وخيثمة ابن عبد الرحمن وسماك ابن حرب وآخرون. وقال أبو مسهر عن شعبة ابن عبد العزيز كان قاضي دمشق، بعد فضالة ابن عبيد. وقال سماك ابن حرب استعمله معاوية على الكوفة، وكان من أخطب من سمعت. وقال الهيثم نقله معاوية من إمرة الكوفة إلى إمرة حمص، وضم الكوفة إلى عبيد الله ابن زياد. وكان بالشام لما مات يزيد ابن معاوية. ولما استخلف معاوية ابنه يزيد ومات عن قرب، دعا النعمان إلى ابن الزبير. ثم دعا إلى نفسه فواقعه مروان ابن الحكم، بعد أن واقع الضحاك ابن قيس، فقتل النعمان ابن بشير، وذلك في سنة خمس وستين. (ابن الأثير، الإصابة ج٦: ٤٤٠).

١٢. **النعمان** ابن بشير ابن سعد ابن ثعلبة ابن خلاس ابن زيد ابن مالك ابن ثعلبة ابن كعب ابن الخزرج الأنصاري كنيته أبو عبد الله وأمه عمرة بنت رواحة. له صحبة من النبيﷺ عداد أبيه في أهل الحجاز. ونزل النعمان الكوفة، ثم انتقل منها إلى الشام. ويقال مات بالشام، ويقال قتله أهل حمص بعد مرج راهط. روى عنه أبو إسحاق السبيعي في الإيمان وسالم بن أبي الجعد في الصلاة وسماك بن حرب وحبيب بن سالم مولاه في الصلاة وعبيد الله بن عبد الله وابنه محمد بن النعمان وحميد بن عبد الرحمن بن عوف وعروة بن الزبير والشعبي وأبو سلام ممطور وخيثمة. (رجال مسلم ج٢: ٢٩٣).

١٣. **النعمان** بن بشير بن سعد الأنصاري المدني ولد في السنة الثانية من الهجرة وروى عن النبيﷺ وعن خال عبد الله بن رواحة وعمر وعائشة

وعنه ابنه محمد ومولاه حبيب بن سالم والشعبي وآخرون ولي الكوفة في عهد معاوية ثم ولي حمص لابن الزبير فلما تمرد أهلها خرج هاربا فاتبعه خالد ابن خلي فقتله وذلك سنة أربع وستين (السيوطي، إسعاف المبطأ ج١: ٢٩).

١٤. **النعمان** بن بشير بن سعد الأنصاري الأمير. (الذهبي، المعين في طبقات المحدثين ج١ ص٢٧).

١٥. **النعمان** ابن بشير ابن سعد ابن ثعلبة ابن خلاس أبو عبد الله الأنصاري الخزرجي الكوفي. وكان واليها سبعة أشهر من قبل معاوية. سمع النبي ﷺ روى عنه الشعبي وأبو إسحاق وسالم ابن أبي الجعد في (الإيمان). قال الواقدي عن رجال من أهل المدينة قالوا ولد النعمان ابن بشير، بعد قدوم النبيﷺ، في الهجرة بأربعة عشر شهرا. وأما أهل الكوفة فيروون عنه روايات كثيرة عن رسول اللهﷺ تدل على انه أكبر سنا مما روى أهل المدينة في مولده، لأنه يقول في غير حديث (سمعت النبيﷺ). وهذا اثبت عندنا. هكذا قال في (الطبقات) وقال في (التاريخ) وُلد النعمان في السنة التي هاجر فيها النبيﷺ في جمادى الأولى. وهو أول مولده، ولد من الأنصار. وقال الهيثم ابن عدي قتله أهل حمص بعد (مرج راهط). (ابن القيسراني، رجال صحيح البخاري ج٢: ٧٥١).

١٦. **النعمان** بن بشير بن سعد بن ثعلبة بن خلاس بن زيد بن مالك بن ثعلبة بن كعب بن الخزرج بن الحارث بن الخزرج بن حارثة. حدثنا إسحاق بن الحسن الحربي نا أبو نعيم نا مسعر عن سماك. (ابن قانع، معجم الصحابة ج٣: ١٤٣).

١٧. [**النعمان**] ابن حرب قال سمعت النعمان بن بشير يقول إن كان رسول اللهﷺ ليسوي صفوفنا في الصلاة كما تسوا الرماح والقداح.

حدثنا موسى بن الحسن بن أبي عباد نا أبو نعيم نا يونس بن أبي إسحاق نا العيزار قال قال النعمان بن بشير استأذن أبو بكر على عائشة فسمع صوتها

وهي تقول قد عرفت أن عليا احب إليك من أبي. فدخل فأهوى إليها فقال لا أسمعك ترفعين صوتك على رسول اللهﷺ.

حدثنا إبراهيم بن عبد الله نا محمد بن عبد الله الأنصاري نا ابن عون عن الشعبي عن النعمان بن بشير قال قال رسول الله ﷺ حلال بين وحرام بين، وبين ذلك أمور مشتبهة. فمن تركها استبرأ لدينه. (البغوي، معجم الصحابة ج٣: ١٤٤).

١٨. **[النعمان]** - ومن الأنصار

النعمان بن بشير (الحاكم، تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم ج١: ٥٧).

١٩. **النعمان** بن بشير بن سعد بن ثعلبة الأنصاري من بني كعب بن الحارث ابن الخزرج، وأمه عمرة بنت رواحة، أخت عبد الله بن رواحة. ولد قبل وفاة النبيﷺ بثمان سنين وقيل بست سنين. والأول أصح إن شاء الله تعالى لأن الأكثر يقولون إنه ولد هو وعبد الله بن الزبير عام اثنين من الهجرة في ربيع الآخر على رأس أربعة عشر شهرا من مقدم رسول اللهﷺ بالمدينة. قال ابن سعد قال حدثنا محمد بن عمر الواقدي قال حدثنا مصعب بن ثابت عن الأسود قال ذُكِر النعمان بن بشير عند عبد الله بن الزبير فقال هو أسن مني بستة أشهر.

قال أبو الأسود ولد عبد الله بن الزبير على رأس عشرين شهرا من مهاجرة رسول اللهﷺ. وولد النعمان على رأس أربعة عشر في ربيع الآخر، وهو أول مولود ولد للأنصار، بعد الهجرة. يكنى أبا عبد الله لا يصحح بعض أهل الحديث سماعه من رسول اللهﷺ. وهو عندي صحيح لأن الشعبي يقول عنه سمعت رسول الله ﷺ في حديثين أو ثلاثة. وقد حدثني عبد الوارث بن سفيان حدثنا قاسم بن أصبغ حدثنا الحسن بن علي الأشناني ببغداد: قدم علينا، ونحن بها من الشام. حدثنا إسحاق بن إبراهيم حدثنا بقية بن الوليد حدثنا أبو بكر بن أبي مريم عن عطية بن قيس الكلابي وحمزة بن حبيب عن النعمان بن بشير.

وحدثنا عبد الوارث بن سفيان حدثنا قاسم حدثنا الحسن بن علي حدثنا إسحاق بن إبراهيم حدثنا عثمان بن كثير بن دينار عن محمد ابن عبد الرحمن بن عرق اليحصبي عن أبيه عن النعمان بن بشير. واللفظ لحديث عثمان بن كثير قال أهدي لرسول اللهﷺ عنب من الطائف. فقال لي: خذ هذا العنقود، فأبلغه أمك. قال: فأكلته قبل أن أبلغه إياها. فلما كان بعد ليال، قال: ما فعل العنقود هل بلغت؟ قلت: لا فسماني غدرا. (ابن عبد البر، الاستيعاب ج٤: ١٤٩٦- ١٤٩٧).

٢٠. **النعمان** بن بشير بن سعد بن ثعلبة بن خلاس بن زيد بن مالك الأغر ابن ثعلبة بن كعب بن الخزرج بن الحارث بن الخزرج أبو عبد الله ويقال أبو محمد الأنصاري، صاحب رسول اللهﷺ وابوه بشير بن سعد ممن شهد بدرا على ما ذكر ابن إسحاق ونسبه كما ذكرنا.

وروى عنه حميد بن عبد الرحمن والشعبي وأبو إسحاق الهمداني وسماك بن حرب وأبو سلام الأسود ويسيع الحضرمي.

وكان النعمان بن بشير منقطعا إلى معاوية وولاه الكوفة وولي قضاء دمشق بعد فضالة بن عبيد.

أخبرنا أبو بكر محمد بن عبد الباقي، أخبرنا أبو إسحاق إبراهيم بن النعمان البرمكي، قراءة عليه، أخبرنا أبو محمد عبد الله بن إبراهيم بن أيوب بن ماسي البزار نا أبو مسلم إبراهيم بن عبد الله الكجي البصري نا الأنصاري نا ابن عون عن الشعبي قال: سمعت النعمان بن بشير قال: سمعت رسول اللهﷺ ووالله لا أسمع أحدا بعده. يقول سمعت رسول اللهﷺ يقول إن الحلال بيّن وإن الحرام بيّن، وإن بين ذلك أمور مشتبهات. وربما قال مشتبهة وسأضرب لكم في ذلك مثلا. وإن الله حَمى حِمى، وإن حمى الله ما حرّم، وإنه من يرع حول الحمى يوشك أن يخالط الحمى. وربما قال من يخالط الريبة يوشك أن يخسر. أخبرنا أبو القاسم بن السمرقندي أنا أبو الفضل بن البقال أنا أبو الحسن بن الحمامي نا إبراهيم ابن أحمد ابن الحسن أنا إبراهيم ابن أبي أمية قال سمعت

نوح ابن حبيب يقول النعمان ابن بشير ابن سعد ابن ثعلبة بن خلاس ابن زيد بن مالك الأغر ابن ثعلبة بن كعب ابن الخزرج بن الحارث بن الخزرج قال نوح النعمان ابن بشير يكنى أبا عبد الله سمعته من كاتب الليث في حديث أخبرنا أبو البركات الأنماطي وأبو العز ابن منصور قالا: أخبرنا أبو طاهر زاد الأنماطي وأبو الفضل بن خيرون قالا أخبرنا أبو الحسين محمد ابن الحسن أنا محمد ابن أحمد ابن إسحاق أنا عمر ابن أحمد نا خليفة بن خياط قال النعمان ابن بشير بن سعد ابن ثعلبة ابن خلاس ابن زيد بن مالك بن ثعلبة بن كعب بن الخزرج بن الحارث ابن الخزرج أمه عمرة بنت رواحةن يكنى أبا عبد الله، قتل بالشام في أول سنة أربع وستين. وقال في موضع آخر سنة خمس وستين. أخبرنا أبو غالب وأبو عبد الله ابنا البنا قالا أنا أبو الحسين بن الأنبوسي أنا أحمد بن عبيد إجازة نا محمد بن الحسين نا ابن أبي خيثمة قال سمعت أبي يقول النعمان ابن بشير يكنى أبا عبد الله. أخبرنا أبو بكر محمد ابن شجاع اللفتواني أنا أبو عمرو ابن منده أنا أبو محمد بن يوة أنا أبو الحسن اللنباني نا أبو بكر بن أبي الدنيا نا محمد ابن سعد قال النعمان ابن بشير بن سعد أحد بني الحارث يكنى أبا عبد الله. أنا محمد بن عمر عن رجال من أهل المدينة قالوا ولد النعمان بن بشير بعد قدوم النبيﷺ المدينة، في الهجرة بأربعة عشر شهرا. وأما أهل الكوفة فيروون عنه روايات كثيرة عن رسول الله ﷺ تدل على أنه أكبر سنا مما روى أهل المدينة، لأنه يقول في غير حديث سمعت رسول اللهﷺ وهذا أثبت عندنا.

قال الهيثم بن عدي قتله أهل حمص بعد مرج راهط.

أخبرنا أبو بكر محمد بن عبد الباقي أنا الحسن بن علي أنا أبو عمر بن حيوية أنا أحمد بن معروف أنا الحسين ابن فهم نا محمد ابن سعد قال في الطبقة الثالثة النعمان ابن بشير بن سعد بن ثعلبة بن خلاس بن زيد بن مالك الأغر ابن ثعلبة ابن كعب بن الخزرج بن الحارث بن الخرزج وأمه عمرة بنت رواحة أخت عبد الله بن رواحة ابن ثعلبة ابن امرئ القيس ابن عمرو ابن امرئ القيس ابن

مالك الأغر ابن ثعلبة ابن كعب ابن الخزرج ابن الحارث ابن الخزرج فولد النعمان عبد الله. وبه كان يكنى، ودرج ذكر غيره. قال محمد بن عمر ونزل النعمان بن بشير وولده الشام والعراق، زمن معاوية، ثم صار، عامتهم بعد ذلك، إلى المدينة، وبغداد، ولهم بقية وعقب.

أنبأنا أبو محمد بن الآبنوسي ثم أخبرنا أبو الفضل السلامي عنه أنا أبو محمد الجوهري أنا أبو الحسين ابن محمد ابن المظفر أنا أبو علي المدائني أنا ابن البرقي قال: ومن بني الحارث بن الخزرج النعمان بن ثعلب بن سعد بن ثعلبة بن خلاس ابن زيد بن مالك ابن ثعلبة ابن كعب ابن الخزرج. يعني ابن الحارث بن الخزرج أمه عمرة بنت رواحة، أخت عبد الله بن رواحة. وفيما حدثنا ابن هشام يكنى أبا عبد الله، قتل بالشام سنة أربع وستين... (ابن هبة الله، تاريخ مدينة دمشق ج٦٢: ١١٤ - ١٢٨)

٢١. أخبار **النعمان** بن بشير ونسبه:

هو النعمان بن بشير ابن سعد ابن ثعلبة ابن خلاس ابن زيد ابن مالك الأغر ابن ثعلبة ابن كعب ابن الخزرج ابن الحارث ابن الخزرج، وأمه عمرة بنت رواحة، أخت عبد الله بن رواحة، التي يقول فيها قيس بن الخطيم:

أجد بعمرة غنيانها

فتهجر أم شاننا شانها

وعمرة من سروات النساء

تنفح بالمسك أردانها

وله صحبة بالنبيﷺ ولأبيه بشير بن سعد، وكان جاء إلى النبي ﷺ ومعه آخر ليشهد معه غزوة له، فيما قيل، فاستصغرهما فردهما.

وأبوه بشير ابن سعد أول من قام يوم السقيفة من الأنصار إلى أبي بكر رضي الله عنه فبايعه ثم توالت الأنصار فبايعته وشهد بشير بيعة العقبة وبدرا وأحدا والخندق والمشاهد كلها واستشهد يوم عين التمر مع خالد بن الوليد.

وكان النعمان عثمانيا وشهد مع معاوية صفين ولم يكن معه من الأنصار غيره. وكان كريما عليه رفيعا عنده، وعند يزيد ابنه بعده وعمّر إلى خلافة مروان بن الحكم، وكان يتولى حمص. فلما بويع لمروان دعا إلى ابن الزبير وخالف على مروان، وذلك بعد قتل الضحاك بن قيس بمرج راهط، فلم يجبه أهل حمص إلى ذلك فهرب منهم، وتبعوه فأدركوه فقتلوه. وذلك في سنة خمس وستين.

ويقال إن النعمان بن بشير أول مولود ولد بالمدينة، بعد قدوم رسول اللهﷺ إياها. وقد قيل ذلك في عبد الله بن الزبير إلا أن النعمان أول مولود ولد بعد... (الأصفهاني، الأغاني ج١٦: ٣٥- ٦٣).

٢٢. **النعمان** بن بشير بن سعد بن ثعلبة بن جلاس

أمه عمرة بنت رواحة أخت عبد الله بن رواحة وهو أول من ولد من الأنصار بالمدينة بعد الهجرة وحنكه رسول اللهﷺ بتمرة فتلمظ بها فقال رسول اللهﷺ انظروا إلى الأنصار وحبها للتمر. (ابن الجوزي، المنتظم ج٥ ص٣٣٣).

٢٣. **النعمان** بن بشير قال يحيى بن معين أهل المدينة يقولون لم يسمع من النبيﷺ وأهل العراق يصححون سماعه منه.

وقال فيما رواه عباس الدوري عنه ليس يروي عن النعمان بن بشير عن النبيﷺ حديثا فيه سمعت النبي ﷺ إلا في حديث الشعبي فإنه يقول سمعت النبيﷺ يقول (إن في الجسد مضغة) والباقي من حديث النعمان إنما هو عن النبيﷺ ليس فيه سمعت قلت الصواب الجزم بصحته وسماعه وإنما ذكرته لكلام ابن معين والله أعلم.

(أبو زرعة، تحفة التحصيل ج١: ٣٢٧).

٢٤. (ع) **النعمان** بن بشير الأنصاري الخزرجي أول مولود أنصاري في الهجرة له مائة وأربعة وعشرون حديثا اتفقا على خمسة وانفرد (خ) بحديث و (م) بأربعة وعنه ابنه محمد ومولاه حبيب بن سالم والشعبي وطائفة وكان فصيحا ولي

الكوفة ودمشق وقتل بالشام سنة أربع وستين (الساعدي، خلاصة تذهيب تهذيب الكمال ج١: ٤٠٢).

٢٥. **النعمان** بن بشير

كنية النعمان بن بشير

أخبرني أحمد بن محمد بن معدان قال حدثنا الهيثم بن مروان قال: حدثنا أبو مظهر قال: حدثنا سعيد بن عبد العزيز قال: ثم ولى بعد فضالة العمان بن بشير وقال الوليد بن مسلم فيما أخبرني ابن أبي ليلى سعد عن داود بن رشيد عنه قال: ولى بعد فضالة أبو إدريس النعمان بن بشير يكنى أبا عبد الله كذا أخبرني محمد بن هارون الفلاس. (ابن حبان، أخبار القضاة ج٣: ٢٠١).

الرواة من غير الصحابة:

لو أخذنا عينة من الرواة غير المشهورين، مثل إسرائيل بن يونس[١]، لوجدنا أن ما ورد فيه يمثل درجة من التنوع تصل إلى درجة التعارض، كما في ترجمة.

الراوي إسرائيل بن يونس:

١. **إسرائيل** بن يونس ع ثقة إمام، ضعّفه ابن حزم، ورد أحاديثه، مع كونها كثيرة في الصحاح. وقال ابن سعد منهم من يستضعفه. وقال ابن معين كان يحيى القطان لا يروي عنه. قلت: وقد قال ابن المديني سمعت يحيى ابن سعيد يقول: كان إسرائيل فوق أبي بكر ابن عياش.

قال عبيد اللّهِ حدثنا إِسْرائِيلُ عن سِماكٍ عن النُّعْمانِ ابن سالِمٍ عن رجُلٍ حدثه قال: دخل علَيْنَا رسول اللّهِ ﷺ ونَحْنُ في قُبّةٍ في مسْجِدِ الْمدِينَة، وقال فيه أنه أوحى إلي أنْ أُقاتِلَ الناس حتى يقُولُوا لا إِلهَ إلا الله... (النسائي، سنن النسائي (المجتبى) جزء ٧: ٨٠).

---

(١) إسرائيل بن يونس إسرائيل في النسائي حديث ٣٩٧٩، وتعريفه بابن يونس مطابق لما في الجامع الكبير.

٢. **إسرائيل** بن يونس روى عن جده وزياد ابن علاقة وآدم ابن علي وعن يحيى ابن آدم ومحمد ابن كثير وأمم، قال: أحفظ حديث أبي إسحاق كما أحفظ السورة. وقال أحمد ثقة وتعجب من حفظه. وقال أبو حاتم هو من أتقن أصحاب أبي إسحاق وضعفه ابن المديني توفي ١٦٢. ع (الذهبي، الكاشف ج١ ص٢٤١).

٣. **إسرائيل** بن يونس ابن أبي إسحاق السبيعي الهمداني، أبو يوسف الكوفي ثقة، تُكلِّم فيه بلا حجة. مات سنة ستين. وقيل بعدها. ع (تقريب التهذيب ج١: ١٠٤).

٤. **إسرائيل** بن يونس ابن أبي إسحاق الهمداني السبيعي الكوفي، أخو عيسى ابن يونس سمع مجزأة ابن زاهر، وأبا إسحاق جده، وسماكا. قال أبو نعيم مات سنة ستين ومائة. وقال لي أحمد ابن أبي الطيب عن وكيع ولد إسرائيل سنة مائة. (البخاري، التاريخ الكبير ج٢: ٥٦).

٥. **إسرائيل** بن يونس ابن أبي إسحاق السبيعي الهمداني أبو يوسف الكوفي روى عن جده وزياد ابن علاقة وزيد ابن جبير وعاصم ابن بهدلة وعاصم الأحول وسماك ابن حرب والأعمش وإسماعيل السدي ومجزأة ابن زاهر الأسلمي وهشام ابن عروة ويوسف ابن أبي بردة وخلقز وروى عنه ابنه مهدي وأبو أحمد الزبيري والنضر ابن شميل وأبو داود وأبو الوليد الطيالسي وعبد الرزاق ووكيع ويحيى ابن آدم ومحمد ابن سابق وأبو غسان النهدي وأبو نعيم وعلى ابن الجعد وجماعة. قال ابن مهدي عن عيسى ابن يونس قال لي إسرائيل كنت أحفظ حديث أبي إسحاق كما أحفظ السورة في القرآن. وقال على ابن المديني عن يحيى القطان إسرائيل فوق أبي بكر ابن عياش. وقال حرب عن أحمد ابن حنبل كان شيخنا ثقة، وجعل يتعجب من حفظه. وقال صالح ابن أحمد عن أبيه إسرائيل عن أبي إسحاق فيه لين. سمع منه بآخرة. (العسقلاني، تهذيب التهذيب ج١: ٢٢٩).

٦. **إسرائيل** بن يونس ابن أَبي إسحاق الهمداني السبيعي، أبو يوسف الكوفي، أخو عيسى ابن يونس، وكان الأكبر. رَوَى عَن: إبراهيم ابن عبد الأعلى (د ص ق)، وإبراهيم ابن مهاجر (٤)، وآدم ابن سُلَيْمان، وآدم ابن على، وإسماعيل ابن

سلمان الازرق (ق)، وإسماعيل ابن سميع (س)، وإسماعيل ابن عبد الرحمن السدي (م ت)، وأشعث ابن أَبي الشعثاء (س ق)، وثوير ابن أَبي فاختة (ت)، وجابر ابن يزيد الجعفي (ق)، وحجاج ابن دينار (ت)، وحماد ابن عبد الرحمن الأَنْصارِيّ (عس)، والركين ابن الربيع ابن عميلة الفزاري (ق). (المزي، تهذيب الكمال ج٢: ٥١٥).

٧. **إسرائيل** عن أبي إسحاق عن البراء وعن هبيرة ابن مريم وهانئ ابن هانئ عن علي قالا إن رسول الله ﷺ قال لجعفر "أشبهت خلقي وخلقي". (الذهبي، سير أعلام النبلاء ج١: ٢١٤).

٨. **إسرائيل** بن يونس ابن أبي إسحاق عمرو ابن عبد الله الحافظ الإمام الحجة أبو يوسف الهمداني السبيعي الكوفي. أكثر عن جده، وروى أيضا عن زياد ابن علاقة وآدم ابن على وآدم ابن سليمان أبي يحيى وإسماعيل السدي وعاصم ابن بهدلة وعبد الكريم الجزري وإبراهيم ابن عبد الأعلى وعبد الأعلى ابن عامر الثعلبي وأشعث ابن أبي الشعثاء وثوير ابن أبي فاختة وسعد أبي مجاهد الطائي وسعيد ابن مسروق وسماك ابن حرب وعامر ابن شقيق ابن جمرة الأسدي وعبد العزيز ابن رفيع وعثمان ابن عاصم ومخارق الأحمسي ومنصور ابن المعتمر وخلق كثير. وكان من أوعية الحديث ومن مشايخ الإسلام كأبيه وجده وأخيه عيسى.

وحدث عنه أخوه وحجاج الأعور وأحمد ابن خالد الوهبي وآدم ابن أبي إياس وعبد الرزاق ومحمد ابن سابق وشبابة وإسحاق ابن منصور السلولي وأحمد ابن يونس وحسين ابن محمد المروذي وعبد الله ابن رجاء وأبو نعيم ومحمد ابن كثير العبدي وأبو غسان النهدي ومحمد ابن يوسف الفريابي وأبو سلمة التبوذكي ويحيى ابن أبي كثير ووكيع ويحيى ابن آدم وعلي ابن الجعد ومعاوية ابن عمرو الأزدي وأبو الوليد الطيالسي وخلق كثير. وروى هارون ابن حاتم عن دبيس ابن حميد أن مولد إسرائيل سنة مائة روى عبد الرحمن ابن مهدي عن عيسى ابن يونس قال قال لي إسرائيل كنت أحفظ حديث أبي إسحاق كما

أحفظ السورة من القرآن. وروى ابن المديني عن يحيى ابن سعيد قال إسرائيل فوق أبي بكر ابن عياش.

وروى حرب الكرماني عن أحمد قال كان ثقة وجعل يعجب من حفظه، وأما صالح ابن أحمد فروى عن أبيهن قال إسرائيل عن أبي إسحاق فيه لين سمع منه بأخرة.

وقال أبو طالب سئل أحمد أيهما أثبت شريك أو إسرائيل قال إسرائيل كان يؤدي ما سمع كان أثبت من شريك. قلت من أحب إليك يونس أو إسرائيل ابنه في أبي إسحاق؟ قال إسرائيل، لأنه صاحب كتاب. وقال الفضل ابن زياد قلت لأبي عبد الله من أحب إليك يونس أو إسرائيل في أبي إسحاق؟ قال: يونس. وقال أبو داود قلت لأحمد ابن حنبل إسرائيل إذا انفرد بحديث يحتج به؟ قال: إسرائيل ثبت الحديث، كان يحيى يحمل عليه في حال أبي يحيى القتات وقال روى عنه مناكير. ثم قال أحمد ما حدّث عنه يحيى ابن سعيد بشيء. وقال أحمد وإسرائيل إذا حدث من كتابه لا يغادر، ويحفظ من كتابه. وفي رواية عن أحمد قال شريك أضبط من إسرائيل في أبي إسحاق.

وروى عباس عن يحيى ابن معين قال كان القطان لا يحدث عن إسرائيل ولا عن شريك. وقال ابن معين قال يحيى ابن آدم كنا نكتب عند إسرائيل من حفظه قال يحيى كان إسرائيل لا يحفظ ثم حفظ بعد يعني أنه درس كتابه وقال يحيى إسرائيل أثبت في أبي إسحاق من شيبان. وروى أحمد ابن زهير وغيره عن يحيى ابن معين ثقة. وقال العجلي ثقة.

وقال أبو حاتم الرازي ثقة صدوق، من أتقن أصحاب أبي إسحاق. وقال يعقوب ابن شيبة صدوق، وليس بالقوي، وقال مرة في حديثه لين.

قال أحمد ابن دواد الحداني سمعت عيسى ابن يونس يقول: كان أصحابنا سفيان وشريك وعدّ قوما إذا اختلفوا في حديث أبي إسحاق يجيئون إلى أبي فيقول اذهبوا إلى ابني إسرائيل فهو أروى عنه مني. وأتقن لها مني وهو كان قائد جده.

وروى محمد ابن عبد الله ابن أبي الثلج عن شبابة قلت ليونس أمل على حديث أبيك. قال اكتب عن إسرائيل فإن أبي أملاه عليه.

يقول الحسين ابن عبد الرحمن الجرجرائي عن خلف ابن تميم سمعت أبا الأحوص إن شاء الله ذكر عن أبي إسحاق قال ما ترك لنا إسرائيل كوة ولا سفطا إلا دحسها كتبا. ويقول محمد ابن الحسين الحنيني سمعت أبا نعيم سئل أيكما أثبت إسرائيل أو أبو عوانة؟ قال إسرائيل. وقال النسائي ليس به بأس.

قلت: قد أثنى على إسرائيل الجمهور، واحتج به الشيخان، وكان حافظا وصاحب كتاب ومعرفة.

وروى محمد ابن أحمد ابن البراء عن على ابن المديني إسرائيل ضعيف.

قلت: مشى على خلف أستاذه يحيى ابن سعيد. وقفى أثرهما أبو محمد ابن حزم وقال ضعيف، وعمد إلى أحاديثه التي في الصحيحين فردها ولم يحتج بها. فلا يلتفت إلى ذلك. بل، هو ثقة. نعم ليس هو في التثبت كسفيان وشعبة ولعله يقاربهما في حديث جده فإنه لازمه صباحا ومساء عشرة أعوام. وكان عبد الرحمن ابن مهدي يروي عنه، ويقويه. ولم يصنع يحيى ابن سعيد شيئا في تركه الرواية عنه وروايته عن مجالد. وروى عباس عن يحيى ابن معين قال زكريا ابن أبي زائدة وزهير وإسرائيل حديثهم في أبي إسحاق قريب من السواء، وإنما أصحاب أبي إسحاق سفيان وشعبة.

قال عباس الدوري حدثنا حجين ابن المثنى قال قدم إسرائيل بغداد فاجتمع عليه الناس فأقعد فوق مكان مرتفع فقام رجل معه دفتر فجعل يسأله منه ولا ينظر فيه الناس. فلما أقام إسرائيل قعد ذاك الرجل فأملاه على الناس.

وقد كان عبد الرحمن ابن مهدي يقول إسرائيل في أبي إسحاق أثبت من شعبة والثوري.

قلت: هذا أنا إليه أميل، مما تقدم. فإن إسرائيل كان عكاز جده، وكان مع علمه وحفظه ذا صلاح وخشوع رحمه الله. وأخوه عيسى أتقن منه وأعلم وأعبد رضي الله عنهما. وقد طول أبو أحمد ابن عدي الترجمة وسرد له عدة أحاديث غرائب. وبلغنا عن شقيق البلخي قال أخذت الخشوع عن إسرائيل. كنا حوله لا يعرف من عن يمينه ولا من عن شماله، من تفكره في الآخرة. فعلمت أنه رجل صالح. وقال على ابن المديني قال يحيى القطان إسرائيل فوق أبي بكر ابن عياش. فقيل ليحيى إن إسرائيل روى عن إبراهيم ابن مهاجر ثلاث مئة وعن أبي يحيى القتات ثلاث مئة فقال لم يؤت منه أتي منهما جميعا.

قلت: يشير إلى لين ابن مهاجر والقتات.

ومن غرائب إسرائيل روى أحمد في مسنده حدثنا أبو سعيد حدثنا إسرائيل حدثنا سعيد ابن مسروق عن سعد ابن عبيدة عن ابن عمر عن عمر أنه قال لا وأبي. فقال رسول الله ﷺ: مه إنه من حلف بشيء دون الله فقد أشرك رواته ثقات: ومن عواليه أنبأنا عبد الرحمن ابن قدامة الفقيه أنبأنا عمر ابن محمد أنبأنا هبة الله ابن محمد أنبأنا محمد ابن محمد ابن غيلان حدثنا أبو بكر الشافعي حدثنا إبراهيم ابن عبد الرحيم ابن دنوقا حدثنا عبد الله ابن صالح العجلي حدثنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن عبد الرحمن ابن يزيد عن ابن مسعود قال أقرأني رسول الله ﷺ إني أنا الرزاق ذو القوة المتين وهذا حديث غريب. قال أبو نعيم الملائي وقعنب ابن المحرر مات إسرائيل سنة ستين ومائة. وقال ابن سعد وشباب العصفري مات سنة اثنتين وستين ومئة (سير أعلام النبلاء ج٧: ٣٥٥ - ٣٦٠؛ ويلاحظ أن الرموز تشير إلى المصادر التي ورد فيها اسم الراوي).

٩. **إسرائيل** بن يونس ابن أبي إسحاق كوفي ثقة وقال مرة جائز الحديث. (العجلي، معرفة الثقات ج١: ٢٢٢).

١٠. **إسرائيل** بن يونس ابن أبي إسحاق أخو عيسى ابن يونس أبو يوسف السبيعي الكوفي. (الباجي، التعديل والتجريح ج١: ٤٠٢).

١١. **إسرائيل** بن يونس ابن أبى إسحاق السبيعي الهمداني من أهل الكوفة، أخو عيسى ابن يونس يروي عن أبي إسحاق وسماك، ويروى عنه أهل العراق. ولد سنة مائة ومات سنة ستين ومائة. وقد قيل سنة اثنتين وستين ومائة كنيته أبو يوسف سمعت ابن خزيمة يقول سمعت الدورقي يقول سمعت ابن مهدى يقول قال عيسى ابن يونس قال إسرائيل كنت أحفظ حديث يونس ابن أبي إسحاق كما أحفظ السورة من القرآن. (ابن حبان، الثقات ج٦ ص٧٩).

معجم رواة الحديث النبوي:

يتبين من النماذج السابقة التي تعكس طبيعة تراجم الرواة والنماذج التي سيتم استعراضها في الفصل السادس أن الحاجة شديدة لتنقيح محتويات كتب التراجم، وإعادة صياغتها، وإخراجها بطريقة تليق بالإمكانيات التي توفرت للمختصين في هذا العلم الجليل في عصر الحاسب الآلي. فيجب أن يكون في الذهن أن هذه التراجم في تفاصيلها أحداث تاريخية، ومختصراتها هي استنتاجات لمؤلفي كتب الترجمة، أي أنها تحتاج إلى شيء من الغربلة والتنقيح بمقارنة الأخبار والروايات المختلفة بعضها ببعض، واستخلاص الأقرب الصواب. وقد نبه إلى هذه الحقيقة معروف والأرنؤوط، في مقدمة تحقيقهما لكتاب تقريب التهذيب، وخرجا، من خبراتهما الطويلة في تحقيق الأحاديث النبوية، بملاحظات جيدة. ومنها: ١) أن الأحكام التي تصدر على الرواة اجتهادات بشرية، ليست معصومة من الخطأ، ٢) الحاجة إلى تنقيح جهود السلف في مجال التراجم، لأنها أساس الأحكام التي يصدرها المحدثون على الرواة، ومن ثم على الأحاديث النبوية، ٣) نقد المتن هو متقدم على نقد السند، فكبار المحدثين كانوا يحكمون على الحديث من متنه، ومن ثم على راويه، في حالات كثيرة[1]. وهذا أمر طبيعي وذلك لأن جيل الصحابة لم

(١) معروف، وأرناؤوط، محققون لتقريب التهذيب للعسقلاني.

يكن في حاجة إلى نقد السند، ودرج كبار المحدثين على استخدام مواهبهم العقلية المشبعة بروح التعاليم الربانية إلى أبعد الحدود المقبولة في التحقق من مصداقية نصوص الأحاديث النبوية.

ولهذا يقترح المؤلف أن تتوفر في المعجم المقترح ما يلي:

١. يشمل جميع رواة الحديث بدرجاتهم المختلفة الواردة أسماؤهم في كتب الحديث عند تاريخ محدد، مثل نهاية القرن السادس الهجري، يتم تحديده بمبررات منطقية. ولا عبرة لمن ترد أسماؤهم ولا لمروياتهم بعد هذا التاريخ، تحت مظلة اكتشاف المخطوطات، حيث من الاستحالة أن يبقى بعض التعاليم الإسلامية مجهولة لكل هذه الفترة الزمنية.

٢. يربط بين الراوي والروايات التي شارك في روايتها، وذلك بربطه برقم الحديث في الكتب التي ورد فيها، وفي الطبعات التي تحددها لجنة المشروع، أو بموضوع الحديث. وبهذا يتم حل مشكلة الرواة الذين لا يرد ذكرهم إلا باسم مفرد أو كنية أو لقب...

٣. حصر كل ما يرد عن الراوي في الكتب المتفرقة، والتحقق منها واختصارها بحيث تقتصر المعلومات فيها على ما يتعلق بصورة مبشرة بدرجة العدالة والضبط.

٤. يورد كل الأحكام الصادرة في الرواي، بعبارتها والقائلين بها.

تمارين الفصل الخامس: طبيعة كتب التراجم:

١. اذكر ثلاثا من المراجع التي تحدثت عن الصحابة، واقترح طريقة لحصر المعلومات فيها، وجمعها في مصنف واحد، وطريقة ترتيب مضموناته.

٢. اذكر ثلاثا من المراجع التي تحدثت عن الضعفاء، واقترح طريقة لحصر المعلومات فيها، وجمعها في مصنف واحد، وطريقة ترتيب مضموناته.

٣. اذكر ثلاثا من المراجع التي تحدثت عن الثقات، واقترح طريقة لحصر المعلومات فيها، وجمعها في مصنف واحد، وطريقة ترتيب مضموناته.

الفصل السادس

أهداف البحث وخطوات تنفيذها

سيتم في هذا الفصل تزويد القارئ بتصور عن أصناف الأبحاث في هذا المجال، وبخطوات تطبيقها، مستفيدا من خدمات برامج الحاسب الآلي.

أهداف بحثية:

يمكن تصنيف الأبحاث في هذا المجال إلى ثلاثة أنواع:

١. استخراج أحاديث محددة.

٢. استخراج الحديث المحدد، والتعرف على درجة مصداقيته.

٣. تخريج حديث أو أحاديث محددة، بالرجوع إلى تراجم الرواة لمعرفة درجة الثقة فيهم.

استخراج النصوص المطلوبة:

لتنفيذ البحث في ظل الأهداف السابقة نحتاج إلى الإجراءات التالية:

لاستخراج بعض النصوص المطلوبة من كتب السنة، يمكن اتباع الخطوات التالية:

١. في حالة معرفة طرف من الحديث يمكن البحث عن طريق العبارة أو اللفظ الذي يذكره الباحث من النص المطلوب. ولهذا الغرض، يُنصح الباحث بتحديد الكتب التي تحتوي على النصوص ذات الدرجة العالية من الثقة، مثل صحيح البخاري، ومسلم، وغيرهما. وإذا لم يجد فيوسع دائرة البحث بإدخال كتب أخرى. وعندما يعرض عليه الحاسب الآلي العديد من النتائج، أي النصوص

الموجودة في عدد من كتب السنة، ينتقي منها النصوص التي درس المعلقون أسانيدها فأثبتوا لها درجة عالية من الثقة أو - على الأقل - مقبولة.

٢. في حالة عدم تذكُّر أي لفظ أو عبارة في النص المطلوب، ولكن تذكُّر الصحابي الذي ورد عنه الحديث، يمكن البحث في كتب المسانيد التي تصنف الأحاديث حسب الصحابي الذي روى الحديث.

٣. البحث عن طريق الموضوع، والملاحظ أن معظم كتب السنة تصنف النصوص حسب أبواب الفقه المختلفة، ولهذا إذا تم تحديد الباب الذي ينتمي إليه الموضوع أو الحديث تسهل مهمة استخراج النصوص المطلوبة.

استخراج نص أعلى مصداقية:

ينبغي على الباحث التنبه إلى أن الكتب التي تتضمن الأحاديث الصحيحة أيضا درجات متفاوتة، كما سبقت الإشارة في الفصل الثاني. فيبدأ البحث أولا في أعلاها مصداقية، وإذا لم يجد فيبحث في التي تليها... ثم يستعين بالتقويمات الجاهزة لدرجة الحديث، بالرجوع إلى تقويم المختصين للروايات المحددة. ولا يمكننا معرفة أيها أقوى إسنادا إلا بحصرها كلها والمقارنة بينها.

ومثاله، نريد أن نعرف أي الروايات أقوى بالنسبة للحديث الذي يتضمن السياق الذي قال فيه النبي ﷺ "أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله...". هنا، علينا حصر الروايات التي تتضمن السياق، فسنجد بالبحث في كتب الحديث، أنها قريبة من العشرة. فننظر أيها أقوى سندا، سنجد روايتين حظيتا بالتعليق الجيد لمصداقيتهما.

الرواية الأولى تقول:

أخبرنا هَاشمُ ابن الْقَاسمِ ثنا شعْبَةُ عن النّعْمَانِ ابن سَالمٍ قال سمعت أَوسَ ابن أبي أَوسٍ الثَّقَفيَّ قال أَتَيتُ رَسولَ اللّهِ ﷺ في وَفدِ ثَقيفٍ. قال وَكنْتُ في أَسفَلِ الْقبَّةِ، ليس فيها أَحَدٌ إلا النبي ﷺ نَائمٌ، إذْ أَتَاهُ رَجلٌ فسَارَّهُ فقال: اذهَبْ فَاقْتلْهُ، ثمَّ

قال: أَلَيسَ يَشهَدُ أنْ لا إلَهَ إلا الله؟ قال شعْبَةُ: وَأَشكُّ أن محَمَّدًا رسول اللّهِ. قال: بلَى. قال إني أمِرْتُ أنْ أقَاتِلَ الناس حتى يقُولُوا لا إلَهَ إلا الله. فإذا قالُوهَا حرُمَتْ عليّ دمَاؤُهُمْ وأَمْوَالُهُمْ إلا بحَقِّهَا وَحسَابُهُمْ على اللّهِ..."[١].

وتقول الرواية الثانية:

أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ ابن عُمَيْرِ ابن يُوسُف، بِدِمَشْقَ، قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابن حَمَّادٍ الطِّهْرَانِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ. قَالَ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَطَاءِ ابن يَزِيدَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ابن عَدِيِّ ابن الْخِيَارِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ ابن عَدِيٍّ الأَنْصَارِيَّ حَدَّثَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَيْنَمَا هُوَ جَالِسٌ بَيْنَ ظَهْرَانَيِ النَّاسِ إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ يَسْتَأْذِنُهُ أَنْ يُسَارَّهُ. فَسَارَّهُ فِي قَتْلِ رَجُلٍ مِنَ الْمُنَافِقِينَ. فَجَهَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِكَلامِهِ. وَقَالَ: أَلَيْسَ يَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلا اللَّهُ؟ قَالَ: بَلَى، يَا رَسُولَ اللَّهِ وَلا شَهَادَةَ لَهُ. قَالَ: أَلَيْسَ يَشْهَدُ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ؟ قَالَ: بَلَى، يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَلا شَهَادَةَ لَهُ. قَالَ: أَلَيْسَ يُصَلِّي؟ قَالَ: بَلَى، وَلا صَلاةَ لَهُ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ أُولَئِكَ الَّذِينَ نُهِيتُ عَنْهُمْ[٢].

تخريج رواية محددة:

يجب التنبه إلى بعض الحقائق، مثل كون هذه الكتب الصحيحة لا يخلو بعضها من علل نادرة، مثل سقوط السياق الذي يؤثر على المعنى بصورة جذرية، كما تبيّن معنا في الفصل الرابع. وقد لا تخلو من العلة في السند، لتغير حالة الراوي من ثقة ضابط إلى غير ضابط، بسبب المرض أو تقدم السن أو أي سبب آخر. ولهذا من المستحسن أن يتنبه الباحث إلى تناسق مدلولات النصوص التي يستشهد بها مع نصوص الكتاب والسنة الموثقة، والقواعد العامة للشريعة الإسلامية أو روحها. وسنورد مثالين أحدهما: رواية "أمرت أن أقاتل الناس"، والآخر حديث "يوم يكشف ربنا عن ساقه".

---

(١) الدارمي، سنن الدارمي ج٢: ٢٨٧؛ وقال حسين أسد: إسناده صحيح، الجامع الكبي للتراث.

(٢) ابن حبان، صحيح ابن حبان ج١٣: ٣٠٩؛ وقال الأرناؤوط: إسناده قوي، الجامع للتراث.

أمرت أن أقاتل الناس:

ومثاله الحديث الذي ورد في صحيح البخاري ومسلم، بدون سياقه: حدثنا عبد اللّهِ ابن محَمَّدٍ الْمسْنَدِيُّ قال حدثنا أبو رَوحٍ الْحَرَميُّ ابن عمَارَةَ قال حدثنا شعْبَةُ عن وَاقدِ ابن محَمَّدٍ. قال سمعت أبي يحدث عن ابن عمَرَ أنَّ رَسولَ اللّهِ ﷺ قال: أمِرْتُ أنْ أقَاتِلَ الناس حتى يَشْهَدوا أنْ لا إلَهَ إلا الله وأَنَّ محَمَّدًا رسول اللّهِ وَيقِيمُوا الصّلَاةَ وَيؤْتُوا الزّكَاةَ. فإذا فَعَلوا ذلك عَصَموا منّي دِمَاءَهمْ وَأَمْوَالَهمْ إلا بحَقِّ الْإسْلَامِ وَحِسَابهُمْ على اللّهِ[1].

وهناك مشكلات خاصة بعملية التخريج، وعلى رأسها جهالة الراوي، مثل أن يرد باسم مفرد أو كنية، وتفرق المعلومات عنه وتضاربها أحيانا. [الأخضر مكرر في ٥، ٦].

الراوي المبهم هويته:

قد يرد الراوي في سلسلة رواة الحديث أو الرواية المحددة له، باسمه الأول فقط، مثل (إسرائيل)، أو (سماك). فيضطر المُخرِّج للنص أن يحدد أولا هوية هذا الراوي، ليتمكن من فحص ترجمة حياته والتعرف على رأي خبراء الجرح والتعديل فيه. وهناك طرق تعين على التعرف على هوية الراوي المجهول، ومنها:

أولا- الرجوع إلى المصادر التي تعتني بمثل هذه المشكلة مما تركه علماء السلف، حيث يقول الخطيب بأن أسماء الرواة إنما تؤخذ سمعاً لا قياساً[2]. ومن هذه المصادر:

١. غنية الملتمس إيضاح الملتبس، للخطيب.
٢. غوامض الأسماء المبهمة لابن شكوال.
٣. كتاب الأسماء المبهمة للخطيب.

---

(١) البخاري، صحيح ج١: ١٥٣.
(٢) الخطيب، غنية ج١: ٤.

٤. المعجم في مشتبه أسامي المحدثين للهروي.
٥. تقييد المهمل وتمييز المشكل.
٦. جزء الأوهام في المشايخ النبل للمقدسي.
٧. طبقات الأسماء المفردة من الصحابة والتابعين وأصحاب الحديث.

ثانيا- البحث عن روايات أخرى للحديث نفسه، وهي الطريقة التي استخدمها الخطيب في كتابه الأسماء المبهمة، حيث يقول في مقدمة كتابه: هذا كتاب أوردت فيه أحاديث تشمل على قصص متضمنة ذكر جماعة من الرجال والنساء أبهمت أسماؤهم وكُنّي عنها، وجاءت في أحاديث أخر محكمة، فجمعت بينهما، وجعلت إثر كل حديث فيه اسم مبهم حديثا فيه بيانه[١]. وانطلاقا من منهج الخطيب يمكن أيضا البحث عن رواية أخرى للحديث، ورد فيها اسم الراوي، مقترنا باسم الأب مثلا. ومثاله الرواية التالية التي تقول:

أخبرنا عبد الرزاق عن **إسرائيل بن يونس** قال أخبرني **سماك ابن حرب** عن النعمان ابن سالم عن رجل قال دخل علينا رسول الله ﷺ ونحن في قبة في مسجد المدينة. فأخذ بعمود القبة فجعل يحدثنا إذ جاءه رجل فسارّه. لا أدري ما يُسارُّه به. فقال النبي ﷺ اذهبوا به فاقتلوه. قال: فلما قفا الرجل دعاه فقال: لعله يقول لا إله إلا الله. قال: أجل. قال: النبي ﷺ: فاذهب فقل لهم يرسلونه. فإنه أوحي إلي أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله. فإذا قالوا لا إله إلا الله حرمت عليّ دماؤهم وأموالهم، إلا بالحق. وكان حسابهم على الله[٢].

وهكذا يتضح لنا من هذه الرواية لحديث نفسه أن إسرائيل هو إسرائيل بن يونس، وأن سماك هو سماك ابن حرب.

ثالثا- إذا لم يجد الباحث رواية أخرى للنص نفسه، توضح من الراوي المقصود، فيمكنه توسيع دائرة البحث بالنظر في أسانيد المتون التي وردت فيها عبارة "أمرت أن أقاتل الناس"، أي بدون اشتراط السياق "رجل فأسرّه...".

---

(١) الخطيب، مقدمة الأسماء المبهمة، كتاب الأسماء ص٣؛ ابن بشكوال ص٥٦.
(٢) عبد الرزاق، مصنف عبد الرزاق ج١٠: ١٦٣.

فيجد مثلا، في موطأ مالك رواية مرسلة تقول. "عن **مَالِكٍ** عنِ **ابن شهَابٍ** عن عطَاءِ ابن يَزيدَ اللَّيْثيِّ عن عبيد الله ابن عَديّ ابن الْخيَارِ أَنَّهُ قال بَينَمَا رسول اللهﷺ جَالسٌ بين ظَهرَانَي الناس، إذْ جاءَهُ رَجلٌ فسَارَّهُ..."[١].

والسؤال هو: من هو مالك؟ ومن هو ابن شهاب؟ وهنا يمكننا استعمال مؤشرات أخرى لتحديد المجهول، مثل البحث عن هذا السند، في حديث آخر، قد لا تكون له علاقة بالحديث موضوع الدراسة. وقد يكون بالبحث عمن رووا عن عطَاءِ ابن يَزيدَ اللَّيْثيِّ، والنظر في المعلومات المتوفرة عن من اسمه مالك، وابن شهاب. ويمكن البحث عن سند ورد فيها الاثنان.

فنجد مثلا الحديث التالي: أخبرنا مالك قال: أخبرني ابن شهاب الزهري عن أنس ابن مالك أنه قال: كنا نصلي العصر، ثم يذهب الذاهب إلى قباء، فيأتيهم والشمس مرتفعة[٢]. وهناك روايات أخرى لمالك ابن أنس عن **ابن شهاب** الزهري[٣]. وبالرجوع إلى من يروي عنه مالك ابن أنس يظهر أن المقصود بمالك هو **مالك** ابن أنس، وبابن الشهاب محمد ابن مسلم **ابن الشهاب** الزهري.

رابعا - يمكن التعرف على المبهم بالرجوع إلى الكتب التي كتبت عن رواة بعض كتب الحديث، مثل الهداية والإرشاد للكلاباذي المخصص لرجال صحيح البخاري، أو رجال صحيح مسلم لابن منجويه أو التعريف بمن ورد في الموطأ لابن الحذاء. ومثله أيضا "الكمال في أسماء الرجال" الذي يتحدث عن رواة الكتب الستة (البخاري، ومسلم، وسنن الترمذي، وأبي داوود، والنسائي، وابن ماجه). وقد أسهم عدد من المحدثين في تهذيبه وتلخيصه[٤].

---

(١) مالك، موطأ ج١: ١٧١.

(٢) مالك، موطأ - رواية محمد ابن الحسن ج١ ص٤٦.

(٣) انظر مثلا: مالك، موطأ ، رواية محمد بن الحسن ج٣: ٤٧٩؛ الفسوي، المعرفة ج١ ص٣٤٦.

(٤) ومثاله: المزي، "تهذيب الكمال" (٧١٢هـ)؛ الذهي، "تذهيب التهذيب" (٧٤٨هـ)؛ الذهبي، "الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة"؛ العسقلاني، "تهذيب التهذيب" (٨٥٢هـ) و"تقريب التهذيب" الخزرجي، "خلاصة تذهيب تهذيب الكمال" (٩٢٤).

خامسا- قد يروي البخاري مثلا عن اثنين باسم واحد مبهم، فيحتاج الأمر إلى استخدام مقاييس أخرى للتفريق بينهما، مثل مقياس من أي بلد كان المروي عنه. وقد يحتاج الأمر إلى الاستعانة بمعرفة طبقة الراوي، أي احتمال رواية الراوي من شخص محدد، ينتمي إلى طبقة محددة...[١].

ويمكن الاستعانة بعمل جداول مثل التالي لتيسير عملية المقارنة بين أسانيد الروايات المختلفة للحديث الواحد، ولاكتشاف إذا ما كانت الرواية لها متابعات أو شواهد. فمثلا هذا الحديث بسياقه ورد عن أربعة من الصحابة: عبد الله ابن عدي، والنعمان ابن بشير، وأوس ابن أوس الثقفي، وأوس ابن أبي أوس الثقفي[٢]. وفي الجدول التالي معلومات عن الراوي الأخير للحديث، ودرجة الرواية، وسلسلة أسانيدها.

صحيح ابن حبان ج١٣: ٣٠٩	سنن النسائي الكبرى ج٧: ٧٩	مسند الطيالسي ج١: ١٥١	سنن الدارمي ج٢: ٢٨٧	(سنن ابن ماجه ج ٢: ١٢٩٥	المجتبى) ج٧: ٧٩
قال شعيب الأرنؤوط إسناده قوي	شهد للكتاب بالصحة ابن الصلاح والنيسابوري والدارقطني	---	قال حسين أسد: إسناده صحيح	قال الألباني: صحيح	محمد بن عبد اللّهِ بن المُبَارَكِ
أحمد بن عمير	محمد بن عبد اللّهِ بن المُبَارَكِ	أبو داود	هَاشمُ بن الْقَاسمِ	أبو بَكْرِ بن أبي شَيْبَةَ	الأَسْوَدُ بن عامِرٍ

(١) العسقلاني، مشتبه ص٢٥؛ الغساني، تقييد المشكل ص٣، ٦١٠؛ الطحان، أصول التخريج ص٢١٨ - ٢٢٢.

(٢) وهو غير أوس ابن أوس، انظر: المزي، تهذيب الكمال ج٣ ص٣٨٨؛ العسقلاني، الإصابة ج١: ١٤٤.

محمد بن حماد	الأَسْوَدُ بن عامِرٍ	شعبة	شعْبَةُ	عبد اللَّهِ بن بَكْرٍ السَّهْمِيُّ	إِسرَائِيلُ
عبد الرزاق	إِسرَائِيلُ [ابن يونس]	النعمان ابن سالم	النّعْمَانِ ابن سَالِمٍ	حَاتِمُ بن أبي صَغِيرَةَ	سِماكٍ
معمر	سِماكٍ ابن حرب	**أوس ابن أوس الثقفي**	**أَوسَ بن أَبي أَوسٍ الثَّقَفيَّ**	النُّعْمَانِ بن سَالِمٍ	**النُّعمَانِ بن بشِيرٍ**
الزهري	**النُّعمَانِ بن بشِيرٍ**			**عَمْرَو بن أَوْسٍ**	
عطاء بن يزيد					
عبيد الله ابن عدي ابن الخيار					
عبد الله بن عدي					

تخريج حديث النسائي بالسياق:

يقول الحديث الذي نريد تخريجه: أخبرنا محمد بن عبد اللّهِ بن المُبَارَكِ قال حدثنا الأَسْوَدُ بن عامِرٍ قال حدثنا إِسرَائِيلُ عن سِماكٍ **عن النُّعمَانِ بن بشِيرٍ** قال **كنا مع** النبيﷺ فجَاءَ رجُلٌ فسَارَّهُ فقال اقتُلُوهُ ثمَّ قال أَيَشْهَدُ أنْ لا إِلهَ إلا الله قال نعم ولكن ما يقُولُهَا تعَوُّذًا فقال رسول اللّهِﷺ لا تقْتُلُوهُ فإِنَّمَا أُمِرْتُ أنْ أُقاتِلَ الناس حتى يقُولُوا لا إِلهَ إلا الله فإذا قالُوهَا عصَمُوا منِّي دِماءَهُمْ وأَمْوَالَهُمْ إلا

بِحقِّهَا وحِسَابُهُمْ على اللّهِ[١].

ولو نظرنا إلى إسناده وتراجم الرواة سنجد ما يلي[٢]:

محمد ابن عبد الله ابن المبارك	من أئمة الأثر، ثقة حافظ، حافظ متقن، من الحفاظ المتقنين والمأمونين، ثقة ثقة، ثقة كان حافظا، في الثقات عند ابن حبان، صدوق ثقة، الحافظ الحجة.
الأسود ابن عامر الشامي	ثقة، لا بأس به، صدوق صالح، صالح الحديث، في الثقات عند ابن حبان، صدوق صالح، ثقة صالح صدوق.
إسرائيل بن يونس	ثقة إمام وضعفه ابن حزم ورد أحاديثه مع كونها كثيرة الصحاح، ثقة تُكلِّم فيه بلا حجة، وقال حرب عن أحمد بن حنبل كان شيخنا ثقة وجعل يتعجب من حفظه، لين ما سمع منه بآخر حياته.
سماك ابن حرب	أحد علماء الكوفة، ثقة ساء حفظه، ضعيف الحديث، ثقة وكان شعبة يضعفه وقواه جماعة، ذهب بصره، الحافظ الإمام الكبير، يقول السبيعي: عليكم بعبد الملك بن عمير وسماك بن حرب، ويقول الثوري ما سقط لسماك بن حرب حديث، روايته عن عكرمة خاصة مضطربة، صالح وليس من المتثبتين، ومن سمع منه قديما مثل شعبة وسفيان فحديثهم عنه صحيح مستقيم، ليس

(١) النسائي، سنن النسائي (المجتبى) ج٧: ٧٩، سنن النسائي الكبرى ج٢: ٢٨٢.

(٢) الذهبي، الكاشف ج٢ ص١٨٩؛ العسقلاني، تقريب التهذيب ج١ ص٤٩٠؛ العسقلاني، تهذيب التهذيب ج٩ ص٢٤٣؛ التعديل والتجريح ج٢ ص٦٥٤؛ ابن حبان، الثقات ج٩ ص١٢١؛ المنذري، الجرح والتعديل ج٧ ص٣٠٥؛ الحسيني، تذكرة الحفاظ ج٢ ص٥١٩؛ العسقلاني لسان الميزان ج٧ ص٥١٨؛ السيوطي، طبقات الحفاظ ج١ ص٢٣١؛ تاريخ بغداد ج٥ ص٤٢٣؛ الأنصاري، خلاصة تذهيب تهذيب الكمال ج١ ص٣٧؛ ذكر من تكلم فيه وهو موثق ج١ ص٤٤؛ البخاري، التاريخ الكبير ج٤ ص١٧٣؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء ج٥ ص٢٤٥؛ البلغة ج١ ص١٠٩؛ ، الضعفاء ج٣ ص٤٦٠.

	به بأس وفي حديثه شيء، في حديثه لين. وقال جرير بن عبد الحميد أتيت سماك بن حرب فرأيته يبول قائما فرجعت ولم أسأله وقلت خرف. إذا انفرد سماك بأصل لم يكن حجة، أصلح حديثا من عبد الملك بن عمير، ثقة، صدوق ثقة، ضعيف.

خلاصة الحكم في الرواية المذكورة هو أنها تميل إلى الصحيح لأن الرواة الثلاث حصلوا على درجة الثقة، وأما سماك فقد تأرجحت الثقة فيه بين مثبت ومضعف. ويضاف إلى ذلك أن هذه الروايات لها متابعات وشواهد قوية الإسناد، كما هو واضح في جدول الأسانيد أعلاه. وبهذا ترجح الروايات ذات السياق على الروايات القابلة للتعميم بسبب تجريدها من السياق، فتتعارض مع النصوص القطعية الثبوت والدلالة، والعقل والفطرة.

نموذج لاستخدام الحاسب الآلي:

وفيما يلي سنطبق عملية التخريج باستخدام قاعدة بيانات الجامع الكبير، أحد أقدم البرامج وأكثرها استقرارا في هذا الميدان، وتوفيرا للمادة العلمية التي يحتاجها الباحث في تنفيذ الدراسات الإسلامية[1].

١. ادخل على الجامع.
٢. اختر "بحث"، والأفضل، أيضا، تحديد البحث في كتب حديث محددة باستخدام عرض الكتب المتوفرة، (مثل الصحاح، والسنن، المصنفات، والمسانيد والمعاجم) والتأشير عليها، ثم تسميتها في مستطيل "مجالات البحث" مثلا باسم "نصوص الحديث"، وتضغط على إشارة حفظ.
٣. اكتب عبارة مميزة في المتن، مثل "رجل فأسره"، وذلك بدلا من "أمرت أن أقاتل الناس" وهو صلب الرواية التي نريد البحث فيها، وذلك لأن كتابة صلب المتن فقط، يعطينا خيارات كثيرة جدا، قد تصل إلى مائتي خيار، ومنها

(١) الإصدار الرابع من الجامع الكبير للتراث الإسلامي والعربي متوفر على الإنترنت.

النصوص المشهورة التي حذفت السياق. وأما عند البحث عن عبارة "رجل فأسرّه" فإن الذي سيظهر لك هو أقل من عشرين خيارا.

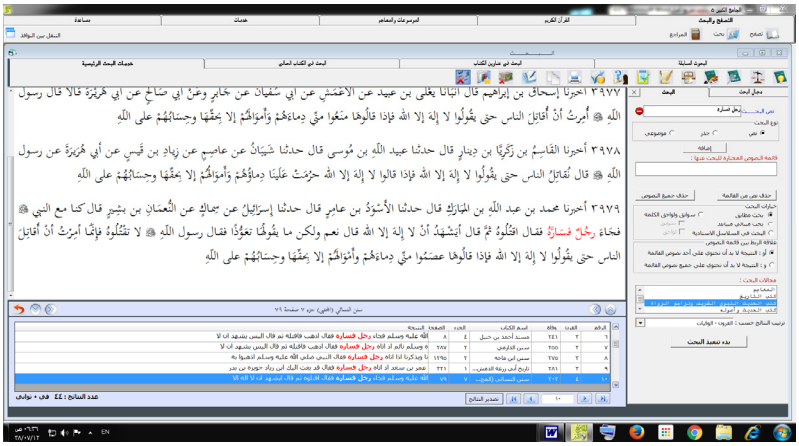

٤. اختر الرواية التي تريدها، مثلا ذات الرقم ٣٩٧٩.

٥. لمعرفة درجة الحديث يمكنك التأشير على رقم الحديث، ثم اختيار العلامة الثانية من اليمن، أعلى الشاشة "حكم رقم الحديث المظلل" فيظهر حكمه، إن كان موجودا. وقد يكون الحكم عاما على محتويات الكتاب الذي يضم الرواية، كما في الشكل التالي:

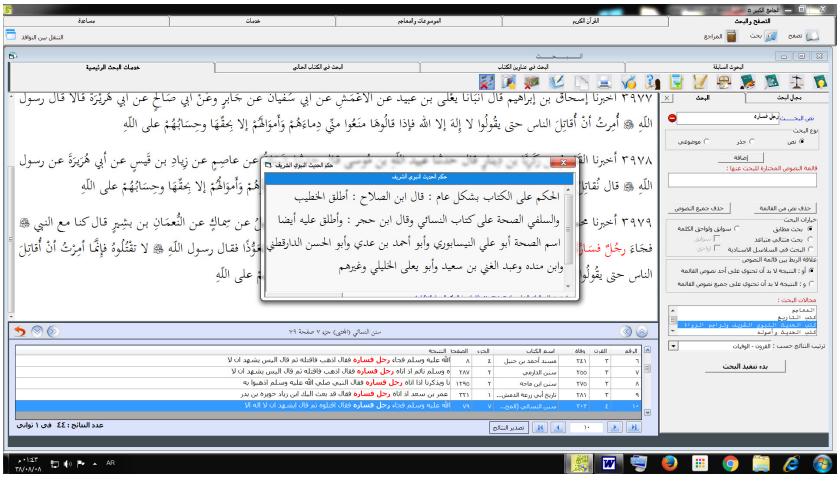

٦. اختر العلامة في أعلى النافذة الرابعة من اليمين "التخريج برقم الحديث" بعد التأشير على رقم الحديث ستظهر النافذة التي تحدد موقع الحديث في

الصفحات الأخرى للكتاب أو في الكتب الأخرى. فمثلا عند اختيار النص المعروض من النسائي المجتبى رقم٣٩٧٩ سيظهر أن النص نفسه موجود في النسائي الكبرى، كما في الشكل التالي:

وعند اختيار النص المعروض من مسند الإمام أحمد، رقم ١٦٢٠٥سيظهر التخريج بالصورة التالية:

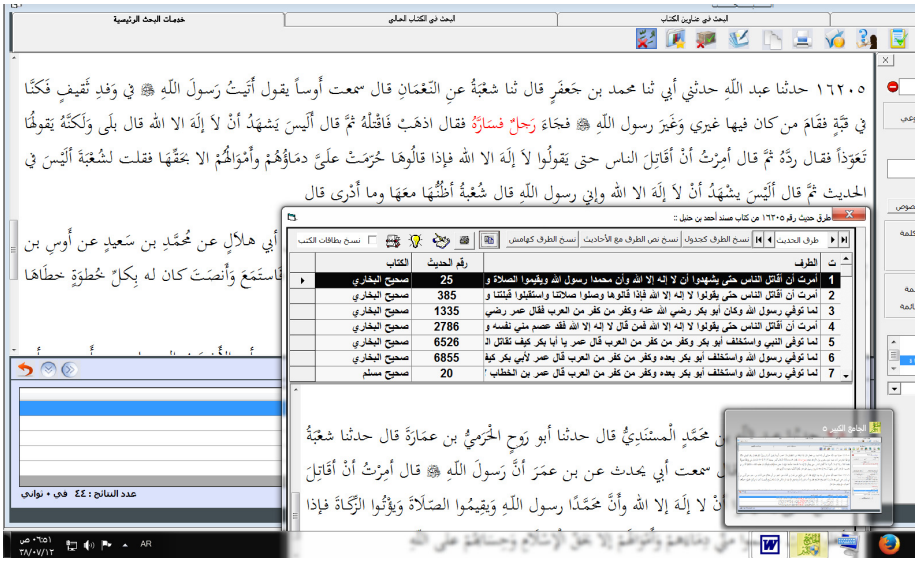

٧. لمعرفة ترجمة الراوي اختر "ترجمة الراوي المظلل" رقم ٨ من اليمين بعد التأشير على اسم الراوي في الحديث، مثلا "إسرائيل" فتظهر لك ترجمات إسرائيل مع غيره، كما في الجدول التالي، وذلك مع اسم أبيه. وهذا بالنسبة

للكتب التي ورد اسمه فيها وحُقِّقت أسانيدها، أما إذا ورد الاسم في غيرها فلا يظهر شيئا.

ويُقترح لتحديد الراوي الذي جاء باسم مفرد في إسناد الحديث البحث باستخدام خيار "بحث متتالي متباعد"، بدلا من خيار "بحث مطابق"، ثم اكتب مثلا مالك، وابن هشام، وأنس ابن مالك. فقد تجد حديثا رواه الثلاثة، بعضهم من بعض، فيدلك على المقصود بكل اسم من هذه الأسماء، وذلك بمعرفة من شيخ من.

ويلاحظ أن النتيجة قد تختلف بحسب تصميم البرنامج الآلي ودقته في تحديد شخصية الراوي المجهول، الذي تم ربط ترجمته بالحديث الذي ورد في إسناده. ومن المؤكد أن العملية ليست يسيرة، إلا إذا تم ترقيم جميع الروايات، في جميع كتب الحديث، بحيث لا يتكرر رقم الحديث. فيمكن ربط ترجمة الراوي المقصود، بعد التأكد من اسمه، مع الرقم المحدد للحديث أو للرواية، فلا تختلط تراجم الرواة المشتركين في الاسم والكنية بسبب الاقتصار على اسم واحد أو كنية، في أسانيد بعض الأحاديث أو الروايات. أما في حالة عدم توحيد أرقام الأحاديث كلها، فقد يحتاج المبرمج إلى الربط بين الكتاب الذي يحتوي الحديث، مع رقمه في الكتاب، ثم ربطه مع الترجمة الخاصة بالاسم المحدد للراوي. كما ينبغي عليه الالتزام بطبعة واحدة من الكتاب، يلتزم بترقيم واحد للأحاديث التي ترد فيه.

حديث يوم يكشف ربنا ساقه:

كنت أراجع كتابي "أصول التفسير في خطوات تطبيقية" فاعترضني حديث "يوم يكشف ربنا عن ساقه" فلفت انتباهي. وقد ورد الحديث المذكور في كتب الصحاح وفي غيرها فقمت بتطبيق ما أوردته في كتابي "أصول الحديث في خطوات تطبيقية": نقد المتن، ونقد السند.

نقد المتن:

عند تطبيق نقد المتن وجدت الملاحظات التالية على المتن:

٦. جاء الحديث بروايات متعددة مختلفة، تخرج عن إطار التعدد في التعبير، ولكن يدخل في التعدد في المعنى. ويمكن ملاحظة ذلك بالرجوع إلى نصوص الروايات المتعددة للحديث. ومثاله: يكْشِفُ ربُّنَا عن ساقِه، عن ساقه (بدون ربنا)، فيكشف الله عن ساق، فيكشف عن ساق (بدون "الله")، فيكشف لهم عن ساقه...

٧. تعارض بعض المعلومات في بعض روايات المتن مع الفطرة، والحس، والثوابت العلمية. وهي: "قال سَأَلنَا رسُولَ اللّهِ ﷺ فَقُلنَا يا رسُولَ اللّهِ هل نرَى ربَّنَا يوم القِيَامَةِ؟ قال: هل تُضارُّونَ في الشَّمسِ ليس دُونهَا سحَابٌ؟ قُلنَا: **لَا**. قال: فهَلْ تُضارُّونَ في القَمَرِ لَيلَةَ البَدْرِ ليس دُونهُ سحَابٌ؟ قُلنَا: **لَا**. قال فإِنَّكُمْ تَرَونَ ربَّكُمْ كذَلِكَ يوم القِيَامَة".

٨. غموض في بعض الفقرات التي وردت في بعض الروايات التفصيلية، حتى في أوثق المصادر (البخاري ومسلم). فمثلا أورد البخاري وحده خمس روايات مختلفة[١]. ففي رواية جاء النص "يكْشِفُ ربُّنَا عن ساقِهِ فيَسْجُدُ له كلُّ مؤْمِنٍ ومُؤْمِنَةٍ..."وفي أخرى "هل تُضارُّونَ في رُؤْيةِ الشّمْسِ الشَّمسِ وَالقَمَرِ إذا كانت صَحوًا قُلنَا لا قال فإِنَّكُمْ لا تُضارُونَ في رُؤيَةِ ربّكُمْ يَومَئِذٍ إلا كما تُضارُونَ في رُؤيَتِهِمَا...فيقول أنا ربُّكُمْ فيَقُولُونَ لا نشْرِكُ بِاللّهِ شيئا مرَّتَينِ أو ثلَاثًا". وتقول

(١) البخاري، صحيح ج٤: ١٨٧١ - ١٦٧٢، ج٥: ٢٤٠٣، ج٦: ٢٧٠٦ - ٢٧٠٧، مسلم، ج١: ١٦٧ - ١٧٠.

الرواية الثالثة: " هل تضارون..." و"فَيَأْتيهِمْ الله في غيْرِ الصُّورةِ التي يَعْرِفُونَ فيقول أنا ربُّكُمْ فيَقُولُونَ نعُوذُ باللَّهِ منْكَ هذا مكَانُنَا حتى يَأْتيَنَا ربُّنَا فإذا أتَانَا ربُّنَا عرَفْنَاهُ فَيَأْتيهِمْ الله في الصُّورةِ التي يَعْرِفُونَ فيقول أنا ربُّكُمْ فيَقُولُونَ أنت ربُّنَا". وتقول الرواية الخامسة: "هل تُضارُونَ في رُؤيَةِ ... فيَأْتِيهِمْ الْجبَّارُ في صُورةٍ غيْرِ صُورتِهِ التي رأَوْهُ فيها أوَّلَ مرَّةٍ فيقول أنا ربُّكُمْ فيَقُولُونَ أنت ربُّنَا. فلا يُكلِّمُهُ إلا الْأنْبِيَاءُ فيقول هل بيْنَكُمْ وبَيْنَهُ آيةٌ تعْرِفُونَهُ فيَقُولُونَ السّاقُ فيَكْشِفُ عن ساقِهِ فيَسْجُدُ له كلُّ مؤْمِنٍ". والسؤال: هل يعرفون صورة ربهم قبل يوم القيامة؟ ألا يعرفون سوى ساقه، أي ما بين قدميه إلى ركبتيه؟ تعالى الله عما يصفون.

٩. لا يتسق مع قراءة الآية بالرسم العثماني المشهور ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾ المبني للمجهول، ويؤيده التفسير الذي يتجاهل الحديث المذكور. فالمقصود بعبارة "يوم يكشف عن ساق" هو يوم القيامة، يوم الهلع والرعب، وهو القول المشهور عن ابن عباس ومفسرين كثيرين. وتفسح رواية لمسلم المجال لتفسيره بهذا المعنى. حيث جاء في وصف يوم القيامة " ثمَّ يُنفَخُ فيه أُخرَى فإذا همْ قِيامٌ يَنظُرُونَ ثمَّ يُقالُ يا أيُّهَا الناس هلُمَّ إلى ربّكُمْ وقِفُوهُمْ إنّهُمْ مسؤولون (قال ثمَّ يُقالُ أَخرِجُوا بَعثَ النّارِ فيقال من كمْ فيقال من كل أَلفٍ تسعمائة وَتِسعَةً وَتِسعِينَ قال فذَاكَ يوم) يَجعَلُ الوِلْدَانَ شيبًا (وذَلِكَ) يوم يُكشَفُ عن ساقٍ"[(١)].

نقد السند:

لنقد أسانيد روايات البخاري تم اختيار روايتين في الموضوع، وتقول الرواية الأولى:

"حدثنا آدمُ حدثنا اللّيْثُ عن خالِدِ بن يزِيدَ عن سعِيدِ بن أبي هِلالٍ عن زيْدِ بن أسْلَمَ عن عطَاءِ بن يسَارٍ عن أبي سعِيدٍ رضي الله عنه قال سمعت النبيﷺ يقول يكْشِفُ ربُّنَا عن ساقِهِ فيَسْجُدُ له كلُّ مؤْمِنٍ ومُؤْمِنَةٍ ويبقى كلُّ من كان يسْجُدُ في الدُّنْيا رِياءً وسمعة فيَذْهَبُ لِيسْجُدَ فيَعُودُ ظهْرُهُ طبَقًا واحِدًا"[(٢)]. وهنا نتبع الخطوات التالية، مستفيدين من خدمات الحاسب الآلي:

(١) مسلم، صحيح ج٤: ٢٢٥٨ - ٢٢٥٩.

(٢) البخاري، صحيح ج٤: ١٨٧١.

أولا- التعرف على الشخصيات المبهمة" آدم، فهو آدم بن عبد الرحمن بن محمد، الذي ورد اسمه مع آدم الزبرقان، وآدم بن الحكم، وآدم بن علي العجلي، وآدم بن أبي أوفى، في التاريخ الكبير للبخاري[١]. وترجح بأنه المقصود في الرواية لثبوت رواية البخاري عنه[٢].

ثانيا- وتم التعرف على شخصية الليث. فهو الليث بن سعد أبو الحارث الفهمي، الذي روى عن خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال[٣].

ثالثا- تم التعرف على مصداقية الرواة الأربعة، قبل الصحابي أبي سعيد الخدري. وبعد دراسة رواية البخاري عن آدم لم أجد فجوة في إسناده، لأن الرواة يعدون من الثقات، وهم:، الليث بن سعد بن عبد الرحمن بن عقبة أبو الحارث، خالد بن بن يزيد بن زياد الأسدي الكاهلي أبو الهيثم. واختلف الأمر في سعيد بن أبي هلال الليثي المديني، الذي وثقه العجلي، وسكت عنه: البخاري، والكلاباذي، والذهبي، والأصبهاني. وقال العسقلاني " قال بن يونس بل نشأ بها صدوق، لم أر لابن حزم في تضعيفه سلفا، إلا أن الساجي حكى عن أحمد أنه اختلط"[٤].

---

(١) البخاري، التاريخ الكبير ج٢ ص٣٧ - ٣٩.

(٢) الذهبي، الكاشف ج١ ص٢٣٠؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء ج١٠ ص٣٣٥.

(٣) البخاري، صحيح ج٦: ٢٧٠٦ العجلي، الثقات ج٧ ص٣٦٠؛ الكلاباذي، الهداية (رجال صحيح ج٢ ص٦٣٣؛ الذهبي، سير أعلام ج٣ ص٦٩.

(٤) انظر المراجع التالية: الكاشف؛ سير أعلام النبلاء؛ تقريب التهذيب؛ التاريخ الكبير؛ صفة الصفوة معرفة الثقات؛ ذكر من تكلم فيه وهو موثق؛ تقريب التهذيب؛ التعديل والتجريح؛ الجرح والتعديل؛ رجال مسلم؛ الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي؛ تهذيب التهذيب؛ تهذيب الكمال؛ تهذيب التهذيب؛ ميزان الاعتدال في نقد الرجال؛ رجال صحيح البخاري ج١ ص٢٥٩؛ الضعفاء للنسائي؛ المجروحين؛ الكامل في الضعفاء؛ الثقات؛ حلية الأولياء؛ الوحدان للنسائي؛ المعين في طبقات المحدثين؛ طبقات الحفاظ؛ خلاصة تذهيب تهذيب الكمال؛ التكملة لكتاب الصلة؛ تاريخ الإسلام؛ مشاهير الأمصار؛ تذكرة الحفاظ؛ جامع التحصيل؛ لسان الميزان؛ الفهرست؛ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان؛ التدوين في أخبار قزوين.

وبهذا يمكن الخلوص من نقد سند الحديث الأول أن اختلاط سعيد بن أبي هلال كانت الفجوة التي دخلت منها رواية البخاري هذه.

وتقول الرواية الثانية للبخاري، بعد حذف تفاصيل وصف يوم القيامة: "حدثنا يحيى بن بُكيْرٍ حدثنا اللّيْثُ بن سعْدٍ عن خَالدِ بن يَزيدَ عن سَعيدِ بن أبي هلَالٍ عن زيْدٍ عن عطَاءِ بن يسَارٍ عن أبي سَعيدٍ الْخُدْريّ قال قُلْنا يا رسُولَ اللّهِ هل نرَى ربَّنَا يوم الْقيَامَةِ قال هل تُضارُونَ في رُؤيَةِ الشَّمسِ وَالقَمَرِ إذا كانت صَحوًا قُلنَا لا قال فإِنَّكُمْ لا تُضارُونَ في رُؤيَةِ ربِّكُمْ يَومَئِذٍ إلا كما تُضارُونَ في رُؤيَتِهِمَا ثمَّ قال يُنادِي مُنادٍ لِيَذهَبْ كلُّ قَومٍ إلى ما كانُوا يَعبُدُونَ فَيَذهَبُ أَصحَابُ الصّلِيبِ مع صلِيبِهِمْ وَأَصحَابُ الأَوْثَانِ مع أَوثَانِهِمْ وَأَصحَابُ كل آلِهةٍ مع آلِهتِهِمْ...فيَتَسَاقَطُونَ في جهَنَّمَ حتى يبْقَى من كان يعْبُدُ اللّهَ من برٍّ أو فاجِرٍ فيقال لهم ما يحْبِسُكُمْ وقد ذهَبَ الناس فيَقُولُونَ فارَقْنَاهُمْ ونَحْنُ أَحْوَجُ مِنّا إليه الْيوْمَ وإِنَّا سمِعْنَا مُنادِيًا يُنادِي لِيلْحَقْ كلُّ قوْمٍ بِما كانُوا يعْبُدُونَ وإِنَّمَا نَنْتَظِرُ ربَّنَا قال **فيَأْتِيهِمْ الْجبَّارُ في صُورةٍ غيْرِ صُورتِهِ التي رأَوْهُ فيها أَوَّلَ مرَّةٍ فيقول أنا ربُّكُمْ فيَقُولُونَ أنت ربُّنَا. فلا يُكلِّمُهُ إلا الْأَنْبِيَاءُ فيقول هل بيْنَكُمْ وبَيْنَهُ آيةٌ تعْرِفُونَهُ فيَقُولُونَ السّاقُ فيَكْشِفُ عن ساقِهِ فيَسْجُدُ له كلُّ مؤْمِنٍ..**[(١)].

فتم التعرف على درجات مصداقيتهم ولوحظ ما يؤكد أن **سعيد بن هلال** هو الذي يمثل الفجوة التي ربما اندست منها الرواية. اتضح أن سبعة من المحدثين سكتوا عن إصدار الحكم فيه ووثقه ثلاثة. وقال أحمد أنه من الذين خلطوا، وضعفه ابن حزم[(٢)].

وأما حديث مسلم رقم ١٨٣ فيقول مع حذف التفاصيل غير الضرورية:

---

(١) البخاري، صحيح ج٦: ٢٧٠٧.

(٢) البخاري، التاريخ الكبير ج٣: ٥١٩؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء ج٦: ٣٠٣؛ الأصبهاني، رجال صحيح مسلم ج١: ٢٤٦؛ الكلاباذي، الهداية (رجال صحيح البخاري) ج١: ٢٩٩؛ العجلي، معرفة الثقات ج١: ٤٠٥؛ العسقلاني، تقريب التهذيب ج١: ٢٤٢؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء ج٦: ٣٠٣؛ معرفة الثقات ج١: ٤٠٥؛ الأصبهاني، رجال مسلم ج١:٢٤٦؛ الذهبي، الكاشف ج١: ٤٤٥.

"وحدثني سُويْدُ بن سعِيدٍ قال حدثني حفْصُ بن ميْسَرَةَ عن زيْدِ بن أسْلَمَ عن عطَاءِ بن يسَارٍ عن أبي سعِيدٍ الْخدْرِيِّ...أنَّ ناسًا في زمَنِ رسول اللّهِ ﷺ قالوا يا رسُولَ اللّهِ هل نرَى ربَّنَا يوم الْقِيامَةِ قال رسول اللّهِ ﷺ نعم قال هل تُضارُّونَ في رُؤْيةِ الشّمْسِ بِالظّهِيرَةِ صحْوًا ليس معَهَا سحَابٌ وهَلْ تُضارُّونَ في رُؤْيةِ الْقمَرِ لَيْلَةَ الْبدْرِ صحْوًا ليس فيها سحَابٌ قالوا لا يا رسُولَ اللّهِ قال ما تضَارُّونَ في رؤْيَةِ اللّهِ تبَارَكَ وتَعَالَى يوم الْقيَامَةِ إلا كما تضَارُّونَ في رؤْيَةِ أَحَدهِمَا... أَتَاهُمْ ربُّ الْعَالَمينَ سُبْحانَهُ وتَعَالَى في أدْنَى صُورةٍ من التي رأَوْهُ فيها قال فما تَنْتَظرُونَ تتْبَعُ كلُّ أُمّةٍ ما كانت تعْبُدُ قالوا يا ربَّنَا فارَقْنَا الناس في الدُّنْيا أفْقَرَ ما كنا إِلَيهِمْ ولم نُصَاحِبهُمْ فيقول أنا ربُّكُمْ فيَقُولُونَ نعُوذُ بِاللّهِ مِنكَ لا نُشرِكُ بِاللّهِ شيئا مَرَّتَينِ أو ثلَاثًا حتى إنَّ بَعضَهُمْ ليَكَادُ أنْ يَنقَلِبَ فيقول هل بَينَكُمْ وَبَينَهُ آيةٌ فَتَعرِفُونَهُ بها فيَقُولُونَ نعم فَيُكشَفُ عن ساقٍ فلا يَبقَى من كان يَسجُدُ لِلّهِ من تِلقَاءِ نَفسِهِ إلا أذِنَ الله له بِالسّجُودِ ولا يَبقَى من كان يَسجُدُ اتّقاءً ورِيَاءً إلا جعَلَ الله (صحيح مسلم جزء ١ صفحة ١٦٨) ظَهرَهُ طبَقَةً واحِدَةً كُلّمَا أرَادَ أنْ يَسجُدَ خرَّ على قفَاهُ ثمَّ يَرفَعُونَ رؤوسهم وقد تحَوَّلَ في صُورتِهِ التي رَأَوهُ فيها أوَّلَ مرَّةٍ فقال أنا ربُّكُمْ فيَقُولُونَ أنت ربُّنَا..."[(١)].

وبمراجعة إسناد هذه الرواية والتعرف على درجات مصداقيتهم فقد لوحظ بشكل واضح أن سويد بن سعيد هو الذي يمثل الفجوة التي اندست فيها الرواية[(٢)].

نماذج لتراجم بعض الرواة:

سعيد بن أبـــــي هلال	التاريخ الكبير ج٣ ص٥١٩ ١٧٣٦ سعيد بن أبي هلال الليثي المديني عن عزرة عن الزهري روى عنه الليث وخالد بن يزيد وهشام بن سعد وروى عمرو بن الحارث

(١) مسلم، صحيح ج١: ١٦٩.

(٢) ذكر من تكلم فيه وهو موثق ج١: ٩٧؛ النسائي، الضعفاء ج١: ٥٠؛ المجروحين والمتروكين. ج١: ٣٥٢؛ الجرجاني، الكامل في الضعفاء ج٣: ٤٢٨.

	عن سعيد سمع ربيعة بن أبي عبد الرحمن ومروان بن عثمان ونافعا وزيد بن أسلم ويحيى بن إسحاق بن أبي طلحة وهلال بن علي وأبا حازم وأبا أمية سمع سعيد بن جبير وسمع عبد الله بن السائب أحد بني المطلب وسمع محمد بن عمر عن الحسن وسمع سعيد بن أوس وهشام بن عروة ويحيى بن عبد الرحمن وشيبة بن نصاح وسمع القرظي قمدة عائشة وسمع نعيم المجمر وموسى بن سعد وأبا الرجال محمد بن أبي الجهم وابن شبل ومسور بن رفاعة وسمع عبد الرحمن بن عتبة بن مسعود عن خالد بن سعد عن أبي مسعود وسمع ربيعة بن سيف وعبد الرحمن بن حرملة الأسلمي وزرعة بن إبراهيم وسليمان بن راشد وسعيدا المقبري
سعيد بن أبي هلال	سكت عنه الذهبي، سير أعلام النبلاء ج٦ ص٣٠٣
سعيد بن أبي هلال	سكت عنه الأصبهاني، رجال صحيح مسلم ج١ ص٢٤٦
سعيد بن أبي هلال	تقريب التهذيب ج١ ص٢٤٢ ٢٤١٠ سعيد بن أبي هلال الليثي مولاهم أبو العلاء المصري قيل مدني الأصل وقال ابن يونس بل نشأ بها صدوق لم أر لابن حزم في تضعيفه سلفا إلا أن الساجي حكى عن أحمد أنه اختلط من السادسة مات بعد الثلاثين وقيل قبلها وقيل قبل الخمسين بسنة ع
سعيد بن أبي هلال	الكلاباذي، الهداية والإرشاد في معرفة أهل القفة والسداد، (رجال صحيح البخاري) ج١ ص٢٩٩
سعيد بن	العجلي، معرفة الثقات ج١ ص٤٠٥

أبـــــي هلال	٦٢٠ سعيد بن أبي هلال ثقة
سعيد بن أبـــــي هلال	رجال صحيح البخاري ج١ ص٢٩٩ ٤١٦ سعيد بن أبي هلال يكنى أبا العلاء الليثي المديني
سعيد بن أبـــــي هلال	تقريب التهذيب ج١ ص٢٤٢ ٢٤١٠ سعيد بن أبي هلال الليثي مولاهم أبو العلاء المصري قيل مدني الأصل وقال ابن يونس بل نشأ بها صدوق لم أر لابن حزم في تضعيفه سلفا إلا أن الساجي حكى عن أحمد أنه اختلط من السادسة مات بعد الثلاثين [ومائة، أي عاش ٦٥ سنة] وقيل قبلها وقيل قبل الخمسين بسنة ع
سعيد بن أبـــــي هلال	سير أعلام النبلاء ج٦ ص٣٠٣ ١٢٨ سعيد بن أبي هلال (ع) الإمام الحافظ الفقيه أبو العلاء الليثي مولاهم المصري أحد الثقاتسير أعلام النبلاء ج٦ ص٣٠٤ روى عن نعيم المجمر وعون بن عبد الله بن عتبة والقاسم بن أبي بزة وقتادة وزيد بن أسلم وعمارة بن غزية وأبي بكر بن حزم ونافع وابن شهاب وأرسل عن جابر وغيره حدث عنه خالد بن يزيد وعمرو بن الحارث وهشام بن سعد والليث ابن سعد قال أبو حاتم لا بأس به مولده سنة سبعين وتوفي سنة خمس وثلاثين ومئة قاله ابن يونس وقال ابن حبان توفي سنة تسع وأربعين ومئة وقيل أنه نشأ بالمدينة وقد حدث عنه سعيد المقبري أحد شيوخه
سعيد بن أبـــــي هلال	معرفة الثقات ج١ ص٤٠٥ ٦٢٠ سعيد بن أبي هلال ثقة

سعيد بن أبـــــي هلال	رجال مسلم ج١ ص٢٤٦ ٥٢٧ سعيد بن أبي هلال الليثي المديني مات سنة تسع وأربعين ومائة روى عن زيد بن أسلم في الإيمان وآخر الكتاب ونعيم المجمر في الوضوء وعبد الله بن عبيد الله بن أبي رافع وأبي الرجال في الصلاة وأبي بكر بن المنكدر في الصلاة والذبائح ونبيه بن وهب في النكاح وعون بن عبد الله في البيوع والتفسير وأبي حازم سلمة في الجهاد وعمرو ويقال عمر بن مسلم الجندعي في الضحايا وعمارة بن عزية في الفضائل روى عنه جابر بن زيد وعمرو بن الحارث
سعيد بن أبـــــي هلال	سير أعلام النبلاء ج٦ ص٣٠٣ ١٢٨ سعيد بن أبي هلال (ع) الإمام الحافظ الفقيه أبو العلاء الليثي مولاهم المصري أحد الثقات سير أعلام النبلاء ج٦ ص٣٠٤ روى عن نعيم المجمر وعون بن عبد الله بن عتبة والقاسم بن أبي بزة وقتادة وزيد بن أسلم وعمارة بن غزية وأبي بكر بن حزم ونافع وابن شهاب وأرسل عن جابر وغيره حدث عنه خالد بن يزيد وعمرو بن الحارث وهشام بن سعد والليث ابن سعد قال أبو حاتم لا بأس به مولده سنة سبعين وتوفي سنة خمس وثلاثين ومئة قاله ابن يونس وقال ابن حبان توفي سنة تسع وأربعين ومئة وقيل أنه نشأ بالمدينة وقد حدث عنه سعيد المقبري أحد شيوخه
سعيد بن أبـــــي	الكاشف ج١ ص٤٤٥ ١٩٧٠ سعيد بن أبي هلال الليثي مولاهم أبو العلاء المدني بمصر

هـــلال البخاري	عـن نـافع ونعـيم المجمـر وعنـه شـيخه سـعيد المقبـري والليـث تـوفي ١٣٥ع
سويد	ذكر من تكلم فيه وهو موثق ج١ ص٩٧ ١٥٣ سـويد بـن سـعيد الحـدثاني م ق شـيخ مـسلم **لـه مناكير** قـال أبـو حاتم **صدوق** وقال النسائي ليس بثقة وقال البخاري عمي فكان يقبل التلقين
سويد	الضعفاء للنسائي ج١ ص٥٠ ٢٦٠ سويد بن سعيد الحدثاني **ليس بثقة**
سويد	المجروحين ج١ ص٣٥٢ ٤٥٦ سـويد بـن سـعيد الحـدثاني مـن أهـل الأنبـار مولـده بالحديثـة يروي عن علي بن مسهر وحفص بن ميسرة حدثنا عنه شيوخنا مات سـنة تـسع وثلاثـين ومـائتين يـأتي عـن الثقـات فـي المعـضلات روى عن علي ابن مسهر عن أبي يحيى القتات عن مجاهد عن ابن عباس عـن النبيﷺ قـال مـن عـشق فعـف فكـتم فمـات مـات شـهيدا ومـن روى مثـل هـذا الخبـر الواحـد عـن علـي بـن مـسهر **يجـب مجانبة رواياته هذا إلى ما يخطئ في الآثار ويقلب الأخبار** سـمعت محمد بن زكريا بن الحسين يقول سمعت أبا الحسن علي بن عبد الله البـصري يقـول سـمعت عثمـان بـن خـرزاذ الأنطـاكي يقـول سـمعت يحيى بن معين يقول لو كان لي فرس ورمح لكنت أغزو سويد بن سعيد
سويد	الكامل في الضعفاء ج٣ ص٤٢٨ ٨٤٨ سويد بن سعيد أبو محمد الحدثاني الأنباري كان يسكن قرية بالأنبار يقال لها حديثة النورة ثنا الجنيدي ثنا البخاري قال توفي سويد بن سعيد بالحديثة أول شوال سنة أربعين ومائتين فيه نظر وكان **قد عمي فتلقن ما ليس من حديثه** سمعت بن حماد يقول سويد بن

	سعيد الحدثاني **ضعيف** قال النسائي سمعت إسحاق بن إبراهيم بن يونس يقول بلغني عن عبد الله بن أحمد بن حنبل قال قال لي أبي اكتب عن سويد أحاديث ضمام أنا إسحاق بن إبراهيم وعمران السختياني قالا ثنا سويد بن سعيد عن يزيد بن زريع عن شعبة عن قتادة عن عكرمة عن بن عباس قال قال رسول اللهﷺ هذه وهذه في الدية سواء يعني الخنصر والابهام فقيل له لو صليت على أم سعد فصلى عليها وقد أتى لها شهر وقد كان النبيﷺ غائبا قال الشيخ وهذا الكلام الأول في متنه هذه وهذه سواء وهو مشهور عن شعبة والكلام الثاني بهذا الإسناد أن النبيﷺ صلى على قبر أم سعيد لم يروه غير سويد ولم يجمع بين المتنين لنا أحمد مما حدثناه عن سويد فغير المنجنيقي وعمران وحدثناه جماعة عن سويد فذكروا فيه المتن الثاني الغريب ثنا إسحاق بن إبراهيم بن يونس ثنا سويد بن سعيد ثنا سفيان بن عيينة عن عاصم عن زر عن عبد الله قال قال رسول اللهﷺ المهدي من ولد فاطمة قال الشيخ هكذا ثناه عن سويد فقال المهدي من ولد فاطمة وإنما يروي الناس هذا الحديث عن ابن عيينة لا تذهب الأيام والليالي حتى يملك رجل من أهل بيتي يواطئ اسمه اسمي فجاء سويد بلفظة أغرب من هذا وما أظن وافقه عليه أحد ثنا محمد ابن عبدة بن حرب ثنا سويد بن سعيد ثنا معتمر بن سليمان عن أبيه عن عكرمة عن بن عباس عن أبي بكر قال قال رسول اللهﷺ الولاء لمن أعتق قال الشيخ هكذا حدثناه بن عبدة عن سويد وحدثناه أحمد ابن حفص عن سويد عن معتمر عن أبيه عن قتادة عن عكرمة فذكر هذا الحديث وقد روى هذا الحديث محمد بن جامع العطار عن معتمر عن حجاج الباهلي عن عكرمة عن بن عباس ثنا عنه علي الرازي وأظن أن الذي خلط في هذا الحديث معتمر قال الشيخ سمعت جعفر الفريابي يقول أفادني أبو بكر الأعين في قطيعة الربيع

	سنة اثنين وثلاثين بحضرة أبي زرعة وجمع كثير من رؤساء أصحاب الحديث حين أردت أن أخرج إلى سويد وقال لي وقفه وثبت منه هذا الحديث هل سمع عيسى بن يونس فقد على سعيد فسألته فقال ثنا عيسى بن يونس عن حريز بن عثمان عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير عن أبيه عن عوف بن مالك عن رسول اللهﷺ قال تفترق هذه الأمة بضعا وسبعين فرقة شرها فرقة قوم يقيسون الراي يستحلون به الحرام ويحرمون به الحلال قال الشيخ قال الفريابي ووقفت سويد عليه بعد أن حدثني ودار بيني وبينه كلام كثير وهذا إنما يعرف بنعيم ابن حماد ورواه عن عيسى بن يونس فتكلم الناس فيه مجراه ثم رواه رجل من أهل خراسان يقال له الحكم بن المبارك يكنى أبا صالح الخواشتي يقال إنه لا بأس به ثم سرقه قوم ضعفاء ممن يعرفون بسرقة الحديث منهم عبد الوهاب بن الضحاك والنضر بن طاهر وثالثهم سويد الأنباري ولسويد أحاديث كثيرة عن شيوخه روى عن مالك الموطأ ويقال إنه سمعه خلف حائط فضعف في مالك أيضا ولسويد مما أنكرت عليه غير ما ذكرت وهو إلى الضعف أقرب
سويد	رجال مسلم ج١ ص٢٩٠ ٦٢٤ سويد بن سعيد بن سهل بن شهريار القهروي الحدثاني سكن الحديثة كنيته أبو محمد قال أبو العباس مات أول شوال سنة أربعين ومائتين روى عن مروان بن معاوية في الإيمان وعلي بن مسهر وحفص بن ميسرة ومالك ويحيى بن زكريا أبي زائدة في النكاح ومعتمر بن سليمان في النكاح والجامع وغيرهما والوليد بن مسلم في الإيمان وسفيان بن عيينة في الجهاد وعبد العزيز بن أبي حازم في اللباس وعبد الوهاب الثقفي في الفضائل

سويد	الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي ج٢ ص٣٢ ١٥٨٧ سويد بن سعيد بن سهل بن شهريار أبو محمد الحديثي ولد بالحديثة وحدث عن مالك وابن عيينة وغيرهما قال يحيى بن معين كذاب ساقط لو كان لي فرس ورمح كنت أغزوه وقال **أحمد متروك الحديث** وقال **النسائي ليس بثقة** وقال البخاري **كان قد عمي فتلقن ما ليس من حديثه** وقال أبو حاتم الرازي **هو صدوق إلا إنه كثير التدليس** وقال ابن حبان يأتي بالمعضلات عن الثقات يجب مجانبة ما روى وقال الدارقطني هو ثقة غير أنه لما كبر ربما قرئ عليه حديث فيه بعض النكارة فيجيزه وقال المصنف قلت وثم
سويد	الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي ج٢ ص٣٣ سويد بن سعيد الدقاق حدث عن علي بن عاصم حديثا منكرا سويد ابن عبد العزيز بن نمير السلمي الدمشقي القاضي يروي عن يحيى بن سعيد وثابت بن عجلان وحصين بن عبد الرحمن قال أحمد متروك الحديث وقال يحيى ليس بشيء وقال النسائي ضعيف وقال ابن حبان كان كثير الخطأ فاحش الوهم سويد بن عمرو أبو الوليد الكندي كوفي يروي عن حماد بن سلمة قال ابن حبان كان يضع الحديث على الأسانيد الصحاح المتون الواهية لا يجوز الاحتجاج به بحال
سويد	المختلطين ج١ ص٥١ ٢٢ - سويد بن سعيد الحدثاني روى عنه مسلم في الصحيح وكان أحمد بن حنبل ينتقي عليه لولديه ثم عمر وعمي فوقعت المناكير في حديثه كثيرا فمنها من عشق فعف وكتم فمات مات شهيدا وغيره
سويد	المختلطين ج١ ص٥٢ وكان يحيى بن معين يطلق القول فيه ويقول سويد حلال الدم

	وقال البخاري منكر الحديث قال صالح بن محمد سويد صدوق إلا أنه كان قد عمي وكان يلقن ما ليس من حديثه المختلطين ج١ ص٥٣ وقال الدارقطني ثقة ولما كبر قرئ عليه ما فيه بعض النكارة فيجيزه المختلطين ج١ ص٥٥ وقال ابن عدي هو إلى الضعف أقرب قلت فلا ينبغي أن يكون ما رواه على شرط مسلم لتغيره بعدما سمع منه مسلم

حواشي تراجم رواة الحديث:

آدم	الكاشف ج١ ص٢٣٠؛ سير أعلام النبلاء ج١٠ ص٣٣٥؛ تقريب التهذيب ج١ ص٨٦؛ التاريخ الكبير ج٢ ص٣٨؛ صفة الصفوة ج٤ ص٣٠٨؛
حفص	معرفة الثقات ج١ ص٣٠٩؛ ذكر من تكلم فيه وهو موثق ج١ ص٦٩؛ تقريب التهذيب ج١ ص١٧٤؛ التاريخ الكبير ج٢ ص٣٦٩: التعديل والتجريح ج٢ ص٥٠٧: الجرح والتعديل ج٣ ص١٨٧؛ رجال مسلم ج١ ص١٤٤؛ الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي ج١ ص٢٢٥؛
خالد	البخاري، التاريخ الكبير ج٣: ١٦١، ١٧٨، ١٨١-١٨٤؛ تهذيب التهذيب ج٣ ص١١٢؛ تهذيب الكمال ج٨ ص١٩٢، ١٩٣؛ تهذيب التهذيب ج٣ ص١٠٨؛
زيد بن أسلم	تهذيب الكمال ج١٠ ص١٦؛ الكاشف ج١ ص٤١٤؛ التاريخ الكبير ج٣ ص٣٨٧؛ رجال مسلم ج١ ص٢١٤؛ ميزان الاعتدال في نقد الرجال ج٢ ص٣٣٣؛ الكاشف ج١ ص٤١٤؛ تقريب التهذيب ج١ ص٧٣٢؛ التاريخ الكبير ج٣ ص٣٨٧؛ تهذيب الكمال ج١٠ ص١٢؛

	رجال مسلم ج١ ص٢١٤؛ رجال صحيح البخاري ج١ ص٢٥٩؛
سعيد	التاريخ الكبير ج٣ ص٥١٩؛ سكت عنه الذهبي، سير أعلام النبلاء ج٦ ص٣٠٣؛ سكت عنه الأصبهاني، رجال صحيح مسلم ج١ ص٢٤٦؛ رجال صحيح البخاري ج١ ص٢٩٩؛ العجلي، معرفة الثقات ج١ ص٤٠٥؛ (الهداية) رجال صحيح البخاري ج١ ص٢٩٩؛ تقريب التهذيب ج١ ص٢٤٢؛ سير أعلام النبلاء ج٦ ص٣٠٣؛ معرفة الثقات ج١ ص٤٠٥؛ رجال مسلم ج١ ص٢٤٦؛ سير أعلام النبلاء ج٦ ص٣٠٣؛ الكاشف ج١ ص٤٤٥؛
سويد	ذكر من تكلم فيه وهو موثق ج١ ص٩٧؛ الضعفاء للنسائي ج١ ص٥٠؛ المجروحين ج١ ص٣٥٢؛ الكامل في الضعفاء ج٣ ص٤٢٨
الليث	الثقات ج٧ ص٣٦٠؛ رجال صحيح البخاري ج٢ ص٦٣٣؛ سير أعلام النبلاء ج٣ ص٦٩؛ حلية الأولياء ج٧ ص٣١٨؛ أعلام النبلاء ج٢ ص٤٤؛ سير أعلام النبلاء ج٢ ص٥٥٥؛ سير أعلام النبلاء ج٣ ص٦٥؛ سير أعلام النبلاء ج٣ ص٦٩؛ سير أعلام النبلاء ج٣ ص١٥٠؛ سير أعلام النبلاء ج٣ ص٢٠٩؛ سير أعلام النبلاء ج٤ ص٤١٤؛ سير أعلام النبلاء ج٥ ص٣٣٦؛ سير أعلام النبلاء ج٥ ص٣٣٧؛ سير أعلام النبلاء ج٥ ص٣٤٢؛ الوحدان للنسائي ج١ ص١٢٩؛ المعين في طبقات المحدثين ج١ ص٦٢؛ طبقات الحفاظ ج١ ص١٠١؛ خلاصة تذهيب تهذيب الكمال ج١ص٤٨٦؛ التكملة لكتاب الصلة ج١ص٢٨٢؛ تاريخ الإسلام ج٣٧ ص٣٢٢؛ التعديل والتجريح ج٢ ص٦١٥؛ الثقات ج٧ ص٣٦٠؛ مشاهير الأمصار ج١ ص١٩١؛ تذكرة الحفاظ ج١ ص٢٢٤؛ جامع التحصيل ج١ ص٢٦٠؛ لسان الميزان ج٧ ص٣٤٧؛ الفهرست ج١ ص٢٨١؛ رجال مسلم ج٢ ص١٥٩؛ رجال صحيح البخاري ج٢ ص٦٣٣؛ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ج٤ ص١٢٧؛ تقريب

	التهذيب ج١ ص٤٦٤؛ ميزان الاعتدال في نقد الرجال ج٥ ص٥١٥؛ التدوين في أخبار قزوين ج٤ ص٥٨؛ تاريخ الإسلام ج٤٢ ص٤٧٤؛ ميزان الاعتدال في نقد الرجال ج٥ ص٥١٦
يحيى بن بكير	تقريب التهذيب ج١ ص٥٨٨؛ التاريخ الكبير ج١ ص٢٥١؛ تذكرة الحفاظ ج٢ ص٤٢٠ ميزان الاعتدال في نقد الرجال ج٤ ص٩٥؛ خلاصة تذهيب تهذيب الكمال ج١ ص٤٢١؛؛؛

تمارين الفصل السادس:

عند أداء التمارين يجب توثيق المعلومات بذكر عنوان المصدر، ومعلومات النشر كاملة، وأرقام الصفحات، والجزء إذا تطلب الأمر.

١. استخرج عشر روايات لحديث يتعلق برؤية هلال شهر رمضان، تحدد مدة الشهر وطريقة تحديد بدايته.

٢. استخرج جميع الروايات التي تتعلق بتحديد الشهر الجديد، ورجح بينها، استنادا إلى قوة السند، حسب رأي المحدثين.

٣. استخرج ثلاثة أحاديث تتعلق بأصل العلاقة والتعامل بين المسلمين وغيرهم، وذلك بروايات تتعارض في المعنى.

٤. ابحث عن إسناد أو أكثر فيه راو باسم مفرد، أو بكنية. وابحث عن اسم أبيه أو قريب له، أو شيخ، يمكن تمييزه بها عن غيره ممن يشاركه الاسم أو الكنية. ووضح بالتفصيل الطريقة التي استخدمتها.

قائمة المراجع العربية

منهج أبحاث المحدثين

رقم	المرجع
١.	أبو الحسين عبد الباقي بن قانع، **معجم الصحابة**، تحقيق: صلاح بن سالم المصراتي (المدينة المنورة: مكتبة الغرباء الأثرية ١٤١٨).
٢.	أبو الفرج، صفة الصفوة، اسم المؤلف: عبد الرحمن بن علي بن محمد أبو الفرج، دار النشر: دار المعرفة - بيروت - ١٣٩٩ - ١٩٧٩، الطبعة: الثانية، تحقيق: محمود فاخوري - د.محمد رواس قلعه جي.
٣.	أبو عميرة، فايز، "قواعد نقد الخبر في الكتاب والسنة."، مجلة إسلامية المعرفة، العدد ٣٩ - أكتوبر ٢٠٠٥.
٤.	أحمد، **أحمد بن حنبل** أبو عبد الله الشيباني مسند الإمام أحمد بن حنبل (:مؤسسة قرطبة - مصر).
٥.	الأزدي، عبد الغني بن سعيد بن علي، **الأوهام التي في مدخل أبي عبد الله الحاكم النيسابوري**، تحقيق: مشهور حسن محمود سلمان (الزرقاء، الأردن: مكتبة المنار - الزرقاء - الأردن - ١٤٠٧).
٦.	الأزدي، محمد بن الحسين أبو الفتح الموصلي، **أسماء من يعرف بكنيته**، تحقيق: أبو عبد الرحمن إقبال (الهند: الدار السلفية ١٤١٠ - ١٩٨٩).
٧.	إسماعيل، سعيد، كشف الغيوم عن القضاء والقدر (المدينة المنورة: المؤلف ١٤١٧).
٨.	الأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن مهران، **معرفة الصحابة**، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي (الرياض: دار الوطن ١٤١٩ - ١٩٨٨).

٩.	الأصبهاني، أحمد بن عبد الله بن أحمد أبو نعيم الصوفي، **الضعفاء**، تحقيق: فاروق حمادة (الدار البيضاء: دار الثقافة ١٤٠٥ - ١٩٨٤).
١٠.	الأصبهاني، أحمد بن علي بن منجويه أبو بكر، **رجال صحيح مسلم**، تحقيق: عبد الله الليثي (بيروت: دار المعرفة ١٤٠٧).
١١.	الأصبهاني، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، اسم المؤلف: أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، دار النشر: دار الكتاب العربي - بيروت - ١٤٠٥، الطبعة: الرابعة.
١٢.	الألباني، محمد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الصحيحة (بيروت: المكتب الإسلامي ١٤٠٥هـ).
١٣.	الألباني، محمد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (الرياض: مكتبة المعارف ١٤٣٥).
١٤.	الأندلسي، أبو عبد الله محمد بن عبد الله (ابن أبي زمنين)، **رياض الجنة بتخريج أصول السنة**، تحقيق: عبد الله بن محمد عبد الرحيم بن حسين البخاري (المدينة المنورة / السعودية: مكتبة الغرباء الأثرية - ١٤١٥ هـ).
١٥.	الأنصاري، الحافظ الفقيه صفي الدين أحمد بن عبد الله الخزرجي الأنصاري اليمني، خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة ط٥ (حلب/بيروت: مكتب المطبوعات الإسلامية/دار البشائر ١٤١٦هـ).
١٦.	ابن أبي شيبة، أبو بكر بن عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الصنعاني، مصنف بن أبي شيبة (الرياض: مكتبة الرشد ١٤٠٩هـ).
١٧.	ابن الأثير، عز الدين بن الأثير أبي الحسن علي بن محمد الجزري، **أسد الغابة في معرفة الصحابة**، تحقيق: عادل أحمد الرفاعي (بيروت: دار إحياء التراث العربي ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦م).
١٨.	ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن

	محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري، **النهاية في غريب الحديث والأثر** (المتوفى: ٦٠٦هـ) تحقيق: طاهر أحمد الزاوى - محمود محمد الطناحي (بيروت: المكتبة العلمية ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م).
١٩.	ابن جماعة، محمد بن إبراهيم، **المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي**، تحقيق: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان ط٢ (دمشق: دار الفكر - ١٤٠٦هـ).
٢٠.	**ابن حزم**، علي بن أحمد بن حزم الأندلسي أبو محمد الإحكام في أصول الأحكام، القاهرة: دار الحديث ١٤٠٤).
٢١.	ابن راهويه، إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي، **مسند إسحاق بن راهويه**، تحقيق: د. عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي (المدينة المنورة: مكتبة الإيمان - ١٤١٢ - ١٩٩١).
٢٢.	ابن الصلاح، الإمام أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، **علوم الحديث**، نحقيق وتخريج أحاديث نور الدين عتر (المدينة المنورة: المكتبة العلمية لصاحبها محمد النمنكاني ١٣٨٦ - ١٩٦٦).
٢٣.	ابن القيم، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي الدمشقي متوفي ٧٥١، **أعلام الموقعين عن رب العالمين**، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد (بيروت: دار الجيل ١٩٧٣م).
٢٤.	ابن كثير، إسماعيل بن عمر، **تفسير القرآن العظيم** (بيروت: دار إحياء التراث العربي ١٣٨٨).
٢٥.	ابن حبان،: محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، **صحيح ابن حبان**، بترتيب ابن بلبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ط٢ (بيروت: مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤١٤ - ١٩٩٣).
٢٦.	ابن حبان، الإمام محمد بن أحمد بن أبي حاتم التميمي البستي، **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**، تحقيق: محمود إبراهيم

	زايد (حلب: دار الوعي ١٣٩٦هـ).
٢٧.	ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، الثقات، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد (بيروت: دار الفكر - ١٣٩٥ - ١٩٧٥).
٢٨.	ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، **الثقات**، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد (بيروت: دار الفكر - بيروت - ١٣٩٥ - ١٩٧٥).
٢٩.	ابن حبان، محمد ابن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، مشاهير علماء الأمصار، تحقيق: م. فلايشهمر (بيروت: دار الكتب العلمية - بيروت - - ١٩٥٩).
٣٠.	ابن عبد الواحد، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم، (المتوفى: ٦٣٠هـ) **أسد الغابة في معرفة الصحابة**، المحقق: علي محمد معوض - عادل أحمد عبد الموجود (بيروت: دار الكتب العلمية ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م).
٣١.	ابن قانع، أبو الحسين عبد الباقي بن قانع، **معجم الصحابة**، تحقيق: صلاح بن سالم المصراتي (المدينة المنورة: مكتبة الغرباء الأثرية ١٤١٨).
٣٢.	ابن منده، يحيى بن عبد الوهاب أبو زكريا، **معرفة أسامي أرداف النبي ﷺ**، تحقيق: يحيى مختار غزاوي (بيروت: المدينة للتوزيع ١٤١٠).
٣٣.	الباجي، سليمان بن خلف بن سعد أبو الوليد، **التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح**، تحقيق: د. أبو لبابة حسين (الرياض: دار اللواء للنشر والتوزيع ١٤٠٦ - ١٩٨٦).
٣٤.	البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، **الجامع المسند الصحيح** المختصر (صحيح البخاري).
٣٥.	البخاري، محمد بن إبراهيم بن إسماعيل أبو عبد الله الجعفي، **التاريخ**

	الصغير (الأوسط)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، (حلب، القاهرة: دار الوعي، مكتبة دار التراث ١٣٩٧ - ١٩٧٧).
٣٦.	البخاري، محمد بن إبراهيم بن إسماعيل أبو عبد الله الجعفي، **التاريخ الكبير**، تحقيق: السيد هاشم الندوي (بيروت: دار الفكر -).
٣٧.	البرديجي، أبو بكر أحمد بن هارون بن روح (المتوفى: ٣٠١هـ) **طبقات الأسماء المفردة من الصحابة والتابعين وأصحاب الحديث**، حققته وقدمت له: سكينة الشهابي (-: طلاس للدراسات والترجمة والنشر ١٩٨٧م).
٣٨.	البرديجي، أحمد بن هارون أبو بكر، **طبقات الأسماء المفردة من الصحابة والتابعين وأصحاب الحديث**، تحقيق: عبده علي كوشك (دمشق: دار المأمون للتراث ١٤١٠).
٣٩.	ابن بشكوال، أبو القاسم خلف بن عبد الملك، **غوامض الأسماء المبهمة الواقعة في متون الأحاديث المسندة**، تحقيق: د. عز الدين علي السيد، محمد كمال الدين عز الدين (بيروت: عالم الكتب - بيروت - ١٤٠٧).
٤٠.	ابن ماكولا، علي بن هبة الله بن جعفر بن علي أبو نصر، **تهذيب مستمر الأوهام على ذوي المعرفة وأولي الأفهام**، تحقيق: سيد كسروي حسن (بيروت: دار الكتب العلمية ١٤١٠).
٤١.	البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي أبو بكر، **المدخل إلى السنن الكبرى**، تحقيق: د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي (الكويت: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي ١٤٠٤).
٤٢.	البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي أبو بكر، **سنن البيهقي الكبرى**، تحقيق محمد عبد القادر عطا (مكة المكرمة: مكتبة دار الباز ١٤١٤هـ).
٤٣.	البيهقي، الحافظ الامام أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو أحمد.. الخسروجردي، **معرفة السنن والآثار** عن الامام أبي عبد الله

	محمد بن أدريس الشافعي، تحقيق: سيد كسروي حسن (بيروت: دار الكتب العلمية ---).
٤٤.	البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، (المتوفى: ٤٥٨هـ)، معرفة السنن والآثار، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي (كراتشي: جامعة الدراسات الإسلامية، دار قتيبة (دمشق - بيروت)، دار الوعي (حلب - دمشق)، دار الوفاء (المنصورة - القاهرة) ١٤١٢هـ - ١٩٩١م).
٤٥.	التبريزي، محمد بن عبد الله الخطيب، **مشكاة المصابيح**، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني ط٣ (بيروت: المكتب الإسلامي ١٩٨٥).
٤٦.	الجامع الكبير للتراث الإسلامي والعربي، إصدار ٥.
٤٧.	الجرجاني، عبد الله بن عدي أبو أحمد، **أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه (في جامعه الصحيح)**، تحقيق: د. عامر حسن صبري (بيروت: دار البشائر الإسلامية ١٤١٤).
٤٨.	الجرجاني، عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد أبو أحمد، **الكامل في ضعفاء الرجال**، تحقيق: يحيى مختار غزاوي ط٣ (بيروت: دار الفكر ١٤٠٩ - ١٩٨٨).
٤٩.	الجزري، عز الدين بن الأثير أبي الحسن علي بن محمد، **أسد الغابة في معرفة الصحابة**، تحقيق: عادل أحمد الرفاعي (بيروت: دار إحياء التراث العربي ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م).
٥٠.	الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، **معرفة علوم الحديث**، تحقيق: السيد معظم حسين ط٢ (بيروت: دار الكتب العلمية ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م/ دار إحياء العلوم ١٤٠٦- ١٩٨٦).
٥١.	الحاكم، محمد بن عبد الله أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، **المستدرك على الصحيحين**، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا (بيروت: دار الكتب العلمية ١٤١١هـ - ١٩٩٠م).

٥٢.	حسين، أبو لبابة، **الجرح والتعديل** (الرياض: دار اللواء للنشر والتوزيع ١٣٩٤ - ١٩٧٤).
٥٣.	الحسيني، محمد بن علي بن الحسن الحسيني الشافعي، **ذيل (تذكرة الحفاظ للذهبي) لتلميذه أبي المحاسن الحسيني الدمشقي** (بيروت: دار الكتب العلمية).
٥٤.	الخزرجي، خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، اسم المؤلف: الحافظ الفقيه صفي الدين أحمد بن عبد الله الخزرجي الأنصاري اليمني، دار النشر: مكتب المطبوعات الإسلامية/دار البشائر - حلب / بيروت - ١٤١٦ هـ، الطبعة: الخامسة، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة.
٥٥.	الخطيب، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، **كتاب الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة**، تحقيق: د. عز الدين علي السيد ط٣ (القاهرة: مكتبة الخانجي١٤١٧هـ - ١٩٩٧م).
٥٦.	الخطيب، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، **غنية الملتمس إيضاح الملتبس**، تحقيق: د. يحيى بن عبد الله البكري الشهري (الرياض: مكتبة الرشد ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م).
٥٧.	الخطيب، أحمد بن علي أبو بكر البغدادي، **تاريخ بغداد** (بيروت: دار الكتب العلمية).
٥٨.	الدارقطني، علي بن عمر بن أحمد بن مهدي أبو الحسن البغدادي، **سنن الدارقطني**.
٥٩.	الدارقطني، علي بن عمر بن أحمد بن مهدي أبو الحسن البغدادي، **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله السلفي (دار طيبة - الرياض - ١٤٠٥ - ١٩٨٥).
٦٠.	الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن أبو محمد، **سنن الدارمي**، تحقيق فواز أحمد زمزمي، وخالد سبع العلمي (بيروت: دار الكتاب العربي ١٤١٠هـ).

٦١.	دالين، ديوبولد ب فان، **مناهج البحث في التربية وعلم النفس**، ترجمة محمد نبيل نوفل، سليمان الخضري، وطلعت منصور غريال، ومراجعة سيد أحمد عثمان (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٨٦).
٦٢.	الدّريس، خالد منصور، " نقد المتن وعلاقته بالحكم على رواة الحديث عند علماء الجرح والتعديل"، مجلة إسلامية المعرفة، العدد ٣٩ - أكتوبر ٢٠٠٥.
٦٣.	دغمش، أمين، من كلية الدعوة وأصول الدين في الأردن. قدم بحثاً بعنوان:"قواعد نقد المتن وضوابطه عند العلماء القدماء".
٦٤.	دمفو، عبد الله بن محمد حسن، **رجال مسلم الذين ضعفهم ابن حجر في التقريب ورواياتهم في الصحيح** (القاهرة: دار ابن عفان ١٤٢٤ - ٢٠٠٣).
٦٥.	الدميني، مسفر غرم الله، مقاييس ابن الجوزي في متون السنة من خلال كتابه الموضوعات (جدة: دار المدني١٤٠٥ - ١٩٨٤).
٦٦.	الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي أبو عبد الله شمس الدين، **تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، المحقق: غنيم عباس غنيم - أيمن سلامة وآخرون (---:الفاروق الحديثة للطباعة والنشر ١٤٢٥-٢٠٠٤).
٦٧.	الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي أبو عبد الله، المعين في طبقات المحدثين، تحقيق: د. همام عبد الرحيم سعيد (عمان - الأردن: دار الفرقان ١٤٠٤).
٦٨.	الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمرى (بيروت: دار الكتاب العربي ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).
٦٩.	الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد الذهبي، تذكرة الحفاظ، (بيروت: دار الكتب العلمية ---).

٧٠.	الذهبي، حمد بن أحمد أبو عبد الله الدمشقي، **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، تحقيق: محمد عوامة (جدة: دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علو ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م).
٧١.	الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي أبو عبد الله، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، محمد نعيم العرقسوسي ط٩ (بيروت: مؤسسة الرسالة ١٤١٣هـ).
٧٢.	الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود (بيروت: دار الكتب العلمية ١٩٩٥).
٧٣.	الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز أبو عبد الله، ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق (---: مكتبة المنار).
٧٤.	الرازي، الجرح والتعديل، عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس أبو محمد الرازي التميمي (بيروت: دار إحياء التراث العربي ١٢٧١هـ - ١٩٥٢م).
٧٥.	الرحيلي، عبد الله بن ضيف الله، **استخراج الآيات والأحاديث في البحوث العلمية عن طريق الكتب والحاسوب** (المدينة المنورة: المؤلف ١٤٢٥).
٧٦.	الرشيد العطار، رشيد الدين العطار أبو الحسين يحيى بن علي بن عبد الله، **نزهة الناظر في ذكر من حدث عن أبي القاسم البغوي من الحفاظ والأكابر**، تحقيق: مشعل بن باني الجبرين المطيري (-: دار ابن حزم ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م).
٧٧.	الرشيد، عماد الدين، " **مفهوم نقد المتن بين النظر الفقهي والنظر الحديثي** "، مجلة إسلامية المعرفة، العدد ٣٩ - أكتوبر ٢٠٠٥.
٧٨.	**الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل تحقيق عبد الرزاق المهدي** (---: **دار إحياء التراث العربي** ---).

٧٩.	السخاوي، ابن الجزري / السخاوي، **الغاية في شرح الهداية في علم الرواية**، تحقيق: أبو عائش عبد المنعم إبراهيم (: مكتبة أولاد الشيخ للتراث - ٢٠٠١م).
٨٠.	السيوطي، أبي الفضل جلال الدين عبد الرحمن، **ريح النسرين فيمن عاش من الصحابة مائة وعشرين**، تحقيق: عدنان أحمد مجود (جدة: دار الوفاء ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
٨١.	السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد (المتوفى: ٩٠٢هـ)، الغاية في شرح الهداية في علم الرواية، (أبو عائش عبد المنعم إبراهيم، مكتبة أولاد الشيخ للتراث ٢٠٠١م).
٨٢.	السيوطي، جلال الدين، **الاتقان في علوم القرآن** (بيروت: دار الفكر ١٣٦٨).
٨٣.	السيوطي، عبد الرحمن السيوطي جلال الدين، قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة، تحقيق خليل محيي الدين الميس (---: المكتب الإسلامي ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
٨٤.	السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر أبو الفضل، **طبقات الحفاظ**، (بيروت: دار الكتب العلمية ١٤٠٣).
٨٥.	شلبي، أحمد، **كيف تكتب بحثا أو رسالة دراسة منهجية** ط ١٦ (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية ١٩٨٣).
٨٦.	الشنقيطي، أحمد محمود عبد الوهاب، خبر الواحد وحجيته (الميدينة المنورة: الجامعة الإسلامية ١٤١٣).
٨٧.	الصالح، صبحي، **علوم الحديث ومصطلحه** ط١٧(بيروت: دار العلم للملايين ١٩٨٨).
٨٨.	الصنعاني، أبو بكر بن عبد الرزاق بن همام، **مصنف عبد الرزاق**، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ط٢ (بيروت: المكتب الإسلامي ١٤٠٣هـ).
٨٩.	الصنعاني، أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد

	المروزى السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي، **تفسير الصنعاني**، المحقق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم (المتوفى: ٤٨٩هـ) (الرياض: دار الوطن ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م).
٩٠.	صيني، سعيد إسماعيل، **تساؤلات جدلية حول الإسلام** ط٥ (الرياض: مكتبة عبد العزيز المهيدب ١٤٣٣).
٩١.	صيني، سعيد إسماعيل، **مدخل إلى الإعلام الإسلامي** (القاهرة: دار الحقيقة للإعلام الدولي ١٤١١).
٩٢.	صيني، سعيد إسماعيل صالح، **الحوار النبوي مع المسلمين وغير المسلمين** (الرياض: مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني ١٤٢٦هـ).
٩٣.	صيني، سعيد إسماعيل، **الحوار النبوي: المبادئ والأساليب** (الرياض: مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني ١٤٣١هـ).
٩٤.	صيني، سعيد إسماعيل، **المبادئ الإسلامية للتعامل عبر الأديان**، (بيروت: دار الكتب العلمية ١٤٣٨).
٩٥.	صيني، سعيد إسماعيل، **حقيقة العلاقة بين المسلمين وغير المسلمين** (بيروت: مؤسسة الرسالة ١٤٢٠).
٩٦.	صيني، سعيد إسماعيل، **قواعد أساسية في البحث العلمي** ط٢ (المدينة المنورة: المؤلف ١٤٣١هـ).
٩٧.	صيني، سعيد إسماعيل، **منهج الأبحاث التاريخية في خطوات تطبيقية**، www.saeedsieny.net
٩٨.	الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد، **المعجم الكبير**، حمدي عبد الحميد السلفي ط٢ (الموصل: مكتبة الزهراء ١٤٠٤هـ).
٩٩.	الطحان، محمد، **تيسير مصطلح الحديث** (الرياض: مكتبة المعارف ١٤٠٧ - ١٩٨٧).
١٠٠.	الطريفي، عبد العزيز بن مرزوق، **التقرير في أسانيد التفسير** ط٢ (الرياش: مكتبة دار المنهاج ١٤٣٤).

١٠١.	الطحان، محمود، **أصول التخريج ودراسة الأسانيد** (بيروت: دار القرآن الكريم ١٣٩٩ - ١٩٧٩).
١٠٢.	الطيالسي، سليمان بن داود أبو داود الفارسي البصري الطيالسي، **مسند أبي داود الطيالسي**، (بيروت: دار المعرفة بيروت - -).
١٠٣.	عبد اللطيف، عبد المجود محمد، السنة لنبوية بين دعاة الفتنة وأدعياء العلم (القاهرة: المؤلف ت ١٤١٠هـ - ١٩٧٩م).
١٠٤.	العجلي، أبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح الكوفي نزيل طرابلس الغرب، **معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم**، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي (المدينة المنورة: مكتبة الدار ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
١٠٥.	العساف، صالح بن حمد، **المدخل الى البحث العلمي**، (الرياض: المؤلف نفسه ١٤٠٩).
١٠٦.	العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي (الرياض: مطبعة سفير ١٤٢٢).
١٠٧.	العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل الشافعي، **الإصابة في تمييز الصحابة**، تحقيق: علي محمد البجاوي (بيروت: دار الجيل ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م).
١٠٨.	العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل الشافعي، **تقريب التهذيب**، تحقيق: محمد عوامة (سوريا: دار الرشيد ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).
١٠٩.	العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل الشافعي، **تهذيب التهذيب**، (بيروت: دار الفكر ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م).
١١٠.	العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل الشافعي، **لسان الميزان**، تحقيق: دائرة المعرف النظامية - الهند ط٣ (بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).

١١١.	العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، لسان الميزان، تحقيق: دائرة المعرف النظامية - الهند ط٣ (بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ١٤٠٦ - ١٩٨٦).
١١٢.	العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، **بصير المنتبه بتحرير المشتبه**، تحقيق: علي محمد البجاوي، محمد علي النجار (بيروت: المكتبة العلمية -).
١١٣.	العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، ترقيم وتصحيح ومراجعة محمد فؤاد عبد الباقي، ومحب الدين الخطيب وقصي محب الدين الخطيب (القاهرة: دار الريان للتراث ١٤٠٧).
١١٤.	العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، **نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، تحقيق: ضمن كتاب سبل السلام (بيروت: دار إحياء التراث العرب -).
١١٥.	العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، **نزهة النظر: شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، مذيل بتعليقات (بيروت: مؤسسة ومكتبة الخافقين ١٤٠٠).
١١٦.	عسيلان، عبد الله عبد الرحيم، **تحقيق المخطوطات بين الواقع والنهج الأمثل** (المدينة المنورة: نادي المدينة المنورة الأدبي ١٤١٥هـ).
١١٧.	العلائي، أبو سعيد بن خليل بن كيكلدي أبو سعيد، **جامع التحصيل في أحكام المراسيل**، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي (بيروت: عالم الكتب ١٤٠٧ - ١٩٨٦).
١١٨.	العلائي، الحافظ صلاح الدين أبو سعيد خليل بن الأمير سيف الدين كيكلدي بن عبد الله، **كتاب المختلطين**، تحقيق: د. رفعت فوزي عبد المطلب / علي عبد الباسط مزيد (القاهرة: مكتبة الخانجي ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م).
١١٩.	العلاني، أبو سعيد بن خليل بن كيكلدي أبو سعيد، **جامع التحصيل في أحكام المراسيل**، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي ط٢ (بيروت: عالم الكتب ١٤٠٧ - ١٩٨٦).

١٢٠.	العلواني، طه جابر، "**السنة النبوية الشريفة ونقد المتون**"، مجلة إسلامية المعرفة، العدد ٣٩ - أكتوبر ٢٠٠٥.
١٢١.	عوامة، محمد أقر الحديث الشريف في اختلاف الأئمة الفقهاء رضي الله عنهم (---: المؤلف ١٣٩٨).
١٢٢.	العيني، بدر الدين محمود بن أحمد، **عمدة القارئ شرح صحيح البخاري** (بيروت: دار إحياء التراث العربي---).
١٢٣.	الغساني، أبو علي الحسين بن محمد أحمد الجياني، **تقييد المهمل وتمييز المشكل** (شيوخ البخاري المهملون) تحقيق: الأستاذ محمد أبو الفضل (المغرب: وزارة الأوقاف - المملكة المغربية - ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م).
١٢٤.	الغساني، عبد الله بن يحيى بن أبي بكر، **تخريج الأحاديث الضعاف من سنن الدارقطني**، تحقيق: أشرف عبد المقصود عبد الرحيم (الرياض: دار عالم الكتب ١٤١١ هـ).
١٢٥.	الفسوي، أبو يوسف يعقوب بن سفيان، **المعرفة والتاريخ**، تحقيق: خليل المنصور (بيروت: دار الكتب العلمية ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م).
١٢٦.	فلاتة، عمر بن حسن عثمان، **الحديث الحسن: مطلقا ومقيدا عند الإمام الترمذي** (المدينة المنورة: دار الأنصاري للنشر ١٤٢٦ - ٢٠٠٥).
١٢٧.	الفيروز أبادي، محمد بن يعقوب، **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة**، تحقيق: محمد المصري (الكويت: جمعية إحياء التراث الإسلامي ١٤٠٧).
١٢٨.	القصري، مصطفى بن محمد الدغاي، **تلخيص علم الحديث ومصطلحه** (المملكة المغربية: منشورات وزارة الأوقاف والشؤن الإسلامية ١٤٢٨-٢٠٠٧).
١٢٩.	القيسي، ابن ناصر الدين شمس الدين محمد بن عبد الله بن محمد الدمشقي، **توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم**

	وكناهم، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي (بيروت: مؤسسة الرسالة ١٩٩٣م).
١٣٠.	الكتاني، محمد بن جعفر أبو عبد الله، **نظم المتناثر من الحديث المتواتر**، تحقيق: شرف حجازي ط٢ (مصر: دار الكتب السلفية ١٩٨٣).
١٣١.	الكلاباذي، أحمد بن محمد بن الحسين البخاري أبو نصر، **الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد**، تحقيق: عبد الله الليثي (بيروت: دار المعرفة ١٤٠٧).
١٣٢.	الكلاباذي، أبو بكر محمد بن أبي إسحاق بن إبراهيم بن يعقوب البخاري الحنفي (المتوفى: ٣٨٠هـ) **بحر الفوائد المشهور بمعاني الأخبار**، المحقق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل - أحمد فريد المزيدي (بيروت: دار الكتب العلمية ١٤٢٠هـ - **١٩٩٩م**).
١٣٣.	الكور، موزة أحمد محمد، **منهج المحدثين في نقد متون الأحاديث النبوية** (١٤١٤).
١٣٤.	مالك، مالك بن أنس أبو عبد الله الأصبحي، **موطأ مالك - رواية محمد بن الحسن**، تحقيق: د. تقي الدين الندوي (دمشق: دار القلم ١٤١٣ - ١٩٩١).
١٣٥.	المباركفوري، أبو الحسن عبيد الله بن محمد عبد السلام بن خان محمد بن أمان الله بن حسام الدين الرحماني ط٣ (المتوفى: ١٤١٤هـ) مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (بنارس، الهند: إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء - الجامعة السلفية ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م).
١٣٦.	المدخلي، ربيع بن هادي عمير، **تقسيم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف بين واقع المحدثين ومغالطات التعصبين: رد على أبي غدة ومحمد عوامة** (المدينة المنورة: مكتبة الغرباء الأثرية ١٤١٧ - ١٩٩٧).
١٣٧.	المزي، جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن، **تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف**، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، زهير الشاويش (بيروت: المكتب الإسلامي - الدار القيمة ١٤٠٣ - ١٩٨٣).

١٣٨.	المزي، يوسف بن الزكي عبد الرحمن أبو الحجاج، **تهذيب الكمال**، تحقيق: د. بشار عواد معروف (بيروت: مؤسسة الرسالة ١٤٠٠ - ١٩٨٠).
١٣٩.	مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، **المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله**ﷺ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي (بيروت: دار إحياء التراث العربي - بيروت -).
١٤٠.	المطيري، حاكم، المطيري، حاكم، **الإعلام بدراسة حديث (لا تبدؤوا المشركين بالسلام)** منشور في موقع الشيخ الدكتور حاكم المطيري، قسم التفسير والحديث، كلية الشريعة - جامعة الكويت.
١٤١.	المقدسي، الإمام الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر، **أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله**ﷺ **للإمام الدارقطني**، تحقيق: محمود محمد محمود حسن نصار / السيد يوسف (بيروت: دار الكتب العلمية ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م).
١٤٢.	المقدسي، الحافظ ضياء الدين محمد بن عبد الواحد، **جزء الأوهام في المشايخ النبل**، تحقيق: بدر بن محمد العماش (المدينة المنورة: دار البخاري ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م).
١٤٣.	المنذري، عبد العظيم بن عبد القوي أبو محمد، **رسالة في الجرح والتعديل**، تحقيق: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي (الكويت: مكتبة دار الأقصى ١٤٠٦).
١٤٤.	النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، إعراب القرآن، تحقيق: د.زهير غازي زاهد ط٣ (بيروت: عالم الكتب - ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م).
١٤٥.	النسائي، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن، **السنن الكبرى**، تحقيق: د.عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن (بيروت: دار الكتب العلمية ١٤١١ - ١٩٩١).

١٤٦.	**النسائي**، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن، **المجتبى من السنن**، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط٢ (حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية ١٤٠٦ - ١٩٨٦).
١٤٧.	النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب، **الضعفاء والمتروكين**، تحقيق: محمود إبراهيم زايد (حلب: دار الوعي ١٣٩٦هـ -).
١٤٨.	ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله النمري، **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري (: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب - ١٣٨٧).
١٤٩.	النووي، محيي الدين يحيى ابن شرف، **شرح صحيح مسلم بن حجاج**، تحقيق خليل مأمزون شيحا ط٤ (بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع ١٤١٨هـ).
١٥٠.	الهروي، عبيد الله بن عبد الله بن أحمد أبو الفضل، **المعجم في مشتبه أسامي المحدثين**، تحقيق: نظر محمد الفاريابي (الرياض: مكتبة الرشد ١٤١١).
١٥١.	الهندي، علاء الدين المنتقى بن حسام الدين، **كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال**، تحقيق محمود عمر الدمياطي (بيروت: دار الكتب العلمية ١٤١٩هـ).
١٥٢.	الهيثمي، علي بن أبي بكر، **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد** (القاهرة: دار الريان، دار الكتاب العربي ١٤٠٧هـ).

قائمة المحتويات

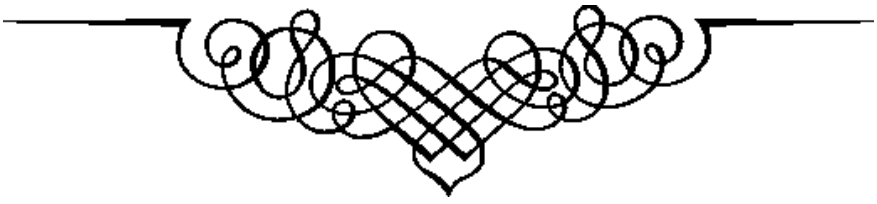

قائمة المحتويات

مقدمة..... ٣

المعالم الرئيسة لمنهج الكتاب ٧

الفصل الأول: خطة بحث المحدثين..... ١٣

عناصر الخطة ١٣

شروط الخطة الجيدة وعلاماتها..... ١٤

المناقشة مع ذوي العلاقة..... ١٦

مشكلة البحث وتحديدها..... ١٦

العنوان ١٧

الدوافع والأهداف ١٨

التحديد الجيد للمشكلة ١٩

تحديد المشكلة من حيث المضمون..... ٢٠

تحديد المشكلة من حيث الصياغة..... ٢٠

استعراض الدراسات السابقة ٢١

التمهيد والاستعراض ٢٢

مهام الاستعراض ٢٣

مكونات الاستعراض ٢٤

الطريقة الشائعة للاستعراض..... ٢٧

الطريقة الصحيحة للاستعراض.....٢٨
الطريقة المقترحة والسلف.....٣٤
وصف منهج البحث.....٣٥
العناصر الأساسية للمنهج.....٣٥
جمع المادة العلمية.....٣٦
تحليل المادة العلمية.....٣٦
محتويات فقرة التحليل.....٣٧
طريقة عرض النتائج.....٣٨
طبيعة الدراسة ومحتويات القائمة.....٣٩
التداخل بين تحديد المشكلة وقائمة الموضوعات.....٤٠
تمارين خطة البحث.....٤١
الفصل الثاني: تعريف بعلوم الحديث النبوي.....٤٢
طبيعة السنة النبوية.....٤٣
منهج التحقق من التراث الإسلامي.....٤٤
الصرامة والعقل والنقل.....٤٦
منهج التحقق من السنة النبوية.....٤٧
كتب الحديث.....٤٨
جمع الأحاديث بالرواية.....٥٠
طرق الرواية.....٥١
كتابة الحديث وضبطه.....٥٣
صفة رواية الحديث.....٥٤

آداب المُحدِّث ٥٥
آداب طالب العلم ٥٦
قواعد منهج المحدثين..... ٥٧
نقد السند..... ٥٧
نقد المتن..... ٥٨
الفرق بين منهج المؤرخين والمحدثين ٥٩
عوامل تحدد مصداقية النصوص المقدسة ٦١
درجة الحديث ٦٢
الحديث الصحيح..... ٦٢
الحديث الحسن ٦٣
الحديث الضعيف..... ٦٤
درجة المتواتر ٦٧
مفهوم التخريج والاستخراج والإخراج..... ٦٩
الاستخراج بالاعتماد على جهود السابقين..... ٧٠
ماذا ترك علماء السلف للمتأخرين؟..... ٧٠
الاستخراج باستخدام الحاسب الآلي ٧٢
تمارين الفصل الثاني..... ٧٣
الفصل الثالث: نقد المتن ٧٥
متى يمكن نقد المتن المقدس؟..... ٧٧
الأسباب التي تستدعي نقد المتن ٧٨
المضطرب من الحديث ٧٩

زيادات الثقات ٨٠
المُدرج في الحديث..... ٨١
مختلف الحديث..... ٨٢
غريب الحديث..... ٨٣
تصحيف المتن..... ٨٣
الناسخ والمنسوخ..... ٨٣
العلة في المتن ٨٤
مقاييس نقد المتن..... ٨٥
نماذج من تطبيقات نقد المتن ٨٦
المقارنة مع نصوص الكتاب والسنة والعقل والفطرة..... ٨٦
المقارنة بوسائل الإدراك الحسية ٩١
المقارنة مع صفات الخالق..... ٩٤
المقارنة مع نص من السنة..... ٩٥
المقارنة مع العقل وثوابت تاريخية..... ٩٧
المقارنة مع الفطرة والآداب الإسلامية..... ٩٩
المقارنة مع العدالة الربانية..... ١٠٠
المقارنة مع الحقائق التاريخية وغيرها ١٠١
المقارنة مع حقائق علمية نسبية ١٠١
المقارنة مع الأسلوب النبوي..... ١٠٢
نقد المتن وطبيعة موضوعاته..... ١٠٣
تمارين الفصل الثالث: نقد المتن ١٠٤

الفصل الرابع: نقد السند ١٠٦
مقاييس نقد السند..... ١٠٧
مقياس عدالة الراوي..... ١٠٨
مقياس ضبط الراوي..... ١١١
التكيف مع متطلبات العصر ١١٣
مقياس شخصية الراوي..... ١١٤
الصحابة ١١٥
التابعيون..... ١١٦
أجيال ما بعد التابعين ١١٦
درجات شخصية الراوي مختصرة..... ١١٧
مقياس درجة اتصال السند ١١٨
المسند..... ١١٩
المتصل..... ١١٩
المسلسل ١٢٠
المرفوع ١٢٠
المزيد في المتصل..... ١٢٢
الإسناد العالي والنازل ١٢٢
المرسل..... ١٢٢
المرسل الخفي..... ١٢٣
التدليس ١٢٣
المنقطع ١٢٣

المعضل ١٢٤
الموقوف ١٢٤
المقطوع ١٢٤
الموضوع ١٢٤
درجات الاتصال مختصرة ١٢٥
مقياس التعدد ١٢٦
التعدد يقوي الرواية ١٢٦
المتواتر ١٢٦
المشهور ١٢٧
العزيز ١٢٨
الآحاد ١٢٨
الغريب ١٢٩
التعدد يرجِّح بالتفاعل مع درجة الثقة ١٢٩
الأفراد ١٢٩
الشاذ ١٣٠
المنكر ١٣٠
الاعتبار ١٣١
المتابع ١٣١
الشاهد ١٣١
التعدد يكشف الخطأ ١٣٢
المقلوب ١٣٢

المصحف ١٣٢
المعلل..... ١٣٢
درجات التعدد مختصرة ١٣٤
تمارين الفصل الرابع: نقد السند ١٣٥
الفصل الخامس: طبيعة كتب التراجم..... ١٣٦
المعلومات المتفرقة عن الراوي..... ١٣٨
الصحابة ١٣٩
ترجمة الصحابي ١٤٠
الرواة من غير الصحابة ١٥٢
الراوي إسرائيل بن يونس..... ١٥٢
معجم رواة الحديث النبوي ١٥٨
تمارين الفصل الخامس: طبيعة كتب التراجم..... ١٥٩
الفصل السادس: أهداف البحث وخطوات تنفيذها ١٦١
أهداف بحثية ١٦١
استخراج النصوص المطلوبة..... ١٦١
استخراج نص أعلى مصداقية ١٦٢
تخريج رواية محددة..... ١٦٣
أمرت أن أقاتل الناس..... ١٦٤
الراوي المبهم هويته ١٦٤
تخريج حديث النسائي بالسياق ١٦٨
نموذج لاستخدام الحاسب الآلي ١٧٠

حديث يوم يكشف ربنا ساقه ١٧٤
نماذج لتراجم بعض الرواة ١٧٨
حواشي تراجم رواة الحديث ١٨٦
تمارين الفصل السادس ١٨٨
قائمة المراجع العربية ١٨٩
قائمة المحتويات ٢٠٧